وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل المشاريع المقاولاتية

(دراسة حالة وكالة ولاية تيسمسيلت)

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: ريادة أعمال

من إعداد الطالب:
* ضحاك ريـــــاض

إشراف الأستاذة:
*

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	عن جامعة
شنين قادة	أستاذ محاضر ب	رئيسا	مستغانم
ملاح صفية	أستاذ محاضر ب	مقررا ومشرفا	مستغانم
عمروش صبرينة	أستاذ محاضر ب	ممتحنا	مستغانم

السنة الجامعية 2023–2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

إن الحمد لله نشكره تعالى على توفيقه لإتمام هذا العمل، ونشكره تعالى أنه علمنا أن نشيد بأعمال أولئك الذين لهم فضل علينا.

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ القدير والمحترم " **براهيمي** " ونتمنى له الشفاء العاجل، كما أشكر الأستاذة المحترمة "**ملاح صفية**" التي قبلت الإشراف على هذا العمل في منتصفه وقدمت لي عديد النصائح والإرشادات والآراء السديدة والتوجيهات القيمة من أجل استكمال بحثنا، كما لا يفوتنا أن نشكر الأستاذ شافي محمد عبد الباسط نظير وقوفه جانبي في إعداد هاته المذكرة من بدايتها إلى غاية نهايتها.

ونشكر كل من ساهم وساعدنا في إنجاز وإتمام هذا العمل

إهـــــداء

أهدي هذا البحث

إلى نور عيناي في هذه الدنيا **أمي الحنونة** و**أبي الغالي**

إلى إخوتي و أخواتي

إلى كل من علموني من القراءة والكتابة من الابتدائي إلى الجامعة

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل رفقاء الدرب وزملاء العمل، أخص بالذكر إسماعيل مزاري، جلال بشكور ويوسف خطاب.

أهدي هذا الجهد المتواضع

رياض

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر عرفان	-
الإهداء	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
مقدمة	أ- ح
الفصل الأول: مدخل نظري للمقاولاتية والفكر المقاولاتي	9
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية	11
المطلب الأول: تعريف المقاولاتية وبدايات نشأتها	11
المطلب الثاني: خصائص المقاولاتية وأهميته	19
المطلب الثالث : المدارس النظرية المفسرة للسلوك المقاولاتي	22
المبحث الثاني: أشكال المقاولاتية، استخداماتها والنماذج المفسرة لها	28
المطلب الأول: أشكال المقاولاتية	28
المطلب الثاني: استخدامات المقاولاتية، وأهدافها	33
المطلب الثالث: المقاولاتية من خلال النماذج المفسرة لها	37
الفصل الثاني: المقاولاتية أدوار ومؤسسات فاعلة في المجال المقاولاتي	44
المبحث الأول: أدوار المقاولاتية	46
المطلب الأول: المقاولاتية ودورها الاقتصادي	46
المطلب الثاني: المقاولاتية ودورها الاجتماعي	50
المطلب الثالث: المقاولاتية والدور السياسي	54
المبحث الثاني: المؤسسات الداعمة للمقاولاتية في الجزائر	56
المطلب الأول: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	57
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	61
المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار	66
المطلب الرابع: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	70

الفصل الثالث: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية تيسمسيلت	76
المبحث الأول: الإطار العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت	78
المطلب الأول: طبيعة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت	78
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية	81
المطلب الثالث: أشكال الدعم المالي للوكالة والامتيازات التي تمنحها.	85
المبحث الثاني: تقيم حصيلة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت	103
المطلب الأول: المشاريع المودعة و الممولة حسب السنوات و الجنس	103
المطلب الثاني: المشاريع الممولة حسب المؤهل العلمي و الصيغة و المنطقة	110
المطلب الثالث: واقع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية وتوزيعها على قطاع النشاط.	116
خاتمة	125-120
المصادر و المراجع	126
الملخص	140

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول(01-03)	يوضح الهيكل المالي لصيغة التمويل الثنائي	41
جدول(02-03)	الهيكل المالي لتمويل الثلاثي	42
جدول(03-03)	الهيكل المالي لتمويل الذاتي	43
جدول(04-03)	المشاريع المودعة خلال فترة 2015 الى 2023	50
جدول(05-03)	المشاريع الممولة خلال فترة 2015 الى 2023	52
جدول(06-03)	المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع الاعمال خلال فترة 2015 الى 2023	54
جدول(07-03)	المشاريع الممولة حسب مستوى التعليمي خلال فترة 2015 الى 2023	55
جدول(08-03)	المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل خلال فترة 2015 الى 2023	56
جدول(09-03)	المشاريع الممولة حسب المنطقة خلال فترة 2015 الى 2023	58
جدول(10-03)	القطاعات الممولة من قبل وكالة خلال فترة 2015 الى 2023	60

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (01-01)	نموذج Shapero المعدل حسب krueger	09
الشكل (02-01)	نظرية السلوك المخطط 1991 لأجزن lajzen	10
الشكل(01-03)	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية	35
الشكل(02-03)	مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة في اطر جهاز المرافقة	37
الشكل (03-03)	مراحل المرافقة المقاولاتية للإنشاء مؤسسة مصغرة	40
الشكل (04-03)	جهاز المراقبة لدى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية	45
الشكل (05-03)	مراحل المرافقة عند التوسيع	49
الشكل (06-03)	تعداد المشاريع المودعة خلال فترة 2015 الى 2023	51
الشكل (07-03)	تعداد المشاريع الممولة خلال فترة 2015 الى 2023	53
الشكل (08-03)	تعداد الملفات المعالجة خلال فترة 2015 الى 2023	53
الشكل (09-03)	نسبة تمويل الذكور و الاناث حسب القطاعات خلال فترة 2015 الى 2023	55
الشكل (10-03)	عدد المشاريع الممولة حسب مستوى التعليمي خلال فترة 2015 الى 2023	56
الشكل (11-03)	عدد المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل خلال فترة 2015 الى 2023	57
الشكل (12-03)	عدد المشاريع الممولة حسب المنطقة خلال فترة 2015 الى 2023	59
الشكل (13-03)	القطاعات الممولة من قبل وكالة خلال فترة 2015 الى 2023	61

مقدمة

في خضم التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة، وفي ظل التحديات التي تواجهها الدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة، برزت المقاولاتية كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. الجزائر، كغيرها من الدول التي تسعى لتنويع اقتصادها وتقليص اعتمادها على قطاع المحروقات، وجدت في المقاولاتية ضالتها لخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تقوم على الابتكار، وخلق فرص العمل، وتعزيز القدرة التنافسية.

إن أهمية المقاولاتية لا تقتصر فقط على دورها الاقتصادي، بل تتعداه إلى أبعاد اجتماعية وثقافية، فهي تمثل مدرسة للمبادرة والمسؤولية، وحاضنة للأفكار الإبداعية التي يمكنها أن تغير وجه المجتمع.

وفي الجزائر حيث يشكل الشباب نسبة كبيرة من السكان، أصبحت المقاولاتية أكثر من خيار اقتصادي، بل هي ضرورة لامتصاص الطاقات الشبابية وتوجيهها نحو البناء والتنمية بدلاً من الإحباط والبطالة. لكن وبالرغم من هذه الأهمية فإن قطاع المقاولاتية في الجزائر يواجه تحديات متعددة، أبرزها صعوبة الحصول على التمويل، وهي العقبة التي كثيراً ما تحول الأفكار الواعدة إلى مجرد أحلام غير محققة، فالبنوك التقليدية غالباً ما تتردد في تمويل المشاريع الناشئة بسبب المخاطر المرتفعة، ونقص الضمانات.

إن هذا الواقع وضع الدولة أمام مسؤولية كبيرة لتوفير آليات تمويل بديلة وملائمة لطبيعة المشاريع المقاولاتية، وفي هذا السياق جاء إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) في 2020 كاستجابة استراتيجية لهذا التحدي، فهي ليست مجرد مؤسسة تمويلية، بل هي نتاج رؤية شاملة تهدف إلى تغيير البيئة المقاولاتية في الجزائر، هاته الوكالة التي تأسست على أنقاض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) ، لكنها حملت معها طموحات أكبر وآليات أكثر تطوراً.

إن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بحكم مهامها، تقف في قلب الإشكالية التي تتناولها هذه الدراسة، فهي تمثل الجسر بين الأفكار المبتكرة للشباب الجزائري وبين التمويل اللازم لتحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

إشكالية الدراسة:

وفي هذا الإطار ومن خلال ما تقدم، يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الآليات التمويلية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تعزيز المشاريع المقاولاتية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي الأدوار والاستخدامات التي تلعبها المقاولاتية؟
- ما هي الطبيعة القانونية والتنظيمية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؟
- هل تتلائم آليات التمويل التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت مع احتياجات مختلف أنواع المشاريع المقاولاتية ؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية وكمنطلق للدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

- تلعب المقاولاتية دورًا محوريًا في تحفيز النمو الاقتصادي، خلق فرص العمل، وتعزيز الابتكار في مختلف القطاعات.
- تتمتع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بشخصية اعتبارية واستقلال مالي، وتخضع لإشراف الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تقدم الوكالة آليات تمويل متنوعة تتلائم واحتياجات مختلف أنواع المشاريع المقاولاتية.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة في شقها التطبيقي على الحدود التالية:

– الحدود المكانية: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت.

– الحدود الزمانية: من سنة 2015 الى سنة 2023

– الحدود البشرية: الإطار البشري المكون للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت.

أهمية الموضوع:

وتتجلى أهمية دراسة هذا الموضوع في عدة اعتبارات نذكر من بينها:

- الأهمية الاقتصادية:

– تنويع الاقتصاد: في ظل تقلبات أسعار النفط والغاز، يصبح تنويع مصادر الدخل الوطني ضرورة حتمية. المقاولاتية، بتركيزها على قطاعات متنوعة كالزراعة، والصناعات التحويلية، وتكنولوجيا المعلومات، تفتح آفاقاً جديدة للاقتصاد الجزائري.

– خلق فرص العمل: في ظل معدلات بطالة تتجاوز 11%، خاصة بين الشباب، تبرز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمصدر رئيسي للوظائف. دراسات عالمية تشير إلى أن هذه المؤسسات توفر أكثر من 60% من فرص العمل في الاقتصادات النامية.

– تعزيز الابتكار: المقاولون بحكم سعيهم للتميز والبقاء هم رواد الابتكار، ونجاح الوكالة في دعم هذه المشاريع يعني تعزيز القدرة التنافسية للجزائر على المستوى الإقليمي والعالمي.

– التنمية المحلية: المشاريع المقاولاتية خاصة في المناطق الداخلية، تساهم في تنشيط الاقتصادات المحلية وتقليص الفوارق الجهوية وتثبيت السكان في مناطقهم.

- الأهمية الاجتماعية:

– تمكين الشباب: المقاولاتية تمنح الشباب فرصة ليكونوا صناع مستقبلهم مما يعزز الثقة بالنفس والشعور بالمسؤولية.

– إدماج الفئات الهشة: بعض آليات التمويل كالقروض المصغرة تستهدف الفئات المهمشة مثل النساء في المناطق الريفية، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

– الحراك الاجتماعي: نجاح المشاريع المقاولاتية يمكن أن يكون طريقاً للارتقاء الاجتماعي، خاصة لأبناء الطبقات المتوسطة والفقيرة.

– تعزيز التماسك المجتمعي: المشاريع الجماعية والتعاونية تقوي روابط التضامن والعمل المشترك.

- الأهمية السياسية والاستراتيجية:

– تجسيد الإرادة السياسية: إنشاء الوكالة يعكس توجهاً سياسياً نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، ونجاح الوكالة هو نجاح لهذا التوجه.

– الأمن الاقتصادي: تنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل يعززان الاستقرار الاجتماعي، مما يدعم الأمن الوطني.

أهداف الموضوع:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

– ضبط مفهوم المقاولاتية والأساس الفكري والنظري لها.

– تحديد الأدوار التي تلعبها المقاولاتية.

– رصد جهود الجزائر في هذا المجال، وكذا الأجهزة المستحدثة في هذا الإطار.

– إعطاء صورة شاملة عن البنية الهيكلية والتنظيمية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

– تحليل شامل لدور الوكالة (فرع تيسمسيلت) من خلال تقديم صورة متكاملة عن آليات التمويل والمرافقة التي تقدمها الوكالة، ومدى ملاءمتها لواقع المقاولاتية في الجزائر.

– تقييم كمي ونوعي: تحليل البيانات الكمية حول المشاريع الممولة من فرع الوكالة لولاية تيسمسيلت (عددها، توزيعها القطاعي والجغرافي).

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع الى جملة من العوامل الذاتية والموضوعية نذكر أهمها:

- **الأسباب الذاتية:**

– الشغف الشخصي: كطالب لدي اهتمام عميق بقضايا التنمية والابتكار، والمقاولاتية تجمع بين هذين المجالين.

- **الأسباب الموضوعية:**

– حداثة الموضوع: تأسيس الوكالة في 2020 يجعل هذه الدراسة من الأولى التي تقيم أداءها بشكل شامل.

– المرحلة الحاسمة للاقتصاد الجزائري حاليا: فالجزائر في مفترق طرق اقتصادي، ونجاح سياسات دعم المقاولاتية قد يكون عاملاً حاسماً في مستقبل البلاد.

– تلبية حاجة معرفية: هناك طلب متزايد من صناع القرار والباحثين على دراسات تقييمية لبرامج دعم المقاولاتية.

الدراسات السابقة:

✓دراسة بوزيان، عبد الرزاق، وبوعزيز، ناصر، وطيبي، حمزة (2020) حول "دور الوكالات الحكومية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تقييمية للفترة 2010–2019". مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة سطيف 1، الجزائر، المجلد 11، العدد 2، ص 45–68. ولقد تناولت الدراسة دور مختلف الوكالات الحكومية مثل ANSEJ (سابقًا)، ANGEM، و CNAC في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، معتمدين على بيانات رسمية من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. خلصت الدراسة إلى أن هذه الوكالات ساهمت في خلق فرص عمل، لكنها واجهت تحديات مثل ارتفاع نسبة تعثر المشاريع. لم تتناول الدراسة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) بشكل مفصل نظرًا لحداثة تأسيسها، مما يجعل دراستنا امتدادًا طبيعيًا لهذا العمل.

✓دراسة علي مصطفى (2019) حول "تحديات تمويل المشاريع الناشئة في الجزائر: دراسة ميدانية على عينة من المقاولين الشباب في ولاية الجزائر العاصمة" وهي أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ولقد ركز الباحث فيها على الصعوبات التي يواجهها المقاولون الشباب في الحصول على التمويل. اعتمد على استبيان وزع على 200 مقاول شاب، حيث أظهرت النتائج أن 75% من المستجوبين يعتبرون صعوبة الحصول على القروض البنكية العائق الأول. لكن الدراسة لم تتناول بالتفصيل دور الوكالات الحكومية في تجاوز هذه العقبات.

✓دراسة بن عمارة، نوال (2021) حول "تقييم برامج دعم المقاولاتية في الجزائر: نحو استراتيجية وطنية متكاملة". مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، ص 112–133. ولقد قدمت الباحثة من خلالها نظرة عامة على مختلف برامج دعم المقاولاتية، بما فيها برامج التكوين والمرافقة. استخدمت منهج تحليل المضمون

لوثائق رسمية وتقارير المؤسسات المعنية. خلصت إلى ضرورة تبني استراتيجية وطنية تكاملية تجمع بين التمويل، التكوين، والمرافقة. لكنها لم تتعمق في آليات التمويل الخاصة بـ .ANADE دراستنا تسد هذه الفجوة بتحليل معمق لهذه الآليات.

✓دراسة زيتوني رشيد وعيساوي محمد (2022) حول "أثر تمويل المشاريع المقاولاتية على التنمية المحلية: دراسة حالة ولاية تيزي وزو". في مؤتمر التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة البويرة، الجزائر، 15–16 مارس 2022. حيث قدم الباحثان دراسة حالة عن تأثير المشاريع الممولة من طرف ANADE على التنمية المحلية في ولاية تيزي وزو، واستخدموا بيانات من مديرية الوكالة المحلية ومقابلات مع مقاولين، حيث وجدوا أن المشاريع الممولة ساهمت في خلق 5000 منصب شغل خلال الفترة 2020–2021.

✓دراسة خليفي عيسى وبوعافية رضوان (2023) حول "تقييم فعالية آليات التمويل الإسلامي في دعم المقاولاتية: تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية". المجلة الجزائرية للمالية الإسلامية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، ص 78–99. حيث ركز الباحثان فيها على تقييم آلية التمويل الإسلامي (المشاركة) التي طبقتها ANADE منذ 2021، واستخدموا استبيانًا شمل 100 مقاول استفادوا من هذه الآلية، ووجدوا أن 80% من المستجوبين راضون عن هذه الآلية لكونها تتوافق مع قيمهم الدينية.

المنهج المتبع:

وفي سبيل الإجابة عن هاته الإشكالية والإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه بصورة شاملة ودقيقة، اعتمدنا على مجموعة من المناهج البحثية حيث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل آليات التمويل وتقييم أثرها، وكذا منهج دراسة الحالة

لتحليل حالات واقعية لمشاريع ممولة من طرف الوكالة، إضافة إلى المنهج الإحصائي لتحليل البيانات الكمية حول المشاريع الممولة وفرص العمل المستحدثة.

وحرصا منا على معالجة هذا الموضوع بكل دقة وتفصيل، تم الإعتماد على خطة منهجية مقسمة الى ثلاث أقسام كما يلي:

- **الفصل الأول: مدخل نظري للمقاولاتية والفكر المقاولاتي.**
- **الفصل الثاني: المقاولاتية أدوار ومؤسسات فاعلة في المجال المقاولاتي.**
- **الفصل الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (تيسمسيلت) في تمويل المشارع المقاولاتية.**

الفصل الأول

مدخل نظري للمقاولاتية

والفكر المقاولاتي

تعمل اليوم مختلف حكومات الدول عبر العالم على تنويع نشاطها الاقتصادي، والاستفادة من المقدرات العلمية خاصة التكوين الجامعي الذي يدفع سنويات مئات الألاف من المتخرجين وهم بحاجة إلى وظائف، وهذا ما لم تعد الحكومات حتى المتطورة منها قادرة على توفيرها بسبب الاعداد الكبيرة التي تخض سونيا في سوق العمل، وتؤدي الى تزايد معدلات البطالة مما ينعكس بالسلب على مؤشرات التنمية، وهنا كان لابد من التوجه نحو نشاط اقتصادي جديد الهدف منه هو الحد من توجه الافراد نحو الوظائف الحكومية وفي نفس الوقت التوجه نحو سوق العمل عن طريق تحويل الافكار الابتكارية التي زودهم بها التكوين الجامعي العالي إلى مشاريع استثمارية أصبحت تعرف بالمؤسسات الناشئة أو الفكر المقاولاتي وتكوين المقاولين بالمفهوم العلمي الذي يهدف الى توجيه الشباب نحو الاستثمار ودخول سوق المنافسة، وهذا ما تعمل الحكومات خاصة في الدول السائرة في طريق النمو على التوجه نحوه، وذلك بهدف التقليص من الانفاق الحكومي فيما يتعلق بالتوظيف وتحمل الدولة والقطاع العام تكلفة توظيف الشباب، حيث يتم تكوينهم كمقاولين ثم توجيههم نحوى سوق العمل مع ضمان المرافقة والتمويل، وهذا اهم ما يقوم عليه الفكر المقاولاتي الحديث، والذي سنسعى الى التعريف به من خلال هذا الفصل.

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية

يعتبر المدخل المفاهيمي جزء مهما من أي دراسة، حيث لا بد للباحث من التعريف بالمفاهيم الاساسية في دراسته وتقديم تعريفات لها، بما يخدم مسار تقدم البحث، إذ تعتبر الترسانة المفاهيمية التي يعتمد عليها الباحث أثناء دراسته بمثابة الخيط الناظم الذي يضبط البحث، ويعزل الكثير من المتغيرات التي لا تخدم موضوع الدراسة، خاصة ان المفاهيم هي تعريفات تنحت من طرف الباحثين وفق خلفيات فكرية ومعرفية معينة، فكل مفهوم يعكس توجه معين وبذلك يؤدي بالباحث الى التموضع داخل موضوع الدراسة، ولذلك لا بد من التعريف بالمقاولاتية من الناحية المفاهيمية من حيث التعريف والنشأة وكذلك الاستخدامات وصولا إلى الأهمية.

وتعتبر فكرة المقاولاتية فكرة قديمة متجددة تأخذ بعدها من جذور الفكر الكلاسيكي، وتصل أغصانها لغاية الفكر المعاصر، وتمر خلال كل ذلك بتطورات وتغيرات في التعاريف والمفاهيم والاستخدامات، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لتعريف المقاولاتية ونشأتها (المطلب الأول)، ثم المرور الى اهمية المقاولاتية (المطلب الثاني)، ثم نستعرض المدارس النظرية المفسرة للسلوك المقاولاتي (المطلب الثالث)

المطلب الأول: تعريف المقاولاتية وبدايات نشأتها

لقد تطور مفهوم المقاولاتية وخرج من إطار التعريفات الكلاسيكية المرتبطة بفكرة المناولة، حيث أصبح اليوم أكثر ارتباطا بالتوجهات الابداعية والابتكارية والدمج بين ما هو علمي وبين ما هو اقتصادي، حيث تعتبر المقاولاتية اليوم هي كيفية توظيف الخبرات والمكتسبات التي يتلقاها الطالب في الجامعة في خلق نشاط اقتصادي في شكل مؤسسة، وهو التوجه الذي تتبناه الجزائر وتعمل على تكريسه وتوفير كل متطلبات تحويله من مجرد

توجه نظري إلى واقع ميداني عن طريق خلق تلك المؤسسات وأهم شيء خلق ما يرافقها ويقدم الدعم لها.

وسنحاول من خلال هذا المطلب استعراض ظهور وتطور فكرة المقاولاتية (الفرع الأول) ومن ثم محاولة التعرض لتعريفها من مختلف التوجهات والنظريات (الفرع الثاني).

الفرع الأول: ظهور وتطور فكرة المقاولاتية

نالت المقاولاتية حظا واسعا من اهتمام غالبية الدول وهذا ما يعكسه التوجه الأكاديمي العالمي نحو مفهوم المقاولاتية والعمل الحر والمبادرات الفردية التي أصبحت تلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة، ومصدر جوهري لخلق فرص العمل والإبداع والخروج عن المألوف في حل الميادين، إذ تعتبر المقاولاتية الآن دعامة هامة من دعائم الاقتصاد الوطني. ولقد شاع استعمال هذا المصطلح واتسع تداوله في مختلف المجالات العلمية والأكاديمية لا سيما في مجال التعليم الجامعي، مسايرة للتطورات العالمية في المجال ومواكبة لمستجدات الفكر الخلاق والمنتج للثروة وفرص العمل.

لقد عرف مفهوم المقاولاتية كثيرا من التطورات خلال فترات زمنية أضاءتها عديد الإسهامات والنظريات العلمية من قبل الباحثين في هذا المجال، وذلك منذ القرن السادس عشر (16) ليستمر ذلك لغاية اليوم. حيث صارت المقاولاتية أهم أسس التنمية الاقتصادية، وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن فكرة المقاولاتية قديمة متجددة. حيث تشير الدراسات إلى أنه وإلى غاية القرن الثامن عشر (18) كانت معظم الأنشطة الانتاجية تتمركز في المنازل وتتم بشكل يدوي دون الاعتماد على الآلة حيث تميزت هذه الفترة بسيطرة التجارة على الوحدات الصرفية والأنشطة الانتاجية، حيث كانت هذه السمة السائدة في النشاط الاقتصادي. ومع بزوغ الثورة الصناعية والنظام الرأسمالي تغير مفهوم الفكر والنشاط المؤسساتي، تطورت حيث تطورت الوحدات الانتاجية وتحول مفهومها وتشكلها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسط إلا أن الباحثين في تلك الفترة لم يولوا أهمية

لمفهوم المقاول والمقاولاتية حيث ارتكز الاهتمام على المؤسسة دون مراعاة لأهمية الفرد (المقاول).[1]

وفي هذا السياق فقد عرف النيوكلاسيك المؤسسة على أن وظيفتها تقوم على التنسيق بين عوامل الانتاج (رأس المال والعمل)، كما أن دور المقاول المسير ينتهي عند التقاء ميكانيزم السوق وديناميكية العرض والطلب، وهو ما ثار عليه Contillon في أبحاثه ودراساته، ومع مطلع القرن 19 ونظرا لاشتداد المنافسة كحتمية خلفتها الثورة الصناعية الثانية وما رافقها من ظهور أفكار جديدة في التسيير المؤسساتي والتنظيمي، كالفصل بين المالك والإدارة المسيرة للمشاريع حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من عمل على الفصل بين الملكية والتسيير سنة 1870 لينتشر العمل بهذا المبدأ في مطلع القرن 20 ويشمل كل القطاعات في الدولة، وما ميز هاته المرحلة في مجال المقاولاتية هو الإهمال التام لأهمية هذا الأخير في انشاء المؤسسات[2].

إلا أنه وبعد منتصف الثمانينات وبظهور الأزمة الاقتصادية لم تعد المؤسسات الكبرى حلاً لأزمتها المالية سوى تسريع عدد كبير من العمال وما نتج عنه من أزمة البطالة، وصعوبة التكيف مع المعطيات الجديدة للبيئة الاقتصادية والتكنولوجية، وقد مثل هذا الأمر نقطة تحول في نظرة الباحثين والجهات والحكومية لمكانة وأهمية المؤسسات الكبرى وإهمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي بدأت من هاته المرحلة ونضلت أهميتها كبديل يمكن اللجوء إليه للخروج من الأزمة التي هزت الاقتصاد الوطني.

ومن خلال ما تقدم يتضح جليا أن الحديث عن المقاولاتية والمقاول لم يحط بالاهتمام والنضج إلا في فترة التسعينات.

---

[1] زيتوني هوارية، محاضرات في مقياس المقاولاتية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2021-2022، ص8.

[2] ايمان حيولة، وردة موساوي، مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للموارد البشرية، المجلد 5، العدد 02، 2020، ص ص 18-31، ص19.

بالرغم من الاهتمام الكبير للمقاولاتية من طرف المختصين إلاّ أنهم لم يتفقوا على تعريف واحد للمقاولاتية، كون تعريفها تطور بتطور الزمن من مع اختلاف المراحل الاقتصادية بتوجهاتها وأفكارها،[1]

وتعتبر اليابان من بين أثر الدول التي اعتمدت مفهوم المقاولاتية نظرا للتطور التكنلوجي الكبير الذي تعرفه حيث حاولت توظيف هذه الطفرة العلمية في خلق نشاط اقتصادي مدر للأرباح، وبذلك النشاط المقاولاتي نجده مرتبطا بكل من مفهوم الاختراع، التطوير، الابتكار والابداع، والهدف منه هو توظيف هذه المهارات العلمية في خلق مؤسسات وتسيرها وتحقيق مكاسب اقتصادية من خلالها، ولذلك نجدها تشير في "حقل إدارة الأعمال فيقصد بها إنشاء مشروع جديد أو تقديم فعالية مضافة إلى الاقتصاد"[2] عن طري الدمج بين ما هو علمي وبين اهداف اقتصادية لها علاقة بواقع المجتمع.

وسنحاول في الفرع التالي تحديد مفهوم المقاولاتية عبر كل المراحل.

الفرع الثاني: تعريف المقاولاتية

إن مفهوم المقاولاتية مفهوم متغير بتغير الفكر الاقتصادي وتغير الزمن، ذلك أن المقاولاتية مصطلح مرن

أولا: تعريف المقاولاتية عند علماء الاقتصاد

تعرف المقاولاتية عند غالبية المفكرين على انها ذلك "الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة واشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل القانوني كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذتها، إذ أنه

[1] : زيتوني هوارية، المرجع السابق، ص9.

[2] بوشنافة أحمد وآخرون، متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي:17-18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ص 3.

عمل اجتماعي بحت على حد قول -HERNNDEZ –EM [1]. وعليه سنعرف المقاول قبل تعريف المقاولاتية. وفي هذا الإطار عرف فرانك نايت: "المقاول بذلك الشخص الذي يتحمل المخاطر غير القابلة للتأمين ويتخذ القرارات في ظروف عدم اليقين".

وعرفه إسرائيل كيرزنر بأنه مكتشف الفرص في السوق ويستغل حالات عدم التوازن".

وعرفه cantillon بأنه صانع قرار عقلاني يتحمل المخاطر ويوفر الغدارة للشركة،[2]

كما عرفه Schumpeter بأنه مبتكر يقدم مجموعات جديدة من الموارد،[3] او "المقاول هو مبتكر يقوم بعملية الخلق التدميري ويحدث تغييرات جذرية في الاقتصاد".[4]

ويرى Kirzner المقاول أنه نوع من الوسيط الذي يدرك ويستغل ما هو موجود بالفعل والذي لا يعرفه الآخرون.

ويعرفه ريتشارد كانتيلون بأنه "الشخص الذي يتحمل مخاطر عدم اليقين في الأعمال التجارية".[5]

في حين يرى جان باتيست ساي أن المقاول هو مبدع يجمع بين عوامل الإنتاج لخلق منتجات جديدة".[6]

وعليه تلحظ أن الباحثين في مجال المقاولاتية او (ريادة الأعمال) انقسموا إلى عدة اتجاهات، وكل منهم يعرف المقاولاتية حسب اتجاهه الفكري وتصوره البحثي، لكنهم أجمعوا على فكرة أن المقاولاتية شيء يفعله المقاولون أو يرتبط بجوانب من السلوك

[1] HERNNDEZ(EM), Lèntrepeneurlt : approche theorique, editions t' Harmattan, paris, 2001. P16.

[2] عمر علاء الدين الزيداني، ريادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية، القاهرة، مصر، 2008، ص 98.

[3] حملات بن عاشور، عيبود قادة، الإطار المفاهيمي والتنظيمي للمقاولاتية في ظل التوجهات الجديدة، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 11، العدد 1، 2022، ص ص 205-216، ص 207

[4] حملات بن عاشور وعيبود قادة، المرجع السابق، ص 207

[5] المرجع نفسه، ص 207

[6] علاء الدين الزيداني، المرجع السابق، ص99.

المقاولاتي للفرد، وسنحاول سرد بعض تعاريف المقاولاتية عند اقتصاديين عرب وغرب فيما يلي:

- عرفها (Reynolds et al) على أنها أي محاولة لإنشاء مشروع تجاري جديد او إنشاء مؤسسة جديدة، مثل العمل الحر أو مؤسسة تجارية جديدة أو توسيع نشاط تجاري قائم من قبل فرد أو فريق من الأفراد أو شركة قائمة،[1]
- وعرفها Carree – Thurik على أنها اكتشاف، تقييم واستغلال السلع والخدمات المستقبلية أما الاتجاه الأخر فيعرف المقاولاتية من منظور ديناميكية اقتصادية أو ظاهرة مجتمعية.[2]
- وعرفها Gartner William على أنها "عملية إنشاء منظمات جديدة وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي الى ولادة وظهور هذه المنظمات، بمعننا آخر مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة"[3]. أي أن المقاولاتية هي الاجراءات التي نعتمد عليها في خلق مؤسسة قابل للاستمرار وتعتمد على أفكار جديدة ومبتكرة، وهي تعبر عن توجهات الفرد في مجال معين يمكنه فيه التطوير والانتقال من مراحل أولى وبسيطة إلى مراحل متقدمة ومعقدة في المجال الاقتصادي.
- ويعرفها Morris على أنها العلاقة بين المقاولين ومحيطهم، والدور الذي تلعبه الحكومة في إنشاء الهياكل الاقتصادية السياسية، القانونية، المالية والاجتماعية التي تميز المجتمع.[4]

[1] حملات بن عاشور، عيبود قادة، المرجع السابق، ص207.

[2] المرجع نفسه، ص207.

[3] – دباح نادية، مذكرة تخرج ماجيستر ادارة أعمال، دراسة واقع المقاولاتية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 21.

[4] حملات بن عاشور، عيبود قادة، مرجع سابق، ص208،

- ويعرفها Lowry كنظام اقتصادي يتكون من المقاولين والترتيبات القانونية والمؤسساتية والحكومية [1]
- ويرى طاهر المكي بأن: "المقاولاتية هي الفعل الذي يتضمن المبادرة والمخاطرة بهدف إنشاء مشروع جديد أو تطوير قائم".[2]
- ويعرف أحمد الشميمري المقاولاتية بأنها: " عملية إنشاء شيء جديد يحمل قيمة، من خلال توظيف الوقت والجهد اللازم، واستغلال الفرص المتاحة، وتحمل المخاطر المصاحبة".
- ويرى يسرى عبد الرحمن بأن: "المقاولاتية هي القدرة على إنشاء وإدارة مشروع ناجح يتطلب المخاطرة والابتكار والاستجابة للفرص".[3]
- كما يرى رشدي أبو العز أن: "المقاولاتية هي عملية تحويل الأفكار إلى مشاريع عمل ناجحة، من خلال اغتنام الفرص وتوظيف الموارد بطريقة مبتكرة".[4]
- ويعرف ماجد الكرخي المقاولاتية بأنها: " هي القدرة على إنشاء منظمة جديدة تجمع بين الموارد المتاحة بطريقة مبدعة لاغتنام الفرص الموجودة في السوق".[5]

وتجدر الإشارة إلى أن الملاحظ أن كل هاته التعريفات تركز على عناصر مشتركة مثل الإبداع، الابتكار، اغتنام الفرص، تحمل المخاطر، إنشاء مشاريع جديدة، وتحقيق القيمة. وتعكس تطور مفهوم المقاولاتية عبر الزمن وتعدد الجوانب التي تغطيها.

[1] المرجع نفسه، ص208،

[2] علاء الدين الزيداني، المرجع السابق، ص104.

[3] المرجع نفسه، ص104.

[4] المرجع نفسه، ص105.

[5] المرجع نفسه، ص 106.

ثالثا: تعريف المقاولاتية اصطلاحًا

تُعرف المقاولاتية (Entrepreneurship) اصطلاحا حسب الاستخدام المتعارف عليه في مجال الاقتصاد وإدارة الأعمال بأنها: "العملية التي يتم من خلالها إنشاء مشروع أو منظمة جديدة، وتطويره، واستغلال الفرص المتاحة في السوق بطريقة مبتكرة، وذلك من خلال تجميع الموارد اللازمة وتحمل المخاطر المرتبطة بهذه العملية، بهدف تحقيق الربح والنمو". [1]

وتعرف المقاولاتية كذلك اصطلاحا بأنها "العملية التي يقوم من خلالها فرد أو مجموعة من الأفراد باستخدام جهد منظم وسائل للسعي وراء الفرص لتأمين قيمة، والنمو لمشروع بالتجاوب مع الرغبات والحاجات من خلال الإبداع و التفرد"[2] أي أن الفكر المقاولاتي لا يعتمد على ما هو نظري فحسب بل اهم ما يميزه أن مرتبط بالوقاع ويسعى إلى تغيير هذا الواقع عن طريق تجسيد مشاريع تكون في البداية فبي شكل افكار لكنها أفكار قابل للتجسيد، حيث سبقتها دراسة علمية، فالمشاريع المقاولاتية هي نتاج المعرفة العلمية المكتسبة والتي تم توجيهها نحو المجال العملي بما يتناسب مع امكانيات المقاول وما يلبي حاته المادية داخل السوق.

فالمقاولاتية اليوم في شكلها الجديد والمتصل بالإبداع والابتكار والتطوير، نجدها أكثر التصاقا بالشباب خاصة أصحاب التكوين العلمي العالي، والذين يميلون الى تجسيد افكارهم وتحويلها الى مشاريع اقتصادية، حيث انه هذا "المفهوم يرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط، لدى الأفراد الذين يملكون روح المقاولة، ولهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف ليتماشى ذلك مع قدرتهم على التكيف مع التغيير، وهذا عن

[1] ايمان حيولة، وردة موساوي، المرجع السابق، ص 20

[2] قرفي عبد العزيز " محاضرات في مقياس المقاولاتية" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، ص8.

طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة"[1] وهنا نستنتج ان الفكر المقاولاتي يتلاءم مع طبيعة الشباب بسبب قدرته على توفير فرص لهم لاختبار معارفهم ومكتسباتهم والعمل على تحويلها إلى مشاريع استثمارية قد تمكنهم من خلق استثمارات اقتصادية خاصة بهم، وضمان نوع من الاستقلالية المالية لهم، وهذا اهم ما يميز الشباب أي البحث عن الاستقلالية وحرية التصرف.

وتأسيسا على ما تقدم يمكننا القول بنتيجة مفادها أن المقاولاتية هي اضفاء لمسة جديدة على مجال معين، قد يكون مبتكر وجديد ولم يسبق له مثال، وقد يكون قائم على مسألة التطوير والابداع في العمل، من خلال تغيير فلسفة الانتاج أو التسويق أو طبيعة الخدمات التي تقدمها مؤسسة ما، يقدم المقاول رؤية جديدة في هذا المجال، تؤدي إلى تغير جذري داخل المؤسسة التي يتم تطويرها وفق رؤى جديدة ومبتكرة، وهنا تكمن اهمية المقاولاتية في الربط بين المكتسبات العلمية والمعرفية وبين مجال اقتصادي أو خدماتي أو صناعي معين.

المطلب الثاني: خصائص المقاولاتية وأهميتها

تتمتع المقاولاتية بخصائص تزيد من أهميتها وتجعلها نافذة لتحقيق طموحات الشباب المقاول لتجسيد مشاريعهم على أرض الواقع، وسنحاول في هذا المطلب إبراز خصائصا (الفرع الأول) ثم بيان أهميتها (الفرع الثاني).

الفرع الثالث: خصائص المقاولاتية

لأي مجال من مجلات النشاط الاقتصادي خصائصه ومميزاته التي تميزه وتفصل بينه وبين باقي الانشطة الأخرى ولذلك كان من ضروري تحديد أهم خصائص النشاط

[1] سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جانفي 2008، ص25.

المقاولاتي وتمييز عن الأنشطة التي قد تتداخل معه، حيث سنحاول التركيز على أهم "الخصائص التي تميز بين المقاولة من جهة، وقطاع الأعمال الصغيرة من جهة أخرى وهي كالآتي:[1]

أولا: الإبداع

لا يمكن الفصل بين النشاط المقاولاتي وبين مسألة الابداع، حيث أن المقاولاتية تقوم أساس على أفكار ذات بعد مبتكر وإبداعي وساء في التصنيع أو التسويق أو في مجال الخدمات التي يتم تقديمها للزبائن والمستهلكين، فالمشروع المقولاتي يقوم على أفكار جديدة ومتجددة في كل مرة، بينما المنظمات الصغيرة فتميل إلى نوع من الإنتاج والمحافظة عليه والعمل على دخول الاسواق العالمية، كما ان المقاولاتية تقوم بإقحام التكنلوجيا في مختلف مجلاتها بطريقة مبتكرة.

ثانيا: إمكانية النمو

المشاريع المقاولاتية لديها رغبة في النمو والتوسع، وهذا ما يميزها عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي قد تكون ذات طابع محلي، إما المقاولة فهي تتجه نحو النمو والتطور بشكل مستمر والتكيف مع المتغيرات التي يفرضها السوق وتفرضها رغبات الزبائن والمستهلكين، وبذلك يعتبر النمو والتوجه نحو النمو من اهم خصائص المقاولاتية والنشاط المقاولاتي.

[1] عمر قاضي، علي سماي" بعث جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كآلية لدعم المقاولاتية في الجزائر " مداخلة رقم 03 سنة 2021 ص 03.

الفرع الثاني: أهمية المقاولاتية

للمقاولاتية أهمية بالغة في تساهم في الجانب الاقتصادي والإجتماعي وذلك لكونها تسهم في خلق فرص العمل، وتنويع الاقتصاد، وزيادة المنافسة والابتكار، مما يجعلها أداة قوية للتنمية والتقدم على المستويات الفردية والمؤسسية والوطنية، وعليه يمكن تلخيص أهمية المقاولاتية في النقاط التالية:[1]

- الرفع من مستويات الإنتاج
- زيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشاءها
- تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة
- مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية
- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن
- إعداد واقتراح عناصر السياسة والاستراتيجية الوطنية لتثمين وترقية وتنمية ريادة الأعمال لدى المؤسسات المصغرة وتنفيذها ومراقبتها، بالتشاور مع القطاعات المعينة.
- التنسيق مع المؤسسات والمنظمات والقطاعات المعينة بسياسة دعم الابتكار في المؤسسات المصغرة.
- إعداد مخطط للتكوين في مجال ريادة الأعمال لمرافقة خريطة الأنشطة بالتشاور مع قطاعات معينة.
- ترقية اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والنظم البيئية المرتبطة بها وتطورها.
- دعم المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين الناشطين في مجال الاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة للتوسع على المستوى الدولي والعمل على ترقية الاستثمار الأجنبي في المجالات التي تهم القطاع.
- إعداد إجراءات وآليات دعم الابتكار

1 حفصي بونبعو ياسين واقع وآفاق تطوير المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 02، 2023، ص157.

وتتضمن المقاولاتية العناصر الرئيسية التالية: [1]

- **الإبداع والابتكار**: إدخال أفكار، منتجات، خدمات أو عمليات جديدة إلى السوق.
- **اكتشاف واغتنام الفرص**: اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص الجديدة في السوق.
- **تحمل المخاطرة**: القدرة على اتخاذ القرارات وتحمل المخاطر المرتبطة بإنشاء وإدارة مشروع جديد.
- **إدارة الموارد**: تجميع وتوظيف الموارد المالية والبشرية والمادية بطريقة فعالة لتحقيق أهداف المشروع.
- **تحقيق القيمة**: خلق قيمة جديدة من خلال المنتجات أو الخدمات المبتكرة، وتحقيق العوائد والأرباح.

وتشمل المقاولاتية عملية إنشاء مشاريع جديدة، سواء كانت شركات ناشئة أو مشاريع ريادية داخل منظمات قائمة (المقاولاتية الداخلية). كما تغطي مجالات مثل إنشاء الأعمال الخاصة، والمشاريع الاجتماعية، والابتكارات التكنولوجية. وعليه فالمقاولاتية تعتبر محركًا رئيسيًا للابتكار والنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات.

المطلب الثالث: المدارس النظرية المفسرة للسلوك المقاولاتي

لقد تعددت النظريات التي تناولت البحث في مجال المقاولاتية والفكر المقاولاتي إلا أن أبرزها يظل المنظور الكلاسيكي (الفرع الأول)، والنظرية السلوكية (الفرع الثاني)، والنظرية المعاصرة (الفرع الثالث)

[1] ايمان حيولة، وردة موساوي، المرجع السابق، ص21.

الفرع الأول: المقاولاتية في المقاربات الكلاسيكية

تعتبر المقاربات الكلاسيكية الأساس النظري لفهم مفهوم المقاولاتية، حيث قدمت العديد من النظريات والآراء الرائدة في هذا المجال. فيما يلي تفصيل لبعض المقاربات الكلاسيكية الرئيسية:

1. نظرية المخاطرة لريتشارد كانتيلون (1755):

يعتبر كانتيلون أول من استخدم مصطلح "المقاول" في السياق الاقتصادي، حيث اعتبر المقاول شخصًا يتحمل مخاطر الأنشطة التجارية مقابل عائد محتمل، وركز على دوره في تحمل مخاطر عدم اليقين في سعر السلع وتكاليف الإنتاج، ورأى بأنه المقاول يحقق ربحًا من خلال قدرته على إدارة المخاطر بشكل أفضل. [1]

2. نظرية الفرد المبدع لجان باتيست ساي (1803):

لقد وصف ساي المقاول بأنه "مبدع" يجمع بين عوامل الإنتاج لخلق منتجات جديدة، وركز على دوره في تحويل الموارد إلى منتجات ذات قيمة أعلى، واعتبر أن المقاول يحقق الربح من خلال التنظيم الفعال لعوامل الإنتاج وإدخال التحسينات.[2]

3. نظرية المبتكر لجوزيف شومبيتر (1934):

في هاته النظرية رأى شومبيتر بأن المقاول "مبتكر" يقوم بعملية "الخلق التدميري" وركز على دور المقاول في إدخال الابتكارات التي تدمر الوضع الراهن وتخلق تغييرات

[1] لمزيد من التفصيل انظر الموقع الإلكتروني:

https://www.projectguru.in/the-economic-theories-of-entrepreneurship/#:~:text=Classical%20theories%20of%20entrepreneurship%20majorly,marketplace%20(Tiryaki%2C%202013.(

أطلع عليه يوم 15 أفريل 2024 عل الساعة 22:05

[2] حملات بن عاشور، عيبود قادة، المرجع السابق، ص 207

جذرية، حيث اعتبر أن المقاول يحقق الربح من خلال إدخال منتجات أو عمليات أو أسواق جديدة، ونوه إلى أن المقاولين هم محركات التغيير والتطور الاقتصادي. [1]

4. نظرية موارد المشروع لإدي بنكر (1958): ركز بنكر في نظريته على دور المقاول في توظيف الموارد النادرة بطريقة مبتكرة، واعتبر أنه يحقق الربح من خلال اكتشاف واستغلال الفرص المتاحة بشكل أفضل، وشدد على أهمية القدرة على التنبؤ بالطلب المستقبلي والتكيف مع التغييرات البيئية.[2]

5. نظرية القائد لأيزرائيل كيرزنر (1973): لقد صور كيرزنر في نظريته المقاول على أنه "قائد" يكتشف فرصًا جديدة في السوق، مركزا على دوره في اكتشاف حالات عدم التوازن في السوق واستغلالها، واعتبر أن المقاول يحقق الربح من خلال تحديد وملء الفجوات في السوق بشكل فعال.[3]

الفرع الثاني: المقاولاتية في المقاربات السلوكية

تركز المقاربات السلوكية للمقاولاتية على دراسة الخصائص والسلوكيات الفردية للمقاولين، وكيفية تأثيرها على عملية إنشاء المشاريع وإدارتها. وفيما يلي تفصيل لبعض النظريات والمفاهيم الرئيسية في هذا المجال:

1. نظرية الشخصية الريادية: تفترض هذه النظرية أن المقاولين لديهم مجموعة معينة من السمات الشخصية التي تميزهم، مثل الحاجة إلى الإنجاز، تحمل المخاطر،

[1] Sophie Boutillier et André Tiran, théories de l'entrepreneur, in Dictionnaire économique de l'entrepreneur, Classiques Garnier March 2017 sur le sit web : https://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=INNO_050_0211&download=1
أطلع عليه يوم 05 أفريل 2024 عل الساعة 20:05

[2] Sophie Boutillier et André Tiran, op.cit

[3] حملات بن عاشور، عيبود قادة، ص207

الابتكار، والاستقلالية. ومن أبرز روادها " دافيد ماكليلاند" الذي يرى بأن الحاجة إلى الإنجاز هي أهم سمة للمقاولين الناجحين.[1]

2. نظرية الاتجاهات النفسية: تركز هذه النظرية على العوامل النفسية التي تدفع الأفراد نحو المقاولاتية، مثل الدافع للنجاح، الرغبة في الاستقلالية، والثقة بالنفس، وتفترض أن هذه الاتجاهات النفسية تؤثر على قرارات الأفراد وسلوكياتهم الريادية.[2]

3. نظرية رأس المال النفسي: تشير هذه النظرية إلى أن المقاولين الناجحين يتمتعون بمستويات عالية من رأس المال النفسي، الذي يشمل التفاؤل، الأمل، المرونة، والكفاءة الذاتية، وحسب رواد هاته النظرية فإن هذه العوامل مجتمعة تساعدهم على التغلب على التحديات والصعوبات التي تواجههم خلال عملية إنشاء المشروع.[3]

4. نظرية الدافعية للمقاولين: من روادها **Davidsson** تفترض هذه النظرية أن المقاولين لديهم دوافع مختلفة للدخول في عالم ريادة الأعمال، مثل الرغبة في تحقيق الذات، الثروة، الاستقلالية، أو المساهمة في المجتمع، تؤثر على طريقة تفكيرهم واستراتيجياتهم في إدارة المشروع.[4]

5. نظرية التعلم الاجتماعي والنمذجة: تفترض هاته النظرية أن الأفراد يميلون إلى تقليد سلوكيات الآخرين الناجحين في ريادة الأعمال، مثل أفراد العائلة أو النماذج الإيجابية، حيث أن هذا التعلم بالملاحظة والنمذجة يؤثر على اتجاهاتهم نحو المقاولاتية وقراراتهم بشأن إنشاء مشروعهم الخاص.[5]

---

[1] Elhem Ben Fatma, Ben Mohamed Ezzeddine, Behavioral Entrepreneurship Theory: A Survey and Future Directions, Academy of Entrepreneurship Journal, Vol: 25 Issue: 4, 2019, p 1-22.

[2] Elhem Ben Fatma, Ben Mohamed Ezzeddine, op. cit

[3] Op.cit

[4] قواسمي رشيدة، قواسمي رشيدة، التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث، مجلد 04/العدد 02، 2020، ص 158-173. ص 167

[5] المرجع نفسه، ص165.

الفرع الثالث: المقاولاتية حسب المقاربات العلمية المعاصرة

تطورت المقاربات النظرية للمقاولاتية بشكل كبير في العقود الأخيرة، حيث ظهرت العديد من النظريات والنماذج المعاصرة التي تسعى لفهم هذه الظاهرة بشكل أعمق وأكثر شمولية. فيما يلي بعض المقاربات العلمية المعاصرة الرئيسية في مجال المقاولاتية:

1.نظرية اكتشاف الفرص: تركز هذه النظرية على دور المقاولين في اكتشاف واستغلال الفرص الجديدة في السوق، وتفترض أن الفرص الريادية موجودة بالفعل، ولكن يجب اكتشافها واستغلالها، كما تشدد على أهمية القدرات الشخصية والبيئية في عملية اكتشاف الفرص.[1]

2.**نظرية خلق الفرص:** تنظر هذه النظرية إلى المقاولين على أنهم "خالقون" للفرص الجديدة بدلاً من مجرد اكتشافها، حيث تفترض أن الفرص الريادية يتم إنشاؤها من خلال التفاعل بين المقاول والبيئة المحيطة، وتركز على دور الإبداع والابتكار في خلق قيمة جديدة وتغيير السوق.[2]

3.نظرية الموارد والقدرات: ينظر أنصار هذه النظرية إلى المشروع الريادي كمجموعة من الموارد والقدرات الفريدة، مفترضين أن الميزة التنافسية للمشروع تأتي من امتلاك موارد نادرة وقيمة وصعبة التقليد، مركزين على استراتيجيات إدارة الموارد وتطوير القدرات الديناميكية للمشروع.[3]

4.**نظرية الشبكات الاجتماعية:** ينظر رواد هاته النظرية إلى المقاولين باعتبارهم جزءا من شبكات اجتماعية تؤثر على فرص نجاحهم، بافتراض أن العلاقات والروابط

[1] Dieter Bogenhold, Jean Bonnet, Marcus Dejardin, and Domingo Garcia Pe´rez de Lema, Contemporary Entrepreneurship, Published in: BÖGENHOLD, D., BONNET, J., DEJARDIN, M. and GARCIA PÉREZ DE LEMA, D., eds (2016), Contemporary Entrepreneurship: Multidisciplinary Perspectives on Innovation and Growth, Heidelberg: Springer, pp. 3-15.

[2] Dieter Bogenhold, Jean Bonnet, Marcus Dejardin, and Domingo Garcia Pe´rez de Lema, Contemporary Entrepreneurship, op.cit.

[3] Ibid.

الاجتماعية تلعب دورًا حاسمًا في الحصول على الموارد والمعلومات، ويركزون على أهمية رأس المال الاجتماعي والثقة في تطوير المشاريع الريادية.[1]

5.**نظرية المؤسسات:** تدرس هذه النظرية تأثير البيئة المؤسسية (القوانين، الثقافة، النظم) على نشاط المقاولاتية، بافتراض أن البيئة المؤسسية يمكن أن تعزز أو تعيق الأنشطة الريادية، مرتكزة على تصميم السياسات والبرامج لتهيئة بيئة داعمة للمقاولاتية.[2]

في ختام هذا الفرع يمكننا القول بأن المقاولاتية في خضم كل هاته المقاربات لم تستقر على مفهوم محدد ومضبوط، فالنظريات الكلاسيكية ركزت على الدور المحوري الذي يلعبه المقاولون في عملية التطور والنمو الاقتصادي، من خلال تحمل المخاطر، الإبداع، الابتكار، اكتشاف الفرص، وإدارة الموارد النادرة بطريقة فعالة. في حين أن النظريات السلوكية ركزت على دراسة العوامل الشخصية والنفسية وفهمها من اجل معرفة كيفية تحفيزها للأفراد نحو المقاولاتية، وكيف تؤثر هذه العوامل على نجاح أو فشل المشاريع الريادية، كما سلطت الضوء على أهمية التنمية الذاتية والتعلم المستمر لتطوير المهارات والسلوكيات الريادية الناجحة. بينما عكست النظريات المعاصرة التطور المستمر في فهم ظاهرة المقاولاتية، حيث تناولت جوانب مختلفة مثل اكتشاف واستغلال الفرص، إدارة الموارد، بناء الشبكات، والتفاعل مع البيئة المؤسسية، وسلطت الضوء على العوامل المتعددة التي تؤثر على نجاح أو فشل المشاريع الريادية، والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الميزة التنافسية والنمو المستدام.

[1] Dieter Bogenhold, Jean Bonnet, Marcus Dejardin, and Domingo Garcia Pe´rez de Lema, Contemporary Entrepreneurship, op.cit.
[2] Ibid

المبحث الثاني:

أشكال المقاولاتية، استخداماتها والنماذج المفسرة لها

تتعد اليوم أشكال المقاولاتية والنماذج المتبعة حسب كل دولة وكل مجتمع وذلك بسبب الانتشار الواسع للفكر المقولاتي وتبنيه من طرف العديد من الدول كمخرج اقتصادي وكآلية للحد من ظاهرة البطالة وفي نفس الوقت خلق فرص عمل مباشرة وأخرى غير مباشرة، ولذلك كان لا بد من التطرق إلى بعض الأشكال والنماذج الأكثر انتشارا في العالم اليوم.

المطلب الاول: أشكال المقاولاتية

إن التوجه نحو النشاط المقاولاتي وخلق انشطة اقتصادية تتميز بأنها جديدة أو مبتكرة او تعتمد على أساليب تم تطويرها عن طريق الأبحاث والدراسات العلمية، أو تلك التي تعتمد على الابداع ومحاولة إيجاد فرص غير عادية لخلق الثورة، يجعل من المقاولاتية نشاطا غير متاح للجميع، بل هو سلوك صادر عن أفراد يتميزون بخصائص معينة لا تتوفر في غيرهم، وهذا ما يدفعهم إلى عدم التفكير في الحصول على وظيفة والعيش على المرتب مثل ما يفعل الكثير من خريجي الجمعات، حيث ان الافراد الذين يتمتعون بسمات المقاول يملون إلى خلق مشاريع خاصة بهم، وهم يملون إلى الاستقلالية والبحث عن تجسيد الافكار، التوجه نحو الابداع والتطوير الميل الى الامور التي تحمل جزء من المخاطرة والغموض، حيث ان لديهم حافز على تبني هكذا مشاريع والتعامل معها انطلاقا من تلك الخبرة التي يكتسبونها وهي قابلة للتطوير ومن هنا يمكن تصنيف النشاطات التي يمكن خلقها من خلال التوجهات المقاولاتية لدى الأفراد.

الفرع الاول: خلق مؤسسة جديدة وذات طابع ابتكاري

تتعد ظروف إنشاء المؤسسات الجديدة وذات الطابع الابتكاري وهذا راجع إلى خلفية المؤسسة وقدراته الابداعية، التي من خلال يختار الطريقة التي ينشأ بها مؤسسته الجديد، وهي طرق لا تخرج عن النماذج السابقة التي تم التطرق إليها حيث تكون أحيانا بناء على تقديرات وحسابات يقوم بها المقاول، خاصة فيما يتعلق بنسبة المخاطر وإيجاد الهيكل التنظيمي المناسب ليبدأ مشروعه، بينما يعتمد الكثير على خاصة استغلال الفرص والانطلاق في مشروعه دون الكثير من الحسابات المسبقة، ولذلك تتعد أشكال المؤسسات الجديدة ونذكر منها:

أولا: المؤسسة الناشئة بشكل كلي

وهي المؤسسة التي تبدأ غالبا من خلال استغلال الفرص ومحاولة وضع منتج جديد او تقديم خدمات مبتكرة، وبذلك تتكون المؤسسة معتمدة على الفكرة بشكل كلي التي يتم تجسيدها في شكل مواد مصنعة، خدمات، سلع استهلاكية، وهنا تعاني المؤسسة في البداية من مسألة دخول السوق والانتشار فيه وإيجاد حيز للمنافسة، خاصة لما تكون الفكرة تعتمد على تطير منتج ما أو تقديم خدمات بطريقة ابتكارية، حيث تظهر من جهة اخرة مسألة التمويل والحاجة إلى الدعم حتى تتمكن المؤسسة من الاستقرار داخل السوق وخلق فئة من المستهلكين.[1]

ثانيا: المؤسسة الناشئة عن طريق عقد امتياز

أحيانا يكون المقاول لا يمتلك الإمكانيات الكافية لخلق مؤسسته الخاصة، او ليس لديه أفكار مبتكرة وهو يريد مثلا ادخال منتوج جديدة للسوق، وذلك المنتوج تابع للشركة الأمة وهنا يلجأ المقاول إلى ابرام عقد امتياز بينه وبين الشركة الأم، مثل امتياز تسويق المنتج، او امتياز تصنيع المنتج بشكل حصري، مقابل مبلغ مالي يدفعه للشكلة الأصلية

[1] [1] – نادية دباح، مرجع سابق ذكره ص 28.

بينما هي تمنحه حق الانتاج او التسويق بشكل حصري، وهذه الصيغة تساعد الكثير من المقاولين على تدشين مشاريعهم الخاصة وتجاوز عقبة التمويل التي أحيانا تعيق الكثير من المشاريع الناشئة.[1]

ثالثا: إيجاد مؤسسة جديدة في شكل فرع

أحيانا يلجأ المقاولون إلى نوع أخر من الامتياز هو فتح فرع للشركة في بلد ما أو في منطقة ما وهنا يصح المقاول يعمل لصالح الشكرة الأم عن طريق فتح فرع كامل للمؤسسة وليس امتاز التسويق أو انتاج منتج معين دون غيره، وفي هذه الحالة يصبح المقاول في علاقته مع الشركة الأم بمثابة المدير الفرعي للشركة، وفي هذه الحالة يحظى هذا الأخير بامتيازات مماثلة لتلك الامتيازات الممنوحة للإطارات أو المدراء.[2] وهذا شكل من أشكال عقد الامتياز الذي يعتبر شكلا من أشكال تجسيد الفكر المقاولاتي.

الفرع الثاني: شراء المؤسسات والأعمال وإعادة هيكلتها

ويعتبر هذا النوع من بين أهم أشكال الحصول على مؤسسات وإعادة أطلاقها عن طريق تجسيد الأفكار الابداعية والابتكارية والأساليب التطويرية في تسييرها، وهذا النوع غالبا ما يكون لدى الأفراد الذين يمتلكون رؤوس أموال تمكنهم من شراء مؤسسات جاهزة أو أعمال تجارية قائمة مع إعادة إطلاقها بشكل جديد، ويكون هذا النموذج من خلال صورتين:

أولا: الحصول على مؤسسة في وضع مالي جيد:

وهي طريقة يتم من خلالها الحصول على مؤسسة يرغب الفرد المقاول في تطويرها واعادة بعثها بشكل جديد ومبتكر إما بدمجها مع شركة أخرى يمتلكها أو تغيير

[1] نادية دباح، مرجع سابق ذكره ص 30.

[2] هاجر بوزيان رحماني، دور المقاولاتية في التنمية المحلية، مجلة للدراسات والابحاث، مجلد 02، العدد 05، 2020، ص 15.

استراتيجيتها في الانتاج او التسويق او الخدمات التي تقدمها، وقد تكون هذه المؤسسة تسير بشكل عادي لكن الغرض من شرائها هو بث روح جديدة فيها عن طريق الأفكار المبتكرة التي يحملها المقاول ويعتقد انها قد تزيد من الانتاج، تدعم التسويف وتجلب الكثير من الزبائن حيث يتم شراء عن طريق وجود "حلقات إنتاج جديدة غير موجودة بالسوق وإدماجها مع مؤسسة في صحة جيدة وصالحة للبيع، وذلك لاكتشاف واستغلال الفرص المتاحة في السوق بهدف تقديم قيمة معينة"[1]. أي أن المقاول الذي يقرر الحصول على مؤسسة بهدف انتاج قيم مضافة يمتلك هو آليات الحصول عليها.

ثانيا: الحصول على مؤسسة تعاني صعوبات ما

أحيانا تتعرض بعض المؤسسات لصعوبات مالية او القانونية مما يعيق عملها ويؤثر على أدائها وعلى مردوديتها المالية، وهنا يبارد المقاولون أحيانا الى الحصول على هذه المؤسسات عن طريق شرائها ومحاولة تجاوز تلك الصعوبات عن طريق سياسة جديدة تتبنها المؤسسة وادخال أساليب جديدة ومبتكرة في عملية التسيير وفي التعامل مع الشركاء ومع محيط المؤسسة والمتعاملين الاقتصاديين معها، حيث يشترط في نجاح هذا النموذج ان يكون للمقاول القدرة على التعامل مع الصعوبات وعلى كسب المتعاملين والدائنين من أجل اعطاء فرصة جديدة للمؤسسة للعمل والتعافي من خلال ما يضيفه هو إليها من طرق مبتكرة في التسيير.

ثالثا: المقاولة الداخلية

وهي نوع من المقاولة يكون داخل المؤسسات والشركات القائمة حيث يتم منح المقاولين أو اصحاب الفكر الابداعي جزء من الاعمال التي يقوم بإنجازها لصالح المؤسسة مع الاستفادة من امتيازات مالية نظرا للجهد المبذول والقيمة المضافة التي قدمها للمؤسسة، ويسعى هذا النوع إلى مواكبة التنمية والتكيف مع التحولات السريعة التي

[1] محمد لمين دباغين، مجلة الساورة للدراسات الانسانية والاجتماعية، جامعة سطيف، المجلد 08/العدد02، 2022،

يشهدها المجال الاقتصادي سواء داخليا او خارجيا، وهذه الطريقة تستدعي توفر مجموعة من الشروط او المحددات ونذكر منها:[1]

- دخول المقاول بصفة مساهم في المشروع نظير ما يقدمه من اضافة لإنجاح المشروع.
- اعطاء الفرصة كاملة للمقاول حتى يبرز قدراته في المجال الذي يستطيع أن يقدم فيه نوعا من الاضافة.
- إتاحة المعلومة وسرعة وصولها إلى مختلف هياكلها بما فيها المقاول مما يسهل عملية اندماجه في العمل ويزيد من ففاعلية الاداء لديه.
- تزويد المقاول بكل ما يحتاج إليه حتى ينجح في تجسيد استراتيجيته داخل المؤسسة.
- وضع خطة عمل مرنة تساعد المؤسسة على التكيف مع الأوضاع الجديد والتغيرات السريعة في البيئة والمحيط الاقتصادي، وبما يسهل عملية التكامل بين الهياكل ومختلف عناصر الانتاج.
- تشجيع روح العمل الجماعي وروح التعاون والعمل كفريق داخل المؤسسة لإنجاح الرؤية المقاولاتية الجديدة حتى بالنسبة للعمال الموظفين في مصالح اخرى.

وإذا كنت المؤسسة توفر كل ما يحتاجه المقاول حتى يجسد فكرته داخل المؤسسة، فإن المقاول أيضا مطالب بتحسين أدائه والاندماج في خطة العمل الموضوعة من طرف الشركة، إذ "يحتاج المقاول الذي يعمل لصالح مؤسسة ما الى أن يرفع من كفاءته بشكل جيد ويبذل جهدا في تطوير المشروع الجديد". فنمو المؤسسة وتطورها يحتاج إلى علاقة تكاملية بين المقاول كمدع وبين المؤسسة كحاضنة لهذا الابداع.[2]

[1] نادية دباح، مرجع سابق ذكره ص 32

[2] محمد لمين دباغين، مرجع سابق، ص 05

ومن جهة أخرى يجب على إدارة الشركة توفير كل ما يلزم لإنجاح الرؤية الابداعية الجديدة التي جاء بها المقاول، حيث هي ملزمة بتوفير الوسائل التقنية والكوادر البشرية والدعم المالي.

ومن هنا يمكن القول بأن هناك أشكال عديدة للمقاولاتية الهدف منها هو تقديم العمل او الانتاج او التسويق والخدمات بشكل مبتكر، حيث يكون هناك نوع من التعاون بين المقاول كصاحب فكر إبداعي وأساليب جديدة ومبتكرة، وبين المؤسسة التي تحتاج إلى الدعم المالي والمرافقة حتى يمكن تقييم النشاط المقاولاتي في جانبه الابداعي.

المطلب الثاني: استخدامات المقاولاتية، وأهدافها

تعتبر المقاولاتية اليوم من بين ركائز الاقتصاد الذي تقوم عليه اقتصاديات الدول خاصة السائرة في طريق النمو، والتي تريد التخفيف من عبء الإنفاق الحكومي في الحد من البطالة ومن أثارها السلبية على المجتمع، إذا تعتبر المقاولاتية أحد الحلول المقترحة لتنويع اقتصاديات الدول وخلق فرص للعمل ولتزويد الاسواق الوطنية بمنتجات ذات جودة وبأسعار تنافسية، وقد تتطور هذه المؤسسات الناشئة للتوجه نحو التصدير وبذلك تتحول إلى مصدر لتوفير العملة الصعبة وهذا ما تراهن عليه الدول، بهدف خلق تنمية شاملة ومستدامة عن طريق الدور الذي تلعبه المقاولاتية والذي تعد الغاية من ورائه الوجه الثاني له،[1] ولذلك سنستعرض استخدامات المقاولاتية (الفرع الأول) ثم نبين الغايات والأهداف من ورائها (الفرع الثاني).

[1] نادية دباح، مرجع سابق ذكره ص 34.

الفرع الأول: استخدامات المقاولاتية

إن اهتمام الدول مؤخرا بمجال المقاولاتية وايلائه درجة كبيرة من التتبع والتكريس لا سيما في المجالات الاكاديمية لم يأت من فراغ، بل فرضه واقع ما للمقاولاتية من استخدامات متعددة وتطبيقات في مختلف المجالات، وفيما يلي بعض الاستخدامات الرئيسية:

1. إنشاء الشركات والمشاريع الجديدة: وذلك بإطلاق منتجات أو خدمات جديدة في السوق، وتأسيس شركات ناشئة مبتكرة، وكذا إنشاء فروع جديدة لشركات قائمة في أسواق جديدة.

2. تطوير الأعمال القائمة: وذلك بإدخال ابتكارات على المنتجات أو العمليات الحالية، واغتنام فرص جديدة في الأسواق والاستفادة منها، وإعادة هيكلة الأعمال وتحسين الكفاءة والإنتاجية.

3. الاقتصاد الاجتماعي والمشاريع الاجتماعية: وذلك بإنشاء مشاريع ومنظمات تستهدف حل المشكلات الاجتماعية، وكذا توفير حلول مبتكرة للتحديات المجتمعية والبيئية، بالإضافة إلى تعزيز التنمية المستدامة والمساواة الاجتماعية.

4. الابتكار والتكنولوجيا: من خلال تطوير منتجات أو تقنيات جديدة وإدخالها إلى السوق، واستحداث نماذج أعمال رقمية مبتكرة، مما يسهم في التقدم التكنولوجي والبحث العلمي.

5. التجارة الدولية والعولمة: وذلك من خلال اغتنام الفرص في الأسواق العالمية والتوسع دوليًا، وكذا إنشاء سلاسل التوريد والإمداد العالمية، وتعزيز التجارة والاستثمار عبر الحدود.

6. تطوير المهارات والتعليم: وذلك من خلال تدريس وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال والمقاولاتية، وإقامة برامج تدريبية لتنمية المهارات الريادية والإبداعية، مع إنشاء مراكز ريادة الأعمال وحاضنات الأعمال.

7. السياسات الحكومية والتنمية الاقتصادية: وذلك بغرض تشجيع ريادة الأعمال والاستثمار، وإقامة برامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحفيز الابتكار والإنتاجية لتعزيز النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: أهداف المقاولاتية

من بين الأهداف التي ترسمها وتخطط لها الدول المنتهجة لأسلوب المقاولاتية يمكن الإشارة إلى ما يلي: [1]

- **خدمة السوق:** ويأتي ذلك بإنتاج سلع وخدمات متطابقة للطلب الفعلي، فلا يمكن للمقاول أن تصمد خصم المناخ الاقتصادي السائد إلا باعتبار خدمة السوق
- **تحقيق المكاسب المالية وتعظيم الربح:** الحصول على أرباح مالية وتعظيم الربح يعتبر بالنسبة للمقاولة أهم هدف يسعى لتحقيقه
- **تعظيم المنفعة الاجتماعية:** بالإضافة إلى تعظيم الربح، ينتظر من المقاول تعظيم المنفعة الاجتماعية وذلك عن طريق تحسين وضعية المجتمع.

حيث تسعى المقاولاتية في سبيل هاته الغايات الرئيسية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأخرى على المستويات الفردية والمؤسسية والوطنية، وفيما يلي تفصيل لهذه الأهداف:

1. الأهداف الفردية:

– تحقيق الاستقلالية المالية والذاتية من خلال إنشاء وإدارة مشروع خاص.

[1] : المقاولاتية بين الفكر وعوامل النجاح [1] Issn :8511-27

- تلبية الرغبة في تحقيق الذات والنجاح الشخصي.
- تحقيق الثروة والعائدات المالية العالية على المدى الطويل.
- إيجاد توازن بين العمل والحياة والمرونة في ساعات العمل.
- تطوير المهارات القيادية والإبداعية والتنظيمية.

2. الأهداف المؤسسية (للشركات والمشاريع):

- إنشاء مشروع ناجح ومربح وتحقيق النمو والتوسع.
- خلق قيمة جديدة من خلال تقديم منتجات أو خدمات أو أساليب مبتكرة.
- اغتنام الفرص الجديدة في السوق والتوسع في أسواق جديدة.
- تحقيق ميزة تنافسية مستدامة وزيادة الحصة السوقية.
- بناء فريق عمل متميز وخلق فرص عمل جديدة.

3. الأهداف الوطنية (على مستوى الدولة):

- تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي.
- خلق فرص عمل جديدة وتقليل معدلات البطالة.
- تعزيز الابتكار والتطور التكنولوجي وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد.
- تنويع القطاعات الاقتصادية وتقليل الاعتماد على قطاع واحد.
- التنمية المجتمعية وتمكين الفئات المهمشة اقتصاديًا واجتماعيًا.
- الحفاظ على التراث والهوية الثقافية من خلال دعم المشاريع المحلية.

تسعى المقاولاتية إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال إنشاء مشاريع جديدة، واغتنام الفرص المتاحة، وتقديم حلول مبتكرة، وإدارة الموارد بكفاءة. كما تعتمد على تطوير المهارات والقدرات الريادية للأفراد، وتوفير البيئة التنظيمية والتمويلية الملائمة لدعم ريادة الأعمال.

وتختلف أولويات الأهداف من مقاول لآخر ومن دولة لأخرى، ولكن بشكل عام تسعى المقاولاتية إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي على جميع المستويات.

4. الأهداف الاستراتيجية

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أهداف تتعلق بالمبيعات وزيادة حجمها وبتحقيق ارباح مالية، غير أن النشاط المقاولاتي فلديه جملة من الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالنمو، التطوير، التموقع في السوق، الحصول على حصة سوقية، وهذا ما يميزه عن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط بزيادة حجم المبيعات وتحقيق أهداف ربيحة ومالية.[1] فالنشاط المقاولاتي قائم أساس على فكرة التطوير والنمو المستمر ومواكبة أحدث ما يتم التوصل إليه في المجال الذي ينشط فيه.

المطلب الثالث: المقاولاتية من خلال النماذج المفسرة لها

تتبنى الكثير من التخصصات العلمية النماذج المعرفية في تفسير الظواهر ومن بينها المقاولاتية والتي نجد كل نموذج يفسرها وفق رؤية جديدة ومبتكرة وتمثل بعدا ثوريا داخل الحقل المعرفي نفسه، حيث ان لكل نموذج تفسير نظرياته وادواته البحثية، ومناهجه وفرضياته التي ينطلق منها في الفهم والتفسير، حيث سنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على عدد من النماذج التفسيرية للمقاولاتية.

[1] – زيتوني هوارية، المرجع السابق، ص 16.

الفرع الأول: نموذج Shapero 1975

يعد نموذج شابيرو في المقاولاتية نموذجًا شائعًا في تحليل وفهم سلوك رواد الأعمال والمقاولين. يقترح هذا النموذج أربعة عوامل رئيسية تؤثر على نجاح المشاريع الريادية، وهي:[1]

1. **الحاجة إلى الإنجاز** (Need for Achievement): ويشير إلى الرغبة القوية للنجاح والتفوق والتميز في المهام التي يتم القيام بها.
2. **رفض المخاطر** (Risk Taking): يشير إلى مدى استعداد المقاول لتحمل المخاطر المعقولة والمحسوبة في سبيل تحقيق أهدافه.
3. **ضبط الذات** (Locus of Control): ويعني إدراك المقاول لمدى سيطرته على الأحداث والنتائج في حياته العملية.
4. **الثقة بالنفس** (Self-Confidence): وتشير إلى مدى ثقة المقاول في قدراته وإمكانياته للنجاح في المشروع.

وفقًا لهذا النموذج، فإن الشخص الذي يمتلك درجة عالية من هذه العوامل الأربعة هو الأكثر احتمالًا للنجاح في مشروعه الريادي.

وبذلك فنموذج شابيرو يعتبر من النماذج المهمة في فهم دوافع وسلوكيات رواد الأعمال، حيث يساعد في تحديد السمات الشخصية التي تزيد من فرص نجاح المشاريع الريادية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النموذج قد تم تعديله من طرف **Krueger** ليتم اعتماده بناء على ما أدخل عليه من تعديلات، حيث تعتبر "اعمال **Shapero** من اقدم الأعمال في مجال المقاولاتية والتي لها قبول كبير في الوسط العلمي، وتتلخص هذه الأعمال في

[1] بن أشنهو سيدي محمد .بوسيف سيد أحمد .بن حبيب عبد الرزاق ، نموذج شابيرو وسوكول للنية المقاولاتية: دراسة حالة طلبة الماستر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 07، العدد 03، 2018، ص 271.

نموذج عام يسمح بالفهم الجيد لعملية إنشاء المؤسسة، والشكل الموالي يبين هذا النموذج،"[1] ويتخصر أهم خطوات إنشاء المؤسسة والعناصر المشاركة في عملية الإنشاء.

الشكل رقم (01-01): نموذج Shapero المعدل حسب krueger

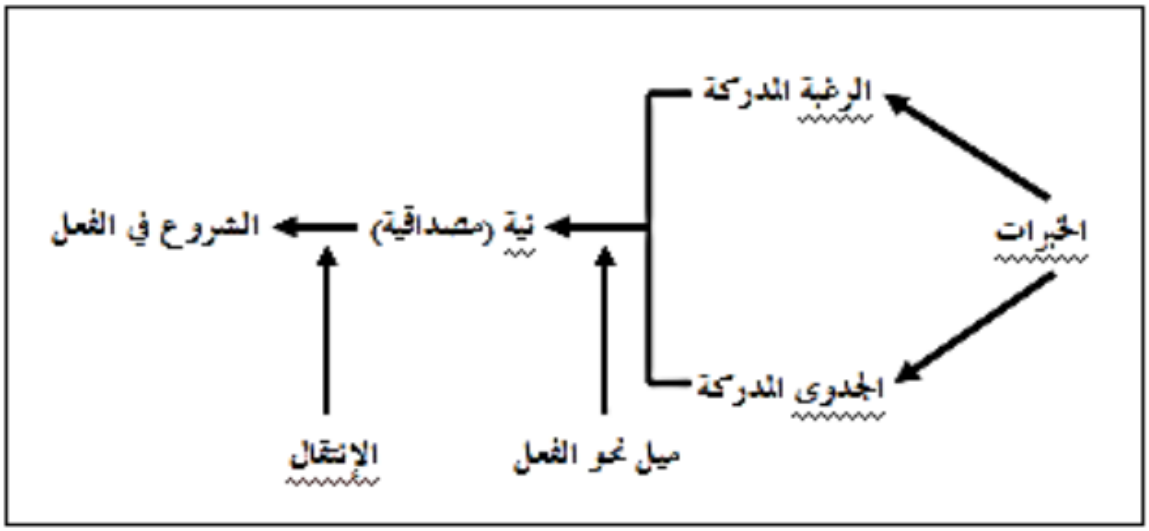

شكل.1: نموذج Shapero و Sokol، وفق Krueger (1993)

Source : Yifan Wang. PhD(2010),op cit. p.34.

المصدر: بن أشنهو، بوسيف، بن حبيب، مرجع سابق، ص272

من خلال هذا الشكل نفهم انه وحسب نموذج Shapero المعدل حسب Krueger أن الخبرات التي يكتسبها الفرد أثناء عملية التكوين والتأهيل هي المحفز لأنشاء المؤسسة، حيث يكتشف الفرد قدراته ومهاراته ويسعى إلى ترجمتها في شكل مؤسسة اقتصادية أو صناعية او خدماتيه، إضافة إلى عنصر الميول التي تكون بمثابة الدافع والحافز لدى المقاول من أجل تجسيد مشروعه والانطلاق فيه.

[1]– قوجيل محمد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2016 م، ص47.

الفرع الثاني: نموذج السلوك المخطط Ajzen

يعتبر نموذج السلوك المخطط (Theory of Planned Behavior) الذي طوره العالم إيكان أجزن (Icek Ajzen)، امتدادا لنظرية الفعل المُبرر (Theory of Reasoned Action) التي قدمها أجزن سابقًا. ويفترض نموذج السلوك المخطط أن النية السلوكية تتحدد من خلال ثلاثة عوامل رئيسية هي:[1]

1. **الاتجاهات نحو السلوك** (Attitudes Toward Behavior): وتشمل التقييمات الإيجابية أو السلبية للسلوك المعني، حيث يمكن الفرد من تحديد موقفه من العمل المقاولاتي سواء بتفضيل هذا العمل أو عدم تفضيله، وهذا يعكس من جهة أخرى النتائج والعوائد التي ينتظرها المقاول من السلوك المقاولاتي.

2. **المعايير الذاتية** (Subjective Norms): وتعني الضغوط الاجتماعية المدركة لتنفيذ السلوك أو عدم تنفيذه، وتتعلق هذه المعايير بالبيئة المحيطة بالمشروع او المؤسسة حيثٌ د يكون هناك تعارض بين رغبات ومواقف المقاول اتجاه المشروع ورغبات ومواقف المحيط كالعائلة والاصدقاء منم المشروع.

3. **السيطرة المدركة على السلوك** (Perceived Behavioral Control): وتشير إلى إدراك الفرد لسهولة أو صعوبة أداء السلوك. وهي مسائل تتعلق بالمدى قدرة المقاول على التحكم في سير المشروع وتطوره بناء على ما يمتلكه من خبرات ومعارف حيث "يرجع التحكم من عدمه إلى درجة امتلاك الفرد لاستعداداته الخاصة، خبراته والعقبات الداخلية، كذلك بالنسبة للموارد والفرص الضرورية التي تشكل العمل المقاولاتي المرغوب"[2] فكل ما اكتسب المقاول معارف حول المشروع كل ما استطاع التحكم في المخاطر والعقبات التي قد تعيق تقدم المشروع.

---

[1] قوجيل محمد، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2] فرحات أفنان، التوجه المقاولاتي بين خرجي الجامعات وخرجي المعاهد، مذكرة ماستر أكاديمي علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.

ويُستخدم هذا النموذج في سياق المقاولاتية لفهم وتفسير النوايا الريادية لدى الأفراد، حيث تعتبر النية خطوة مهمة نحو بدء مشروع جديد. فالمواقف الإيجابية والضغوط الاجتماعية المؤيدة وإدراك القدرة على التحكم في العملية، كلها عوامل تزيد من احتمالية ظهور النوايا الريادية.

وبالتالي فهذا النموذج يُعد من النظريات المؤثرة في مجال علم النفس الاجتماعي وله تطبيقات واسعة في دراسة وتفسير السلوكيات المختلفة، بما في ذلك السلوك الريادي. فهو نموذج ينطلق من توجهات الفرد وسلوكاته وهو يعتبر موقف الفرد او المقاول من العمل هو الذي يحدد طبيعة النشاط الذي سينخرط فيه، ويحدد أيضا الخيارات الاقتصادية التي يميل إليها ويسعى إلى الاستثمار فيها، ونجد هذه نموذج يقوم على ثلاثة متغيرات رئيسية نوضحها من خلال النموذج التالي:

شكل رقم (02-01): نظرية السلوك المخطط 1991 لأجزن Ajzen

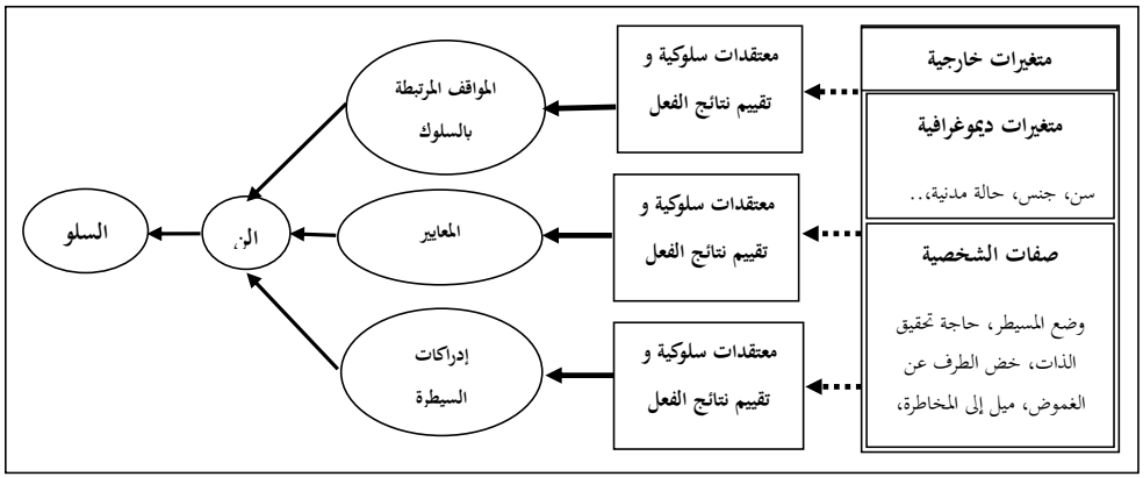

المصدر: بن أشنهو، بوسيف، ص143

ومن جهة أخرى يمكن القول بأن البيئة التي تحيط بالفرد تشكل عنصرا مهما وأساسيا في تكوين المقاول وفي تحديد رغباته وتوجهاته نحو الاستثمار والعمل المقاولاتي القائم على الابتكار والابداع ونجد ان هذه البيئة وبما تحتويه من عناصر وعوامل يمكن

ان تحفز المقاول وتشجعه ويمكن ان تثبته وتثنيه عن التوجه نحو النشاط المقاولاتي ويمكن حصر هذه العوامل في:

– **العوامل النفسية:** تعتبر العوامل النفسية من بين أهم العوامل المؤثرة في التوجه نحو النشاط المقاولاتي وقد تكون محفز للمقاول مثل الشعور بالضعف والعجز بسبب البطالة وهنا إما يكون هذا الشعور عامل مساعد على محاولة اثبات الذات والبحث عن فرص مبتكرة وغير تقليدية لخلق الثورة، او قد تكون عامل لجعل الفرد يشعر باليأس والخوف وعدم القدارة على الباردة خاصة عندما يكون الفرد قد نشأ في بيئة أسرية مفككة ومهزوزة ولذلك يحتاج المقاول إلى عامل نفسي صحي ومحفز حتى يتمكن من بناء شخصية قوية.[1]

– **العوامل الاجتماعية والثقافية:** وهي تتعلق بكل ما يحيط بالمقاول والتنشئة الاجتماعية التي تلقها من مختلف المؤسسات التي مكن ان تساهم في بناء فرد قوية ويثق في نفسيه ولديه القدرة على المقامرة والمخاطرة وهنا يتدخل الدين والعادات والتقاليد طبيعة النظام السياسي والاقتصادي فكلها عوامل تتدخل في تحديد توجهات الافراد. [2]

– **العوامل التعليمية والتكونية:** يعد النظام التعليمي والمرجعية الثقافية التي عمل على غرسها في الأفراد عن طريق عملية الانتاج واعادة الانتاج، عاملا مهما في تكريس ثقافة المقاولاتية وروح المبادرة والتفكير في الاستثمار، إضافة الى مدى اعتماد النظام التعليمي خاصة في الجامعة على برامج تعليمية متقدمة ومبتكرة، وتعتمد على أخر ما توصلت إليه الابحاث العلمية في مجال المقاولاتية وخلق الثورة لدى الشباب، وبذلك يعتبر النظام التعليمي ونوعيته من اهم عوامل نجاح النشاط المقاولاتي.[3]

[1] فرحات أفنان، المرجع السابق

[2] المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه

– **الخبرة المكتسبة:** النشاط المقاولاتي بقدر ما يحتاج إلى تعليم متطور وتكوين وتأهيل علمي فهو أيضا يحتاج إلى نوع من الخبرة التي يكتسبها المقاول أثناء مساره المهني والتعليمي، فكل مما مر المقاول بتجارب متعددة ومتنوعة كل ما استطاع توظيف تلك الخبرة التي اكتسبها في إنجاح مشاريع الابتكارية، فالممارسة لها أهمية لا تقل عن التعليم النظري والتوجيهي، لأن "عامل الخبرة يعطي قدرة على ترتيب المشاكل المختلفة وتصنيفها والتعامل معها بطريقة سلسلة ومعالجتها وعدم الوقوع في المشاكل مستقبلا"[1]. فهو يعبر عن الطريقة العملية التي يمكن من خلالها تذيلي الصعوبات والحد من المخاطر والتعامل معها بشكل يؤدي الى تجازوها دون الكثير من التكاليف.

– **المؤسسة الناشئة وأنظمة الدعم والمساندة:** ربما يمتلك المقاول الفكرة ويمتلك الخبرة والتكوين العلمي المناسب لكن هو لا يمتلك آليات التجسيد خاصة مسألة التمويل والحصول على المساندة والمرافقة وهنا تظهر بوضوح أهمية أجهزة المرافقة التي تقدم الدعم المادي والمعنوي للمقاول خاصة في بداية مشروعه وبداية إنشاء المؤسسة التي تحتاج إلى إطار قانوني يحميها وينظمها وتحتاج إلى غلاف مالي لكي تبدأ عملية الانتاج وكل ما كان هناك دعم مادي ومعنوي كل ما استطاع المقاولون تجسيد مشاريعهم والعمل في نفس الوقت على تطويرها.[2]

من خلال هذا العنصر يمكن القول بأن المقاولة او المؤسسة الناشئة تعرف عدة أشكال من حيث تأسيسها وطبيعة نشاطها، وهي دائما تركز على الجانب الابتكاري والإبداعي والدمج بين ما هو فكرة جديدة وقائمة على ما هو علمي ونظري وكيفية تحويلها الى مشروع مجسد في أرض الواقع، إضافة إلى وجود العديد من النماذج التفسيرية التي تسعى إلى تفسير وفهم كيفية تجسيد المشروع المقاولاتي من خلال مقاربات علمية ونظرية.

[1] سعاد نائف البرنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 62.

[2] المرجع نفسه، ص 63.

الفصل الثاني

المقاولاتية أدوار ومؤسسات فاعلة في المجال المقاولاتي

تتوجه الكثير من دول العالم إلى تطوير حضيرتها من المؤسسات الصغيرة ذات الطابع المقولاتي بالنظر للدور الذي تلعبه المقاولاتية، حيث أصبحت هذه المؤسسات ركيزة يعتمد عليها في النهوض بالاقتصاد الوطني، وهي تحتل حصة كبيرة من حجم المؤسسات الاقتصادية في كل بلد كما انها تضمن تشغيل حصة كبيرة من طالبي العمل في مختلف بلدان العالم. ويعتبر هذا النوع من المؤسسات محركا محوريا للتنمية الشاملة التي تعرفها دول العالم، نظرا للحجم الهائل الذي تحتله داخل السوق، سواء الإنتاجية او الصناعية او الخدماتية، وهي أيضا مصدر وممول مهم جدا للأسواق المحلية بالسلع الضرورية، إضافة إلى ما تخلقه من جو للمنافسة بين مخلف المنتجين مما يساهم في جودة الانتاج من جهة، ومن جهة اخرى يساهم في التحكم في الأسعار نظرا لتوفر السلع بموصفات مختلفة، وبذلك تعتبر المؤسسات المقاولاتية من بين اهم محفزات النمو التي يعرفها اقتصاديات الدول سواء المتقدمة او تلك السائرة في طريق النمو.(المبحث الأول). ولقد سعت الجزائر كغيرها من الدول لدعم هاته المؤسسات وتكريسها قانونيا من خلال توفير جملة من الآليات والأجهزة الداعمة للمقاولاتية (المبحث الثاني)

المبحث الأول: أدوار المقاولاتية

تتعدد الأدوار التي تلعبها المقاولاتية في مجالات عدة لا سيما منها الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على هاته الادوار تباعا.

المطلب الأول: المقاولاتية ودورها الاقتصادي

ربما يعتبر الدول الاقتصادي للمقاولاتية هو أهم الادوار التي يلعبها هذا النشاط داخل أي دولة، فهي في طبيعتها نشاط اقتصادي هدفه خلق الثورة، والحد من البطالة وخلق فرص جديدة للاستثمار وللحصول على العملة العصبة وأيضا تطوير البنى التحتية وتنويع المصادر الدخل وتوزيع التنمية بشكل متوازي وتوازن داخل الدولة، ولذلك يعتبر الدور الاقتصادي من أهم ما تقوم به الانشطة المقاولاتية داخل أي دولة، كما ان لها أثار وانعكاسات على الواقع الاقتصادي للدولة بصفة عامة إذ يمكن حصر هذه الأثار في النقاط التالية:

- **رفع مستوى الدخل الفردي:** تساهم المقاولاتية بما لا شك فيه في تحسين مستوى دخل الأفراد ولذلك بسبب زيادة الطلب على العمل، ونمو فرصه في مختلف المجالات مما يفرض على تلك المؤسسات العناية أكثر بأجور العمال وما يتلقونها من تحفيزات مالية وعلوات، وبذلك يزيد الانفاق وتنتعش الدولة الاقتصادية بشكل عام،[1] "حيث تسمح بتشكل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في المكاسب التنمية" وهذا ما ننعكس على المستوى المعيشي بصفة عامة.[2]

[1] أحمد بن قطاف، مجلة الباحث الاقتصادي، دور المقاولاتية في تشجيع الروح المقاولاتية، برج بوعريريج، المجلد 08/العدد 01، 2021، ص 188.

[2] أحمد سمير، المقاولاتية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018

- **الرفع من وتيرة العرض والطلب:** فنمو رأس المال وتحرك الاموال التي يتم ضخها في السوق، يزيد من مسألة العرض أي السلع والبضائع والمنتجات والخدمات وبطريقة تنافسية تعتمد على السعر وعلى الجودة، كما ان تسحن مستوى دخل الافراد يزيد ويرفع من عملية الطلب على السلع والبضائع وبذلك تكون المقاولاتية محرك للاقتصاد الوطني بشكل اجابي.[1]

- **الانفتاح على الابتكار والإبداع والقدرة على التنبؤ بحاجات السوق:** القدرة على الابتكار والابداع والتطوير يجعل من السوق مكانا منفتح دائما على كل ما هو جديد حيث تتنافس المقاولون على تقديم خدمات وبضائع بطرق مبتكرة وأساليب متطورة وبذلك محاولة مواكبة السوق دائما والتعرف على ما يريده المستهلك أي أن المقاولاتية تخلق حالة من الديناميكية داخل السوق وتفرض المنافسة والتوجه نحو الجودة. [2]

- **توجيه الانشطة في المناطق التنموية الجديدة المستهدفة:** تستطيع الدولة ان توجه مجالات معينة في مناطق معينة مثل: الأعمال التكنولوجية وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للمقاولين لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات وفي تلك المناطق.[3]

- **تطوير حركية التصدير واستدامة المنافسة:** فمنطق المنافسة يفرض على المؤسسات التوجه نحو التطور بشكل دائم ومستمر وبذلك قد تتجاوز مسألة تغطية السوق الداخلي وتتوجه نحو التصدير في البضائع التي حققت فيها الدولة نوعا من الاكتفاء

---

[1] علي السلمي، "ريادة الأعمال وأثرها على الاقتصاد الوطني". مجلة الإدارة العامة، المجلد 56، العدد 3، 2016، ص. 425-450. ص 436.

[2] جوزيف ألويس شومبيتر، نظرية التطور الاقتصادي: بحث في الأرباح والرأسمال والائتمان والفائدة ودورة الأعمال. ترجمة ريدفرس أوبي. كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد. طبعة سنة 1983، ص 88-89.

انظر كذلك: ديفيد بروس أودريتش وماكس كيلباخ، "رأس المال الريادي والأداء الاقتصادي، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 38، العدد 8، 2004، الصفحات 949-959 .

[3] تقرير البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال، مقارنة تنظيم أنشطة الأعمال في 190 اقتصادًا، واشنطن العاصمة، 2020.

الذاتي وفي نفس القوت قد تكون عالم للحد من الاستيراد عن طريق توطين الكثير من البضائع من حيث الانتاج والتسويق وبذلك تعتبر المنافسة التي تدشنها المؤسسات المقاولاتية من بين اهم خطوات التوجه نحو التصدير بالنسبة للدول.[1]

- **زيادة الكفاءة الانتاجية والرفع من الفائض الاقتصادي:** مع توسع النشاط المقاولاتي وزيادة حجم المؤسسات المقاولاتية فإنه الانتاج بدوره سيديد بسبب تحسن الكفاءة الانتاجية حيث تعتمد المؤسسات المقاولاتية على التطوير والتحسين بشكل مستمر سواء في نوعية المنتج او في كفاءة العمال والموظفين مما يخلق حالة من التعظيم للفائض الاقتصادي، بسبب وجدو تنوع في المؤسسات المقاولاتية بينت الصغيرة التي تهتم بتوفير ما يحتاج إله المجتمع وبين المقولات الكبية التي تتجه نحو التصدير وتطوير اقتصاد البلاد بصفة عامة.[2]

- **تطوير الهيكل الصناعي وتنويعه:** نظرا لاعتماد المقاولاتية على نموذج المؤسسات الصغيرة فإن هذه الاستراتيجية ستؤدي الى تعاظم الهياكل الصناعية والانتاجية وانتشارها بشكل واسع في مختلف المناطق وهذا ما يزيد من حجم انتشار المؤسسات وخلق حالة من التوازن بين مختلف مناطق البلاد، حيث تعمل كل مؤسسة على انتاج تشكيلة من السلع وهذا ما يؤدي الى حالة من التكامل فيما بينها خاصة ان لديها القدرة بتوفير بعض المنتجات التي تحتاجها الشركات الكبرى وبذلك نجد ان هناك نوعا من

[1] أحمد الشميمري، ووفاء المبيريك، ريادة الأعمال، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2014. ص 122. وانظر كذلك: جوزيف ألويس شومبيتر، نظرية التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص 105.

[2] ساندر وينيكرز وروي ثوريك، ربط ريادة الأعمال بالنمو الاقتصادي، اقتصاديات الأعمال الصغيرة، المجلد 13، العدد 1، 1999، الصفحات 27-55، ص33.

التنوع على مستوى الهيكل الصناعي من خلال نموذج الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة.[1]

- **النهوض بالاقتصاد:** نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في دعم وتعزيز المؤسسات الكبرى فإنا المقاولاتية تعتبر أحد اهم دواعه النهوض الاقتصادي وأحد اهم اساب تطوير الاقتصاد عن طريق خلق حركية وديناميكية بين المؤسسات الكبرى وتلك الصغيرة التي توفر لها جزء من حاجيتها وتكمل نشطها.

- **تدعيم التنمية المحلية:** نظرا لخصوصية المؤسسة المقاولاتية وعدم اعتمادها على إمكانيات ضخمة وكبية بل هي تعتمد على موارد محدودة وحتى هياكل محدودة أيضا خاصة في بدياته، فلذلك نجدها تنتشر مختلف بمناطق البلاد سواء الحضرية او الريفية وبذلك هي تفرض حالة من التنمية في مختلف المناطق وهي تنمية تتميز بالعدالة والتوازن من حيث الوجود من حيث الانخراط فيها، وبذلك هي عامل تثبيت للسكان وعامل للتنمية المستدامة حيث ان المؤسسات المقاولاتية دائما تستجيب للشروط البيئة في العمل.[2]

- **التخفيف من الاختلالات الاقتصادية:** تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتعمل أنشطة المقاولة على علاج ذلك الاختلال نظرا لانخفاض تكلفة انشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، بالإضافة الى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها، وتصدير السلع الصناعية، ونظرا لاعتمادها على كثافة العمل لذلك تستغني عن استيراد التكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهظة.

[1] تقرير المقاولاتية والتنمية المستدامة، منظمة العمل الدولية، جنيف، 2019.

[2] الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت، تقرير حالة ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية". الرياض، 2021.

- تساهم المؤسسات المقاولاتية في تعزيز ثقافة الادخار والاستثمار، ولذلك بسبب انخفاض تكاليف النشاط المقاولاتي مما يسمح بتأسيس العديد من المؤسسات على الخلاف من المؤسسات الكبيرة التي تتطلب تكاليف عالية وتعقيدات من حيث الانشاء، كما انها تساعد على الحد من اختلالات المدفوعات بسبب حدها من الاعتماد على الاستيراد عن طريق توطين الكثر من المنتجات الصناعية والاستهلاكية، وهي أيضا قادة على توطين التكنلوجيا التي تتطلب تكاليف ضخمة تتحملها ميزانيات الدول.[1]

من خلال هذا الجزء يمكن القول بأن المقاولاتية لديها دور اقتصادي مهم جدا وهي أحد المنافذ التي يمكن ان تستغلها الدول في تحسين اداءها الاقتصادي والحد من الاستيراد ورفع وتيرة الصادرات، والحد من مسألة الندرة وتدشين تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.[2]

المطلب الثاني: المقاولاتية ودورها الاجتماعي

كما أشارت الدراسة سابقا فإن المقاولاتية وان كانت نشاط اقتصادي الهدف منه هو خلق حركية وديناميكية داخل المجال الاقتصادي، غير ان هذه الحركية لا يمكن ان تقتصر على البعد الاقتصادي، بل عن أي تغير في البنى التحتية سيكون له أثر في البنى الاجتماعية، السياسة والاجتماعية والثقافية ولذلك إن الدور الذي تلعبه المقاولاتية من الناحية الاجتماعية يعد من بين اهم الأدوار فيه تساهم في التغير الاجتماعي وفي اعادة تنظيم المجتمع وفق المعاير الجديدة التي تفرضها جودة الحياة نتيجة تغير الفلسفة

[1] مايكل يوجين بورتر، الميزة التنافسية للأمم". مجلة هارفارد بيزنس ريفيو، المجلد 68، العدد 2، 1990، الصفحات 73-93، ص81.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2022.

الاقتصادية للمجتمع ولذلك يمكن الإشارة إلى أهم الانعكاسات التي تتركها المقاولاتية على المجتمع من الناحية الاجتماعية

- **فرض التنمية الاجتماعية والعدالة في توزيع الثروات:** تساهم المقاولاتية مساهمة بارزة في التوزيع العادل للثورة عن طريق خلق فرص عمل متكافئة داخل المناطق المعزولة والريفية، وتلك البعيدة على المراكز الكبرى، حيث ان طبيعة النشاط المقاولاتي لا يحتاج إلى بنية تحتية ضخمة، وهو نشاط يتأقلم مع مخالف الظرف لان الهدف منه هو خلق التنمية المحلية ودعمها وارساء سياسة تكافؤ الفرص، وهذا ما سيساهم في الاستقرار الاجتماعي بسبب نمو وتوسع الطبقة الوسطة م عمال وموظفين وصغار الملاك، وهذا سيعزز العدالة الاجتماعية التي تحتاج إلها مختلف المجتمعات حتى تعيش في نوع من الاستقرار.[1]

- **الحد من نسب البطالة:** هما يكون اقتصاد الدول قوي ومنتج فإنها دائما تعامني من هاجس البطالة ولذلك بسبب زيادة في عدد السكان والنمو الديمغرافي أضافة الى زيادة نسبة مخرجات الجامعات والمعاهد المتخصصة، حيث تعز الحكومات عن امتصاص هذا الك الهائل من المتخرجين ولذلك تعتبر المقاولاتية فرص للقضاء على البطالة والحد منها ومن تبعاتها السلبية على المجتمع.[2]

- **خلق مناصب جديدة للعمل:** وإضافة الى دور المقاولاتية في الحد من البطالة فإنها تساهم في خلق مناصب عمل جديدة حيث أن جزء من الخرجين سيتحول إلى مستثمرين وأصحاب مؤسسات والجزء الاخر سيتحول الى عمال وموظفين في هذه

[1] سعد علي العنزي وإحسان دهش جلاب، "إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال". دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 147.

[2] منظمة العمل الدولية، تقرير العمالة العالمي والتوقعات الاجتماعية، جنيف، 2019، ص 78-82.

المؤسسات والمشاريع الجديدة وبذلك يزيد عدد المناصب العمل المحررة في كل سنة بعيدا عن الوظيف العمومي.[1]

- **فرصة لإقحام المرأة في سوق العمل:** يعد النشاط المقاولاتي خاصة في المناطق المعزولة والتي تعاني من ظروف معيشية صعبة فرصة لإقحام مختلف فئات المجتمع في حلقة الانتاج، خاصة المرأة الماكثة في البيت والتي يمكن الاستفادة من نشاطاتها لا سيما تلك المتعلقة بالصناعات التقليدية والتي يمكن ان تساهم في ازدهار السياحة، وهذا ما تعمل المقاولاتية على تجسيده عن طريق تقديم الدعم للمرأة حتى تعمل دون الحاجة إلى الخروج من البيت بل عن طريق النشاطات المنزلية التي يمكن تطويرها وتحويلها إلى مصدر دخل قار.[2]

- **الحد من الفقر والمساهمة في الترقية الاجتماعية:** تعتبر المقاولاتية من بين أهم الادوات التي يتم توظيفها لمحاربة الفقر وفي نفس الوقت السماح للطبقات الهشة بالارتقاء الاجتماعي عن طريق ما توفره لها من فرص في خلق الثورة وتأسيس نشاطات صناعية، خدماتية، تسويقية خاصة ومستقلة، حيث ان تغير طريقة الكسب وتوفير المال تؤدي حتما الى تراجع مظاهر الفقر والحرمان لا سيما في المناطق الهشة، فوجود حركية اقتصادية سيدي من حجم المداخيل وسيؤدي الى توفير مداخيل للدولة مثل الضرائب والتي يمكن توظيفها في انعاش البنى التحتية وتطوير المدن وتزويدها بالخدمات مثل الصحة والتعليم وكل هذا سينعكس على مستوى الفقر وسيساهم في الارتقاء الاجتماعي.[3]

---

[1] سمير علام، المقاولاتية كآلية لمكافحة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 4، 2016، ص 95-98.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر – أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، نيويورك، 2020، ص 210-215.

[3] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: البيانات من أجل حياة أفضل، واشنطن العاصمة، 2021، ص 156-160، ص 157.

- **تثبيت السكان والحد من الهجرة الداخلية:** غالبا ما تعاني الدول من موجات نزوح داخلية حيث ينتقل سكان الارياف والمناطق المعزولة نحوى المدن الكبرى بحثا عن مناصب عمل وفرص للعيش الكريم، وهذا ما يؤدي إلى خلق العشوائيات ويؤدي الى انتشار الآفات الاجتماعية بسبب عدم قدرة المدجن على تحمل تلك الهجرات السكانية، والمقاولاتية التي تعتمد على المشاريع الصغيرة تؤدي غالبا الى خلق وتوفير مناصب عمل في المناطق المعزولة والريفية مما يساهم في تثبيت السكان وجعلهم يستثمرون في الموارد المتاحة في مناطقهم، كمات ان زيادة الدخل ووجود رؤوسي الأموال سيؤدي الى تطير تلك المناطق وربطها بمختلف الاحتياجات الاساسية للعيش مما يحد من ظاهرة النزوح ويساهم في الاستقرار السكاني.[1]

من خلال هذا العنصر يمكن القول بأن المقاولاتية هي عامل تغيير داخل المجتمعات على مختلف المستويات بداية من المستوى الاقتصادي حيث تساعهم في حركية اقتصادية يشهدها المجتمع وهي تسم مختلف الفئات هذه الحركية تنعكس بدورها على مختلف المجلات الاخرى حيث تساهم في الاستقرار السياس بتخفيف الضغط على الحكومات من ناحية توفير مناصب العمل والحد من البطالة وهي أيضا تساهم في التغير الاجتماعي حيث أن انتعاش الدخل الفردي ونمو رؤوس الاموال سياسهم في حدث نقلة اجتماعية وتغير على مستوى التركيبة الاجتماعية عن طريق نمو الطبقة الوسطى وبذلك تراجع الفقر وما يترتب عنه من آفات اجتماعية أي ان المقاولاتية هي عامل تغيير داخل المجتمعات ولذلك هي تستحق الدعم والمرافقة من طرف الدولة حتى تتحول إلى مصدر دخل رئيسي ويمن التعويل عليه في مسائل التنمية الشاملة.[2]

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2022، ص 302-305.

[2] محمد عبد الحميد الفقي، "المقاولاتية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص 223.

المطلب الثالث: المقاولاتية والدور السياسي

إن الأدوار التي تلعبها المقاولاتية اليوم على مستوى مختلف الاصعدة والمجلات يجعلنا ندرك أهمية التوجه المقاولاتي ككل، ليس من باب خلق الثورة والحد من البطالة فقط، بل هي عامل استقرار سياسي، نظرا لما تدفع إليه من استقرار داخل بسبب توفر فرص العمل، وزيادة الدخل من جهة،[1] وهي أيضا تحرر الأنظمة السياسة من الضغوط ومن التبعية الخارجية، حيث تخفف من حدة البطالة ومن امكانية التوجه نحو المديونة الخارجية، عن طريق الخدمات والسلع التي توفرها،[2] إضافة إلى قدرتها على خلق تنمية شامة ومتوازنة بين مختلف مناطق الدولة وهي كل ها عوامل استقرار بالنسبة للنظام السياس الذي يعمل على الحفاظ على وجوده من خلال حالة من الاستقرار الداخلي والخارجي،[3] وهي أيضا عالم سيادي يمكن الدول من رسم سياسات عامة مستقلة ويحافظ على حرية الدولة على المستوى الخارجي،[4] حيث يمكن حصر بعض المسائل التي تساهم فيه المقاولاتية من الناحية السياسية:

- حماية الخصوصية لكل دولة والحفاظ على قرارها الداخلي.[5]
- الحد من هيمنة المؤسسات والشركات الكبرى التي يسيطر عليها الأجانب.[6]

---

[1] محمد زيدان، المقاولاتية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 4، العدد 2، ص 115-130، ص 118.

[2] سامي الخزندار، أثر المقاولاتية على السياسة الخارجية للدول النامية، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 58، 2018، ص 80-95.

[3] نادية بونوة وعبد الحق بوقفة، دور المقاولاتية في تعزيز السيادة الاقتصادية للدول، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 1، 2019، ص 210-225.

[4] عبد الرحمن تومي، المقاولاتية كآلية لتحقيق الأمن الاقتصادي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 11، 2017، ص 155-170، ص 161.

[5] محمد زيدان، مرجع سابق، ص 121.

[6] المرجع نفسه، ص 122.

- الحفاظ على السيادة وتعزيزها وحرية اتخاذ القرار عن طريق رفع الإنتاج لا سيما في المواد واسعة الاستهلاك.[1]
- خلق توازنات على مستوى العلاقات الدولية بالتخفيف من حدة التعبية.[2]
- تمكين الدول من استغلال مواردها الطبيعة دون الاعتماد على الشركات الاجنبية وما يمكن ان يرافقها من احتكار وتدخل في الشؤون الداخلية للدول.[3]

ومن خلال هذه الجزئية نفهم بان للمقاولاتية دور سياسي جد مهم على الصعيد الخارجي والداخلي وهي عامل استقرار للدول ومجال للتعبير عن السيادة وحرية اتخاذ القرار الخارجي.[4] فالمقاولاتية تلعب المقاولاتية دورًا سياسيًا محوريًا في تعزيز استقرار الدول وتقوية سيادتها، فهي تساهم في خلق استقرار داخلي من خلال توفير فرص العمل وزيادة الدخل مما يخفف الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على الحكومات. كما أنها تعزز الاستقلال الاقتصادي للدول مقللة اعتمادها على المديونية الخارجية والشركات الأجنبية الكبرى، هذا الاستقلال يترجم إلى حرية أكبر في صنع القرار السياسي الداخلي والخارجي، ويحمي خصوصية الدول وسيادتها. وعلاوة على ذلك تساهم المقاولاتية في خلق توازنات على مستوى العلاقات الدولية بتخفيف حدة التبعية الاقتصادية، وتمكّن الدول من استغلال مواردها الطبيعية بشكل مستقل. كل هذه العوامل تجعل من المقاولاتية أداة سياسية فعالة لتحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي، وتعزيز مكانة الدولة في النظام الدولي.

[1] نادية بونوة وعبد الحق بوقفة، مرجع سابق، ص219.

[2] سامي الخزندار، مرجع سابق، ص 89.

[3] [3] عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 166.

[4] هشام مرسي، التوجه المقاولاتي وأثره على استقلالية القرار السياسي، المجلة المصرية للعلوم السياسية، المجلد 25، العدد 2، 2021، ص 45-60.

المبحث الثاني:

المؤسسات الداعمة للمقاولاتية في الجزائر

لقد سعت الجزائر لتكريس الفكر المقاولاتي لدى الشباب في الفترة الأخيرة وحرصت على توفير مناخ ملائم يدمجهم في عالم الشغل، بل وعززت ذلك حتى في الجامعات من خلال انشاء حاضنات الاعمال وتشجيع الطلبة على الإبداع والخروج بأفكارهم من الفكرة إلى الواقع ليسهموا بذلك في نموها مستقبلا، ويحققوا استقلاليتهم الاقتصادية ويضمنوا فرصهم للشغل.

وفي خضم هذا استحدث الجزائر عديد الوكالات والهيئات الداعمة للمقاولاتية ومشاريع الشباب الاستثمارية على غرار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، هاته الأخيرة التي سنؤخر دراستها للفصل الثالث كونها موضوع الدراسة التطبيقية، وسنتطرق للأربعة الأولى بالشرح والتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي، برزت ظاهرة البطالة كإحدى أهم التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع.[1] وفي إطار السعي لمواجهة هذه الظاهرة، أنشأت الحكومة الجزائرية العديد من المؤسسات والآليات، من بينها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) وسنحاول فيما يلي تسليط الضوء على دور هذا الصندوق في دعم المقاولاتية وإدماج البطالين في سوق العمل.

الفرع الأول: نشأة وتطور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

تأسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 مايو 1994.[2] وقد جاء إنشاؤه في سياق اقتصادي واجتماعي خاص تميز بتسريح عدد كبير من العمال نتيجة برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية وخوصصة المؤسسات العمومية،[3] وكان الهدف الأساسي للصندوق آنذاك هو توفير تعويض مالي للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية.

لكن مع تطور الوضع الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة خاصة في أوساط الشباب، تطور دور الصندوق ليشمل دعم إنشاء المؤسسات المصغرة. هذا التوجه الجديد

[1] بلقاسم سلاطنية، "البطالة في الجزائر: دراسة سوسيولوجية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد 8، 2012، ص. 45-62،

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 مايو 1994، العدد 34، 1 يونيو 1994.

[3] محمد براق وعلي العيادي، "سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل نقدي"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 18، 2016، ص. 97-110، ص100

تجسد من خلال المرسوم التنفيذي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003،[1] الذي أضاف إلى مهام الصندوق دعم البطالين ذوي المشاريع.

الفرع الثاني: مهام وأهداف الصندوق

يتولى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة مهمتين أساسيتين:[2]

أولا: التعويض عن البطالة

يوفر الصندوق تعويضًا ماليًا للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب اقتصادية. يحسب هذا التعويض على أساس الأجر المرجعي ومدة الاشتراك في الضمان الاجتماعي.[3]

ثانيا: دعم إنشاء المؤسسات المصغرة

يقدم الصندوق دعمًا ماليًا وفنيًا للبطالين البالغين من العمر 30 إلى 50 سنة (55 سنة للمقاولين) لإنشاء مشاريعهم الخاصة.[4] ويهدف هذا الدعم إلى:

- تشجيع المبادرة المقاولاتية لدى البطالين.
- خلق مناصب شغل ذاتية ودائمة.
- المساهمة في تنويع النسيج الاقتصادي.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003، العدد 84، 31 ديسمبر 2003.

[2] الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على الموقع الالكتروني: www.cnac.dz
تاريخ الاطلاع: 8 يونيو 2024، على الساعة 22:30

[3] عبد الحق بوعتروس، "الحماية الاجتماعية في الجزائر: الواقع والتحديات"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 2، العدد 15، 2019، ص. 31-50، ص 40

[4] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، "دليل المقاول الشاب"، الجزائر، 2018، ص15.

الفرع الثالث: آليات دعم المقاولاتية

يعتمد الصندوق على عدة آليات لدعم المقاولين الشباب منها:[1]

- **التمويل:** يقدم الصندوق قروضًا بدون فوائد تصل إلى 30% من التكلفة الإجمالية للمشروع، مع إمكانية الحصول على قرض بنكي بفوائد مخفضة يغطي 70% من التكلفة.[2]

- **الإعفاءات الضريبية:** يستفيد المقاولون من إعفاءات ضريبية لمدة 3 سنوات، قابلة للتمديد إلى 6 سنوات في المناطق الخاصة.[3]

- **التكوين والمرافقة:** يوفر الصندوق تكوينًا في تسيير المؤسسات ومرافقة تقنية طيلة مراحل إنشاء وتشغيل المشروع.[4]

الفرع الرابع: حصيلة نشاط الصندوق

حسب إحصائيات وزارة العمل لسنة 2022، تمكن الصندوق من تمويل أكثر من 100,000 مشروع منذ إنشائه، مما ساهم في خلق حوالي 300,000 منصب شغل.[5] وقد شملت هذه المشاريع قطاعات متنوعة كالصناعات الصغيرة، الخدمات، الفلاحة، والصناعات التقليدية.[6]

---

[1] عبد الرزاق خليل، "آليات دعم المقاولاتية في الجزائر: دراسة تحليلية"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان، المجلد 9، العدد 1، 2020، ص. 120-138، ص125

[2] الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، "دليل الإجراءات للحصول على الدعم"، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2019، ص22

[3] قانون المالية لسنة 2020، المادة 69، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 81، 30 ديسمبر 2019

[4] فتيحة حبشي وسعاد جنان، "دور التكوين المقاولاتي في نجاح المشاريع المصغرة: دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلد 10، العدد 2، 2019، ص. 233-248، ص240

[5] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، "التقرير السنوي حول التشغيل والبطالة"، الجزائر، 2022، ص7

[6] المركز الوطني للسجل التجاري، "إحصائيات المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار أجهزة الدعم"، الجزائر، 2021، ص10

لكن رغم هذه النتائج الإيجابية، يواجه الصندوق بعض التحديات، حيث أن نسبة نجاح المشاريع الممولة لا تتجاوز 60%، وذلك بسبب ضعف التكوين، صعوبات التسويق، والمنافسة غير العادلة من القطاع غير الرسمي.[1]

الفرع الخامس: تقييم نقدي ومقترحات

رغم الدور الهام الذي يلعبه الصندوق، إلا أن فعاليته تبقى محل نقاش، بسبب أن آليات الدعم الحالية تركز على الجانب المالي أكثر من التكوين والمرافقة، مما يقلل من فرص نجاح المشاريع.[2] ضف إلى ذلك مشكل ضعف التنسيق بين الصندوق ومؤسسات دعم المقاولاتية الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تداخل في الصلاحيات وهدر للموارد.[3]

ولتجاوز هذه النقائص، لابد من:

- تعزيز برامج التكوين والمرافقة، مع التركيز على المهارات الإدارية والتسويقية.
- إنشاء آلية تنسيق بين مختلف هيئات دعم المقاولاتية.
- تطوير نظام معلوماتي لمتابعة وتقييم المشاريع الممولة.

وعليه نخلص إلى أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يعد أداة هامة في سياسة التشغيل والتنمية الاقتصادية في الجزائر. فمن خلال دعمه للمقاولاتية، يساهم الصندوق في خلق مناصب شغل، وتنويع الاقتصاد، وإدماج البطالين في الحياة الاقتصادية. لكن لتحقيق فعالية أكبر، يجب تعزيز آليات التكوين والمرافقة، وتحسين

[1] محمد بوزيان، "تقييم أداء المشاريع المصغرة الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: دراسة حالة ولاية وهران"، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2، 2019، ص85.

[2] كمال بوصافي، "فعالية برامج دعم المقاولاتية في الجزائر: دراسة مقارنة"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، المجلد 12، العدد 1، 2021، ص. 89-108، ص95

[3] نادية بورويس، "التنسيق بين هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر: الواقع والمأمول"، الملتقى الوطني حول المقاولاتية: واقع وآفاق، جامعة الجلفة، 23-24 نوفمبر 2020، ص13.

التنسيق مع الهيئات الأخرى. إن تطوير أداء الصندوق هو جزء لا يتجزأ من جهود الدولة لبناء اقتصاد متنوع ومستدام، يقوده مقاولون شباب مبدعون ومسؤولون.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يعد القضاء على الفقر وتحقيق الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة من أهم التحديات التي تواجه الدول النامية، بما فيها الجزائر.[1] في هذا السياق، برزت المقاربة المتمثلة في القرض المصغر كآلية فعالة لتمكين هذه الفئات اقتصادياً واجتماعياً. وتعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) أحد أهم الأدوات التي اعتمدتها الجزائر في هذا المجال. يهدف هذا البحث إلى تحليل دور هذه الوكالة في محاربة الفقر وتمكين الفئات الهشة، مع التركيز على آليات عملها، إنجازاتها، والتحديات التي تواجهها.

الفرع الأول: نشأة وتطور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تأسست الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004.[2] جاء إنشاؤها في إطار استراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، تهدف إلى الحد من الفقر والبطالة، خاصة في أوساط النساء والشباب.[3]

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية في الجزائر: تحديات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي"، 2020.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004، العدد 6، 25 يناير 2004.

[3] محمد براق، "سياسات التنمية الاجتماعية في الجزائر: التحديات والآفاق"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة باتنة 1، المجلد 7، العدد 2، 2019، ص. 45-62.

ولقد تأثرت فكرة القرض المصغر في الجزائر تأثرت بتجارب دولية رائدة، أبرزها تجربة بنك غرامين في بنغلاديش.[1] حيث أثبتت هذه التجارب أن توفير قروض صغيرة للفقراء، خاصة النساء، يمكن أن يكون محفزًا قويًا للخروج من دائرة الفقر.[2]

الفرع الثاني: مهام وأهداف الوكالة

حددت المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14 مهام الوكالة كالآتي:[3]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- دعم ومرافقة وتوجيه المستفيدين من القروض المصغرة.
- منح سلف بدون فوائد.
- السهر على ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون.

بينما تتمثل أهداف الوكالة في:[4]

- محاربة البطالة والفقر في الأوساط الحضرية والريفية.
- تثمين الكفاءات والمهارات الفردية.
- تشجيع روح المبادرة والعمل الحر.
- ترقية العمل المنزلي والصناعات التقليدية.

[1] عبد المجيد تيماوي، "التمويل المصغر كآلية للحد من الفقر: دراسة مقارنة بين تجربتي بنك غرامين والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلد 10، العدد 1، 2019، ص. 18-35.

[2] Muhammad Yunus, "Creating a World Without Poverty: Social Business and the Future of Capitalism", PublicAffairs, New York, 2007.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المادة 4.

[4] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz، تاريخ الاطلاع: 8 جوان على الساعة 01:35.

الفرع الثالث: آليات عمل الوكالة

تعتمد الوكالة على عدة آليات لتحقيق أهدافها وهي:[1]

1. **القروض المصغرة:** تمنح الوكالة قروضًا تتراوح قيمتها بين 30,000 و1,000,000 دينار جزائري، بدون فوائد، وبفترة سداد تصل إلى 8 سنوات.[2]

2. **التكوين والمرافقة:** توفر الوكالة تكوينًا في مجالات تسيير المشاريع، التسويق، والتقنيات الإنتاجية. كما تضمن مرافقة المستفيدين طيلة فترة تنفيذ المشروع.[3]

3. **الإعفاءات الضريبية:** يستفيد أصحاب المشاريع من إعفاءات ضريبية لمدة 3 سنوات، قابلة للتمديد في بعض المناطق.[4]

الفرع الرابع: الفئات المستهدفة

تركز الوكالة على الفئات الاجتماعية الهشة، وهي:[5]

- النساء الماكثات في البيت.
- الشباب البطال.
- الحرفيون والصناع التقليديون.
- ذوو الاحتياجات الخاصة.

[1] نصيرة سماعيلي، "آليات التمويل المصغر ودورها في تمكين المرأة: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 11، العدد 2، 2020، ص. 78-95.

[2] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، "دليل المستفيد من القرض المصغر"، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2021.

[3] فتيحة حبشي، "دور التكوين في نجاح المشاريع المصغرة: دراسة حالة ولاية البليدة"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قسنطينة 2، المجلد 6، العدد 1، 2020، ص. 112-129.

[4] قانون المالية لسنة 2021، المادة 59، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، 31 ديسمبر 2020.

[5] وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، "التقرير الوطني حول التنمية الاجتماعية"، الجزائر، 2021.

وتشير الدراسات إلى أن النساء يشكلن أكثر من 60% من المستفيدين، مما يؤكد دور الوكالة في التمكين الاقتصادي للمرأة.[1]

الفرع الخامس: حصيلة نشاط الوكالة

وفقًا للتقرير السنوي للوكالة لسنة 2022، تم تمويل أكثر من 900,000 مشروع منذ إنشائها، مما ساهم في خلق حوالي 1.3 مليون منصب شغل،[2] توزعت هذه المشاريع على قطاعات متنوعة: 40% في الخدمات، 30% في الصناعات التقليدية، 20% في الفلاحة، و10% في الصناعات الصغيرة.[3]

وفي دراسة ميدانية أجرتها الباحثة سعاد بوزيان على عينة من 200 مستفيدة في ولاية تيزي وزو، تبين أن 75% من المشاريع استمرت لأكثر من 3 سنوات، وأن 60% من المستفيدات تمكن من زيادة دخلهن بنسبة تفوق 50%.[4]

الفرع السادس: تحديات وصعوبات

رغم النتائج الإيجابية، تواجه الوكالة عدة تحديات:

- التسويق: يشير الاحصائيات إلى أن 40% من المستفيدين يواجهون صعوبات في تسويق منتجاتهم، خاصة في ظل المنافسة من القطاع غير الرسمي.[5]

[1] زهرة بن يخلف، "التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"، مجلة دراسات المرأة، جامعة الجزائر 2، المجلد 9، العدد 2، 2021، ص. 56-74.

[2] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، "التقرير السنوي 2022"، الجزائر، 2023.

[3] المركز الوطني للسجل التجاري، "إحصائيات المشاريع المصغرة حسب القطاعات"، الجزائر، 2022.

[4] سعاد بوزيان، "أثر القروض المصغرة على تحسين مستوى معيشة المرأة الريفية: دراسة ميدانية بولاية تيزي وزو"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، المجلد 17، العدد 3، 2020، ص. 201-220.

[5] رشيد يوسفي، "تحديات تسويق منتجات المشاريع المصغرة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للتسويق، جامعة الشلف، المجلد 9، العدد 2، 2018، ص. 78-93.

- التكوين: إن برامج التكوين الحالية لا تلبي بشكل كاف احتياجات المستفيدين، خاصة في مجالات التسويق الرقمي والتسيير المالي.[1]
- التمويل: إن سقف القرض الحالي (1 مليون دينار) لم يعد كافيًا لتمويل مشاريع ذات قيمة مضافة عالية، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والطاقات المتجددة.[2]

ولتعزيز وتفعيل دور الوكالة، صار من الضروري إنشاء منصة رقمية لتسويق منتجات المستفيدين، وتطوير برامج تكوينية متخصصة، بالشراكة مع الجامعات ومراكز التكوين المهني، مع رفع سقف القرض إلى 2 مليون دينار للمشاريع المبتكرة، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق مع هيئات دعم المقاولاتية الأخرى لضمان مرافقة شاملة للمستفيدين.[3]

ومما سبق يمكننا القول أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تعد تجربة رائدة في مجال محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي في الجزائر. فمن خلال تقديم قروض مصغرة، وتكوين ومرافقة المستفيدين، ساهمت الوكالة في تمكين الفئات الهشة، خاصة النساء والشباب. لكن يجب على الوكالة التكيف مع التحديات الجديدة لضمان استدامة هذه النتائج، خاصة في مجالات التسويق والتكوين والتمويل، ذلك أن تطوير أداء الوكالة ليس فقط ضرورة اقتصادية، بل هو أيضًا التزام أخلاقي لبناء مجتمع أكثر عدالة وإدماجًا.

[1] ليندة عماري، "تقييم برامج التكوين المقدمة للمستفيدين من القروض المصغرة: دراسة حالة ولاية بومرداس"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلد 10، العدد 2، 2019، ص. 145-166.

[2] عبد الرزاق فوزي، "إشكالية تمويل المشاريع المبتكرة في الجزائر: بين محدودية القروض المصغرة وغياب رأس المال المخاطر"، مجلة الإبداع، جامعة البليدة 1، المجلد 12، العدد 1، 2022، ص. 33-52.

[3] أحمد بوراس وخديجة لعجال، "نحو مقاربة تكاملية لدعم المقاولاتية في الجزائر: دراسة تحليلية لدور مختلف الهيئات"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص. 189-210.

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

يعتبر الاستثمار محركًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية، إذ يساهم في خلق الثروة وتوفير فرص العمل ونقل التكنولوجيا،[1] وفي ظل السعي لتنويع الاقتصاد وتقليص التبعية للمحروقات أولت الجزائر اهتمامًا متزايدًا بتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات.[2] وفي هذا السياق تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANPI) كآلية محورية في المنظومة المؤسساتية للاستثمار، وسنحاول فيما يلي تحليل دور هذه الوكالة في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات، مع التركيز على إطارها القانوني، آليات عملها، وتقييم أدائها.

الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للوكالة

تأسست الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بموجب القانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2022 المتعلق بالاستثمار،[3] وتعتبر هذه الوكالة خلفًا قانونيًا للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) التي أنشئت سنة 2001.[4]

ولقد جاء إنشاء هذه الوكالة الجديدة في سياق إصلاح شامل لمنظومة الاستثمار، تجسد في قانون الاستثمار الجديد الذي يهدف إلى "تحرير المبادرات الاستثمارية وتبسيط الإجراءات."[5]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2020، ص. 187.

[2] كمال آيت زيان، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: بين ضرورات التنويع وتحديات الواقع"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة ورقلة، المجلد 12، العدد 2، 2022، ص. 45-68، ص53.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2022 المتعلق بالاستثمار، العدد 88، 28 ديسمبر 2022.

[4] عبد القادر بلعربي، "تطور الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر: دراسة نقدية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجلفة، المجلد 7، العدد 1، 2021، ص. 33-52، ص40.

[5] محمد زغداري، "قانون الاستثمار الجديد في الجزائر: قراءة في الأهداف والآليات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد 10، العدد 2، 2023، ص. 78-99، ص85

ووفقًا للمرسوم التنفيذي رقم 23-101 المؤرخ في 4 مارس 2023،[1] تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية رئيس الحكومة، مما يعكس الأهمية التي توليها السلطات العليا لموضوع الاستثمار.

الفرع الثاني: مهام وصلاحيات الوكالة

حددت المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 23-101 مهام الوكالة كما يلي:[2]

- ترقية وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.
- استقبال ومرافقة المستثمرين.
- تسيير الامتيازات والحوافز المرتبطة بالاستثمار.
- متابعة المشاريع الاستثمارية وتقييم أثرها.

ولعل أهم ما يميز الوكالة الجديدة هو تبنيها لمبدأ "الشباك الوحيد اللامركزي"، الذي يسمح بتقريب الإدارة من المستثمرين وتسريع معالجة ملفاتهم.[3]

الفرع الثالث: الحوافز والامتيازات الاستثمارية

تلعب الحوافز دورًا محوريًا في جذب الاستثمارات. وفي هذا الصدد نشير إلى أن القانون الجديد وسّع من نطاق الامتيازات لتشمل:[4]

- إعفاءات ضريبية تصل إلى 10 سنوات للمشاريع في المناطق النائية.
- تخفيض في الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة.
- منح امتيازات إضافية للمشاريع ذات الأهمية الوطنية.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 23-101 المؤرخ في 4 مارس 2023، العدد 15، 8 مارس 2023.

[2] المرجع نفسه، المادة 5.

[3] كمال بلخيري، "الشباك الوحيد اللامركزي: آلية لتبسيط الإجراءات الإدارية للاستثمار في الجزائر"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، المجلد 12، العدد 1، 2023، ص. 145-166، ص152.

[4] عبد الرحمن مهدي، "نظام الحوافز الضريبية للاستثمار في الجزائر: دراسة مقارنة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 17، العدد 2، 2024، ص. 55-76، ص62.

الفرع الرابع: دور الوكالة في تحسين بيئة الأعمال

تقوم الوكالة بدور فعال في تحسين بيئة الأعمال، ويتجلى ذلك في:[1]

- إصدار تقارير دورية عن مناخ الاستثمار، تساعد في تحديد العراقيل وإيجاد الحلول.
- التنسيق مع مختلف القطاعات لتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار.
- تنظيم ملتقيات وأيام دراسية لنشر ثقافة المقاولاتية والاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن جهود الوكالة ساهمت في تحسين ترتيب الجزائر في تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، إذ انتقلت من المرتبة 157 سنة 2020 إلى المرتبة 124 سنة 2024.[2]

الفرع الخامس: الوكالة وجذب الاستثمار الأجنبي

يعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أهداف الوكالة. ولقد نجحت الوكالة في استقطاب عدة مشاريع استثمارية أجنبية، خاصة في قطاعات الصناعة، الطاقات المتجددة، والزراعة.[3] وبالرغم من هذا إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي لا يزال دون المأمول، بسبب عوامل متعددة أهمها عدم استقرار التشريعات، والبيروقراطية، وضعف البنية التحتية.[4]

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، www.anpi.dz، تاريخ الاطلاع: 9 يونيو 2024.

[2] نادية بورويس، "أثر الإصلاحات القانونية على بيئة الأعمال في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والأعمال، جامعة الجزائر 3، المجلد 8، العدد 1، 2024، ص. 22-41، ص28.

[3] سليم قلال، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: الواقع والتحديات"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المدية، المجلد 13، العدد 2، 2023، ص. 89-110، ص98.

[4] ليلى عمراني، "معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر: دراسة تحليلية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة الأغواط، المجلد 7، العدد 1، 2024، ص. 67-88، ص73.

الفرع السادس: تحديات وآفاق

رغم الإنجازات المحققة، تواجه الوكالة عدة تحديات، نلخصها في ما يلي :[1]

- تداخل صلاحيات الوكالة مع هيئات أخرى، مما يخلق نوعًا من التضارب.
- نقص الكفاءات المتخصصة في مجال ترقية الاستثمار.
- ضعف التنسيق مع القطاع الخاص في رسم السياسات الاستثمارية.

وللتغلب على هذه التحديات، يقترح الباحثون والدارسون لهذا المجال ما يلي:[2]

- إعادة هيكلة المنظومة المؤسساتية للاستثمار لضمان التكامل وتفادي التداخل.
- تكوين إطارات الوكالة في مجالات الترويج الاستثماري والذكاء الاقتصادي.
- إنشاء مجلس وطني للاستثمار يضم ممثلين عن الإدارة والقطاع الخاص.

وكحوصلة، يمكننا القول إن الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار تمثل نقلة نوعية في المنظومة المؤسساتية للاستثمار في الجزائر، فمن خلال صلاحياتها الواسعة وآليات عملها المبتكرة، تسعى الوكالة إلى تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية. ولقد حققت الوكالة نجاحات ملموسة في تبسيط الإجراءات، وتقديم الحوافز، وتحسين صورة الجزائر كوجهة استثمارية، لكن التحديات التي تواجهها خاصة على مستوى التنسيق المؤسساتي وتكوين الكفاءات تستدعي مزيداً من الجهود لتطوير أدائها.

إن نجاح الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار هو جزء لا يتجزأ من نجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، فتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات ليس فقط مسألة اقتصادية، بل هو أيضاً ضرورة تنموية واجتماعية. لذلك فإن تطوير الإطار القانوني

[1] رشيد يوسفي، "تقييم أداء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار: نظرة نقدية"، مجلة الحوكمة والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، المجلد 5، العدد 2، 2024، ص. 112-133، ص118.

[2] محمد براق، المرجع السابق، ص52.

والمؤسساتي للوكالة يجب أن يكون أولوية وطنية تساهم فيها جميع الأطراف، بما فيها الباحثون والأكاديميون، لتقديم رؤى وحلول مبتكرة.

المطلب الرابع: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عصب الاقتصاد الحديث، لما لها من دور فعال في خلق الثروة، توفير مناصب الشغل، وتحقيق التنمية المحلية.[1] وفي الجزائر، التي تسعى لتنويع اقتصادها بعيدًا عن قطاع المحروقات، تكتسي هذه المؤسسات أهمية استراتيجية،[2] لكن رغم هذه الأهمية، تواجه هذه المؤسسات صعوبات في الحصول على التمويل اللازم.[3]

ولمواجهة هذه الإشكالية، تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) وسنحاول من خلال هذا المطلب تحليل دور هذا الصندوق في تسهيل تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

[1] عبد الرحمن بن عنتر، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2011، ص. 75.

[2] محمد حمداني، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة باتنة 1، المجلد 8، العدد 2، 2020، ص. 67-88، ص70.

[3] الطاهر لطرش، "تطور سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 13، العدد 1، 2020، ص. 37-56، ص40.

الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للصندوق

تأسس صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002،[1] ويعتبر الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لوصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

إن إنشاء الصندوق جاء في إطار تنفيذ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18.[3] هذا القانون الذي يعتبر إطارًا مرجعيًا لسياسة وطنية متكاملة لترقية هذا القطاع."[4]

الفرع الثاني: مهام وآليات عمل الصندوق

تتمثل المهمة الرئيسية للصندوق في ضمان القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،[5] ضمن آلية عمل نشرحها كما يلي:[6]

1. يقدم المقاول طلب القرض للبنك.
2. يدرس البنك الملف ويحوله إلى الصندوق إذا كانت الضمانات غير كافية.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، العدد 74، 13 نوفمبر 2002.

[2] الموقع الرسمي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، www.fgar.dz، تاريخ الاطلاع: 9 يونيو 2024.

[3] عبد الرزاق فوزي، "الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة القانون والأعمال، جامعة الحسن الأول سطات، المغرب، العدد 42، 2019، ص. 78-95، ص80.

[4] نبيل بوالطين، "القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قراءة نقدية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص. 145-166، ص150

[5] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، "دليل إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الجزائر، 2021، ص25.

[6] كمال رزيق، "آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الواقع والآفاق"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 12، العدد 1، 2021، ص. 18-37، ص22.

3. يقوم الصندوق بدراسة الملف وإصدار قرار الضمان.
4. في حالة الموافقة، يضمن الصندوق ما بين 10% و80% من مبلغ القرض.

وفضلا عن ما سبق، يقدم الصندوق أيضًا استشارات فنية للمؤسسات، تشمل دراسات الجدوى، التسيير المالي، والتسويق.[1]

الفرع الثالث: شروط الاستفادة من ضمان الصندوق

لا تستفيد كل المؤسسات من ضمان الصندوق إلا إذا استجابت للشروط التالية:[2]

- أن تكون المؤسسة صغيرة أو متوسطة حسب معايير القانون.
- أن يكون المشروع منتجًا للسلع أو الخدمات.
- ألا يتجاوز مبلغ الاستثمار 100 مليون دينار جزائري.

الفرع الرابع: تقييم أداء الصندوق

رغم الدور الإيجابي للصندوق، يرى بعض الباحثين أن أداءه يبقى دون المأمول، حيث أن عدد المشاريع الممولة لا يتجاوز 20% من الطلبات المقدمة، بسبب تعقيد الإجراءات وتشدد البنوك.[3] كما أن معظم المشاريع الممولة تتركز في قطاع الخدمات،

[1] سميرة لعمارة، "دور الصندوق الوطني لضمان القروض في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص. 167-186، ص170.

[2] يوسف بن ناصر، "شروط وإجراءات الاستفادة من ضمان الصندوق الوطني لضمان القروض"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة يحيى فارس المدية، المجلد 7، العدد 2، 2020، ص. 212-232، ص215.

[3] زينب طالب، "معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان، المجلد 12، العدد 2، 2023، ص. 45-66، ص50

بينما تبقى القطاعات الإنتاجية والتكنولوجية محرومة نسبيًا، ويُعزى ذلك إلى عدم ملاءمة شروط الضمان لخصوصيات هذه القطاعات. [1]

الفرع الخامس: آفاق تطوير الصندوق

في ظل التحديات المذكورة، يقترح الباحثون في هذا المجال عدة توصيات لتطوير أداء الصندوق:

- مراجعة شروط الضمان لتكون أكثر مرونة، خاصة للمشاريع التكنولوجية والمبتكرة.[2]
- تفعيل الشراكة مع الجامعات ومراكز البحث لتطوير برامج تكوينية متخصصة.[3]
- إدخال آليات جديدة كرأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال.[4]

وكحوصلة لما تقدم نقول أن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلعب دورًا محوريًا في تمويل وترقية هذا القطاع الحيوي في الجزائر، فمن خلال تقديمه للضمانات والاستشارات، يسهل الصندوق حصول المؤسسات على القروض البنكية، مما يساهم في خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل. لكن رغم الإنجازات المحققة تبقى آفاق تطوير الصندوق واسعة، فتحسين فعاليته يتطلب مراجعة شروط الضمان، تعزيز التكوين والمرافقة، وتبني آليات تمويل مبتكرة. وتعد هذه الخطوات ضرورية لجعل

[1] رابح خوني، "هيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة قطاعية"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد 9، العدد 1، 2022، ص. 112-133، ص120.

[2] سمير العربي ورضا خالد، "نحو نظام ضمان مرن للمشاريع التكنولوجية في الجزائر"، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الوطني للابتكار، الجزائر العاصمة، 5-6 سبتمبر 2023، ص. 12.

[3] فاطمة بن علي ومراد شريف، "دور الجامعات في تطوير المهارات الريادية: نموذج مقترح للتعاون مع صندوق ضمان القروض". مجلة التعليم العالي والتنمية، المجلد 8، العدد 2، 2024، ص 45-62، ص50

[4] لمياء حسان وعمار يوسف، "آليات التمويل الحديثة للمؤسسات الناشئة: دراسة إمكانية تطبيقها في الجزائر". أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة 2، 2023، ص180

الصندوق أداة أكثر فعالية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يمكن القول بان المقاولاتية اليوم هي خيار استراتيجي وجب على الدول تبنيه وتوفير كل مستلزماته حتى ينعكس بالنتائج المرجوة على مختلف الاصعدة، فتشجيع التوجه نحو المقاولاتية سيساهم في الكشف عن المواهب واصحاب الكفاءات ومرافقتهم ليكنوا عنصر دعم للاقتصاد عن طريق الافكار الرائدة التي يحملونها، وبذلك سيساهمون مساهمة فعلية في ترقية الاقتصاد الوطني والحد من الطبالة والحد من الكثير من الآفات التي يتسبب فيها الفقر والتفاوت الاجتماعي، ومن جهة اخرى ستحد المقاولاتية من التوجه نحو الاستيراد والذي يستنزف العملة الصعبة فللدول، ويجعل الكثير من المنتجات تصنع على المستوى الداخلي كما ان المقاولاتية قد تدفع نحو التصدير بسبب تنامي الحركية الصناعية ووفرت المنتجات ووصولها الى مستوى الجدة وتغطية السوق الوطني وهذا ما يشجع الى التوجه نحوى التصدي وبذلك خلق مصادر دخل جديدة للدولة وها ما سعى إليه دول العالم خاصة تلك التي تعتمد على مصدر دخل واحد متمثل في الريع البترولي حيث انها ملزمة اليوم بتويع صادرتها والبحث عن مكان داخل السوق وهذا ما يمكن أن تلبيسه المقاولاتية إذا ما هي حظيت بالدعم الكافي من طرف السلطات وتم توفير مكل ما من شأنه مرافقة المقاولين وتوجيههم وتمويلهم، حيث يمكن لتلك الافكار البسيطة ان تتحول إلى مشاريع عملاقة تغير واقع الدول والمجتمعات، وهذا ما تجسده الأدوار التي تلعبها المقاولاتية. ولقد سعت الجزائر جاهدة للسير على هذا النهج من خلال سن ترسانة قانونية تدعم هذا المسار واستحداث مجموعة من المؤسسات الداعمة للمقاولاتية ومشاريع الشباب.

الفصل الثالث:

دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية–تيسمسيلت في تمويل المشاريع المقاولاتية

على الرغم من كثرة التحديات الكبرى التي تهدد المجتمعات وتنذر بتعرضها لعواقب وخيمة، إلا أن هناك تحديا يعتبر الأكثر خطورة من بين كل هذه التحديات، يهدد المجتمعات في مستقبلها، خاصة الإنسان وفي صميم حياته ألا وهو شبح البطالة الذي أصبح يهدد استقراره وأمنه، وتعتبر البطالة واحدة من أخطر المشاكل التي يعاني منها الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وأشدها خطرا على الأمة وكيانها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني وذلك لأثارها السلبية، فالبطالة هي مشكل اقتصادي، اجتماعي ونفسي كما أنها آفة تحدد بناء المجتمعات خاصة حياة الشباب وإضافة لما تخلفه من مظاهر سلبية في المجتمع وزيادة حدة الصراع وما إلى ذلك، وفي الواقع أن مشكلة البطالة في الجزائر وفي حالتها الراهنة يمكن أن تؤدي إلى مخاطر، ولابد من إعداد حالات الطوارئ لإنقاذ الموقف ومنع انتشار آثارها كما يحدث في الآونة الأخيرة، ولذلك يجب أن تحظى باهتمام كبير مع ضرورة رصد بيانات حقيقية على مستوى الدولة حتى تتمكن من مواجهتها بشكل واقعي وعلمي ولابد من حلول عاجلة لمعالجتها ومن بين هذه الحلول إعطاء فرصة للبطالين من الفئة العمرية (55–18 سنة) في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وذلك عن طريق تدعيمهم من طرف هيئات ووكالات أنشئت لهذا الغرض منها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، ولهذا حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على المباحث التالية :

المبحث الاول: الإطار العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE فرع تيسمسيلت.

المبحث الثاني: دراسة حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

المبحث الأول:

الإطار العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وسيلة لدعم للشباب المقاول فإنها مكلفة بمجموعة من الصلاحيات والتي يقع على عاتقها الاطلاع على مهامها بأحسن وجه، وبالنظر الى مساهماتها الكبيرة في تطوير هذا النوع من المؤسسات من خلال ما تقدمه من امتيازات لتشجيع الشباب حاملي المشاريع.

المطلب الاول: طبيعة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – فرع تيسمسيلت

سنتطرق في هذا المطلب الى تقديم مفاهيم عامة حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الفرع الأول: تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

اعتبرت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أولى مبادرات الحكومة المثمرة في تدعيم نشأة القطاع الخاص وتحويل عوامل الزيادة والاستقلالية لدي الشباب وذلك بالنظر لعدد المؤسسات المنشاة في إطار دعمها وعدد المناصب الموفرة من الشغل فالوكالة نشأة سنة 1996 بعد الصندوق مساعدة تشغيل الشباب – FAFI – وباشرت نشاطها في سنة 1997، وقبل انتهاء هذه السنة تلقت الوكالة أكثر من 16961 طلب إنشاء ومنحت شهادة التأهيل لأكثر من 14918 مشروع وهو ما يعنى وجود فكر المقاولة وروح المقاولة والمبادرة لدي الشباب وتم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية عملا بأحكام

المادة 16 من الأمر رقم 96–14 المؤرخ في 8 صفر عام 1417 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96– 296 المؤرخ في جانفي 1996 .

وبناء على المرسوم التنفيذي رقم 20/329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96/296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 8 سبتمبر سنة 1994 تم تعديل تسمية الوكالة في نص المادة 01 لتصبح تحت تسمية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص موضوعة تحت وصاية وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

ويمتد دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى التفاوض مع البنوك حول الشروط البنكية من أجل تسهيل فرص الاستفادة من القروض البنكية وكذا مرافقة المشاريع الصغيرة وتزويدها بالمعلومات وكذا الدراسات المالية وكذا تكوين الشباب حاملي الأفكار وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي، من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات وتجسيد الفكر المقاولاتي لدي الشباب وتحويله إلى مشاريع استثمارية حقيقة وذلك بتوفير تمويل بعدة أشكال وكذا متابعة ميدانية قبل وأثناء وبعد إنشاء المشروع حتى يتمكن الشباب المستثمر من إنشاء مؤسسة مصغرة يجب أن يقوم بمجموعة من الإجراءات حيث يتصل أولا بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ليعبر فيها عن رغبته في إنشاء مؤسسة مصغرة والتي يشترط في تكوينها توفر 3 شروط منها :[1]

[1]– الجريدة الرسمية الجزائرية المرسوم التنفيذي رقم 03–290 المؤرخ في 6 سبتمبر 2008 المادة 2 العدد 54 ص 10.

-**شرط السن:** يشترط في الشباب أو الشاب أصحاب المشاريع المصغرة أن تتراوح أعمارهم من 18 سنة إلى 55 سنة.

-**شرط التأهيل العلمي والمهني:** يجب أن يتوفر في الشباب أصحاب المشاريع المصغرة شرط الكفاءة المهنية كأن يكون قد عمل مسبقا حيث اكتسب خبرة من خلال عمله أو شرط التأهيل العلمي، كأن يكون حاملا لشهادات في مجال مشروعه المصغر.

-**شرط البطالة:** يشترط في الشباب أصحاب المؤسسات المصغرة أن يكونوا في وضعية بطالة عند تقديمهم طلب الحصول على قرض وفي حال توفر هذه الشروط يتصل الشاب بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وذلك لإيداع ملفاتهم.

الفرع الثاني: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

لقد نصت المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 95-296 على الأهداف والمهام المخول للوكالة القيام بها وعدلت هذه المهام بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003 وهو المرسوم التنفيذي الذي يعدل المرسوم رقم 96-296، وقد أسندت للوكالة عند نشأتها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 و طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 20/329 تقوم الوكالة الوطنية بالمهام التالية: [1]

-تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل النشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

- تعد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من الشباب أصحاب المشاريع وتحينها دورياً بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية.

[1]– المرسوم التنفيذي هي 20-329 المؤرخ في 11/22/ 2020 الذي يضمن بقاء الوكالة وتكملت قانونها الأساسي وتغيير اسمها.

-تشجع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلى و/أو الوطني.

-تسهر على عصرنة وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها.

-تعد من أدوات تطور الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي.

-تهدف الى تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.

- تعمل على عصرنة ورقمنة اليات إدارة تسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة.

-تشجع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة.

-تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة ومتخصصة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم التنمية المقاولاتية.

يسير الوكالة مجلس توجيهي، ويديرها مدير عام الذي يقترح تنظيم الوكالة ويصادق عليه المجلس التوجيهي، كما تزود الوكالة بمجلس مراقبة.

الفرع الأول: المجلس التوجيهي

يتكون مجلس التوجيه من 19 عضو يعينون بقرار من طرف الوزير المكلف بالتشغيل بناءا على اقتراح السلطات التي ينتمون إليها، ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. يقوم أعضاء المجلس بانتخاب الرئيس ونائبه لمدة سنة واحدة، ويجتمع المجلس كل ثلاثة أشهر على الأقل، يمكن أن يجتمع زيادة على ذلك في دورة غير عادية بدعوة من رئيسه أو باقتراح من ثلثي أعضائه، أو بطلب من الوزير المكلف بالتشغيل إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويقوم مجلس التوجيه بالمهام التالية:

- يصادق على برنامج نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- تسيير الوكالة وتجهيزها والقواعد العامة لاستعمال الوسائل المالية الموجودة.
- التنظيم الداخلي للوكالة.
- يداول المجلس حول إنشاء فروع جهوية أو محلية للوكالة، وكذا المسائل المرتبطة بشروط توظيف مستخدمي الوكالة وتكوينهم.
- يصادق على مجلس التوجيه حسابات الوكالة.

الفرع الثاني: المدير العام للوكالة

يعين المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من طرف رئيس الحكومة بناءا على اقتراح وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، ويطلع على المهام الآتية:

- يمثل الوكالة إزاء الغير ويمكنه أن يوقع كل العقود الملزمة الوكالة.
- يحرص على انجاز الأهداف المسندة للوكالة ويتولى تنفيذ قرارات مجلس التوجيه.
- يضمن سير مصالح الوكالة ويمارس السلطة السلمية على جميع موظفي الوكالة.
- يعين الموظفين المنصوص عليهم في التنظيم المعمول به.
- يقاضي أمام العدالة ويمثل الوكالة بصفته المدعي أو المدعي عليه.
- يعد البيانات التقديرية للإيرادات والنفقات، ويعرضها على مجلس التوجيه ليوافق عليها.
- يعد الحصيلة وحسابات النتائج ويعرضها على مجلس التوجيه ليوافق عليها.
- يمضي كل صفقة أو عقد أو اتفاقية أو اتفاق في إطار التنظيم المعمول به.
- يأمر بصرف نفقات الوكالة.

-يقدم في نهاية كل سنة مالية تقريرا سنويا عن النشاطات، مرفقا بالحصيلة وحسابات النتائج ويرفعه إلى الوزير المكلف بالتشغيل بعد موافقة مجلس التوجيه.

-يعد مشروع النظام الداخلي للوكالة ويعرضه على مجلس التوجيه ليوافق عليه، ويحرص على احترام تطبيقه.

الفرع الثالث: لجنة المراقبة

تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاثة أعضاء، يعينهم مجلس التوجيه، وتعين لجنة المراقبة ورئيسها من ضمن أعضائها للمدة التي تستغرقها مهمتها، واجتماع لجنة المراقبة بحضور المدير العام في نهاية كل ثلاثة أشهر عند الاقتضاء بطلب من المدير العام أو عضوين اثنين من أعضائها، وتضطلع بالقيام بالمهام التالية:

-تقدم للمدير العام كل الملاحظات أو التوصيات المفيدة على حسن التطبيق البرامج والمشاريع التي شرعت فيها الوكالة.

-تدلي برأيها في التقارير الدورية عن المتابعة والتنفيذ والتقييم التي يعدها المدير العام، تقدم للمجلس ملاحظاتها وتوصياتها عن البيانات التقديرية للإيرادات الوكالة ونفقاتها وبرامج نشاطها، وكذا التقرير عن تسيير المدير العام.

-تقوم بكل مراقبة أو تدقيق للحسابات عن استعمال أموال الوكالة وتشرف عليها إلى نهايتهما بمبادرة منها أو بناءا على قرار من مجلس التوجيه.

-يترتب على اجتماعات لجنة المراقبة إعداد محاضر ترسل إلى الوزير المكلف بالتشغيل وتحفظ وفقا للأعراف.

- يحدد مجلس التوجيه نظامه الداخلي.

الفرع الرابع: موارد و نفقات الوكالة

1– **الموارد:** تستمد الوكالة مواردها في إطار ما نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 1996 في مادته 16 من: [1]

-تخصيصات الصندوق الوطني لدعم وتنمية المقاولاتية.

-حاصل استثمار الأموال الخاصة.

-الهبات والوصايا.

-المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية، بعد ترخيص من السلطات المعنية.

-كل تحصيل آخر يرتبط بنشاطها.

الشكل رقم (01–03): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

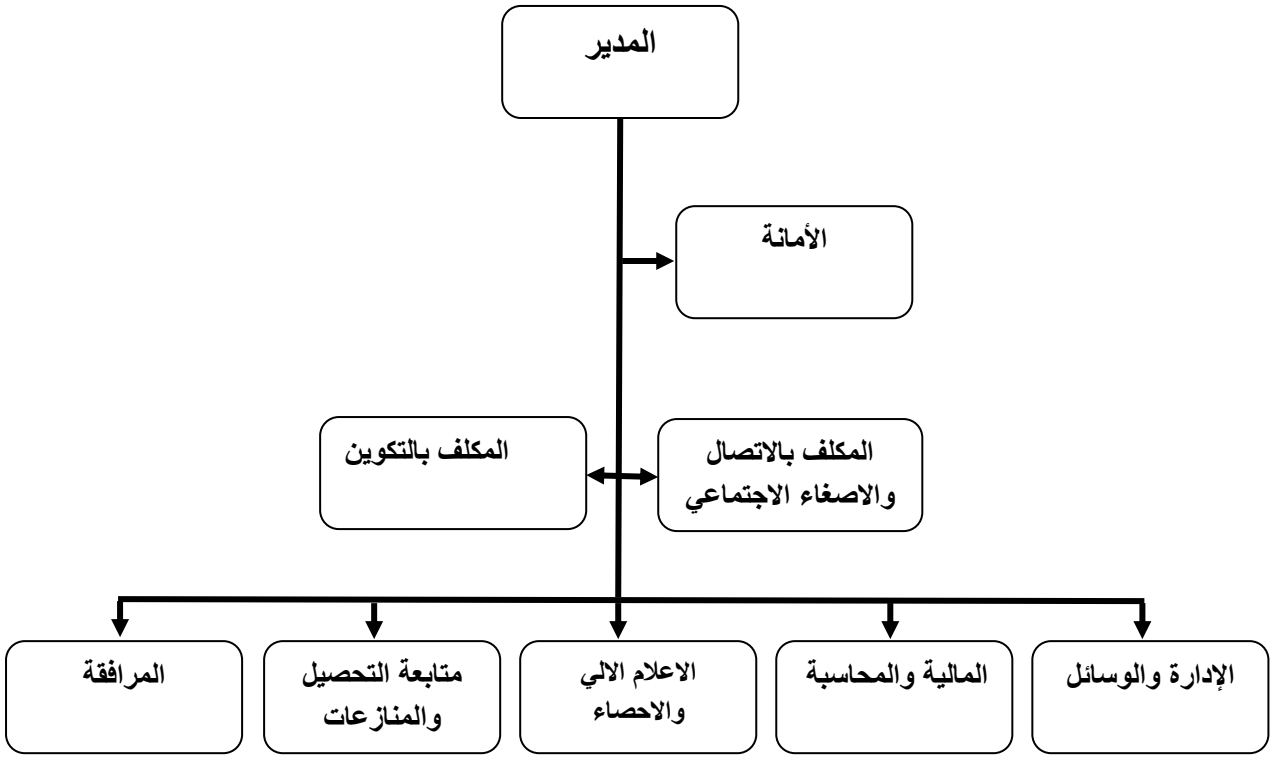

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

[1]– المرسوم التنفيذي هي 96–296 المؤرخ في 08/09/ 1996 مادة 27 ومادة 28 ص 16.

2- نفقات الوكالة: تتكون نفقات الوكالة من:

- نفقات التثبيت.
- نفقات التسيير والصيانة.
- النفقات الضرورية المرتبطة بهدفها وانجاز مهامها.

وفي ظل هذه التنظيمات تتيح الوكالة للشباب فرصة تجسيد فكرة وتحويلها إلى مشروع مؤسسة مصغرة، لكن ذلك في ظل قيود والتزام بالإجراءات المنصوص عليها.

المطلب الثالث: أشكال الدعم المالي للوكالة والامتيازات التي تمنحها

في هذا المطلب سنتطرق الى الشروط الواجب توفرها للحصول على دعم الوكالة في مرحلة انشاء مشروع ومراحل المرافقة عند الانشاء بالإضافة الى انواع الهيكل المالي المقدم من طرف الوكالة ثم استثمار التوسيع والتركيبة التمويلية لهذا الاستثمار.

الفرع الأول: دور المرافقة المقاولاتية قبل البداية في تنفيذ المشروع

لكي يستفيد الشاب المقاول من المزايا الممنوحة لإنشاء مؤسسة مصغرة ينبغي أن يتراوح سنه ما بين 18و 55 سنة، كما ينبغي أن يكون المقاول ذو شهادة أو خبرة وكفاءة مهنية، وان يقدم نسبة من المبلغ الإجمالي بالاستثمار في شكل مساهمة شخصية، ويشترط أيضا ألا يكون شاغلا لوظيفة مأجورة عند إيداع الملف، ويمكن تلخيص مراحل إنشاء المؤسسة المصغرة في إطار هذا الجهاز كما يلي:

الشكل رقم (02–03): مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار جهاز المرافقة

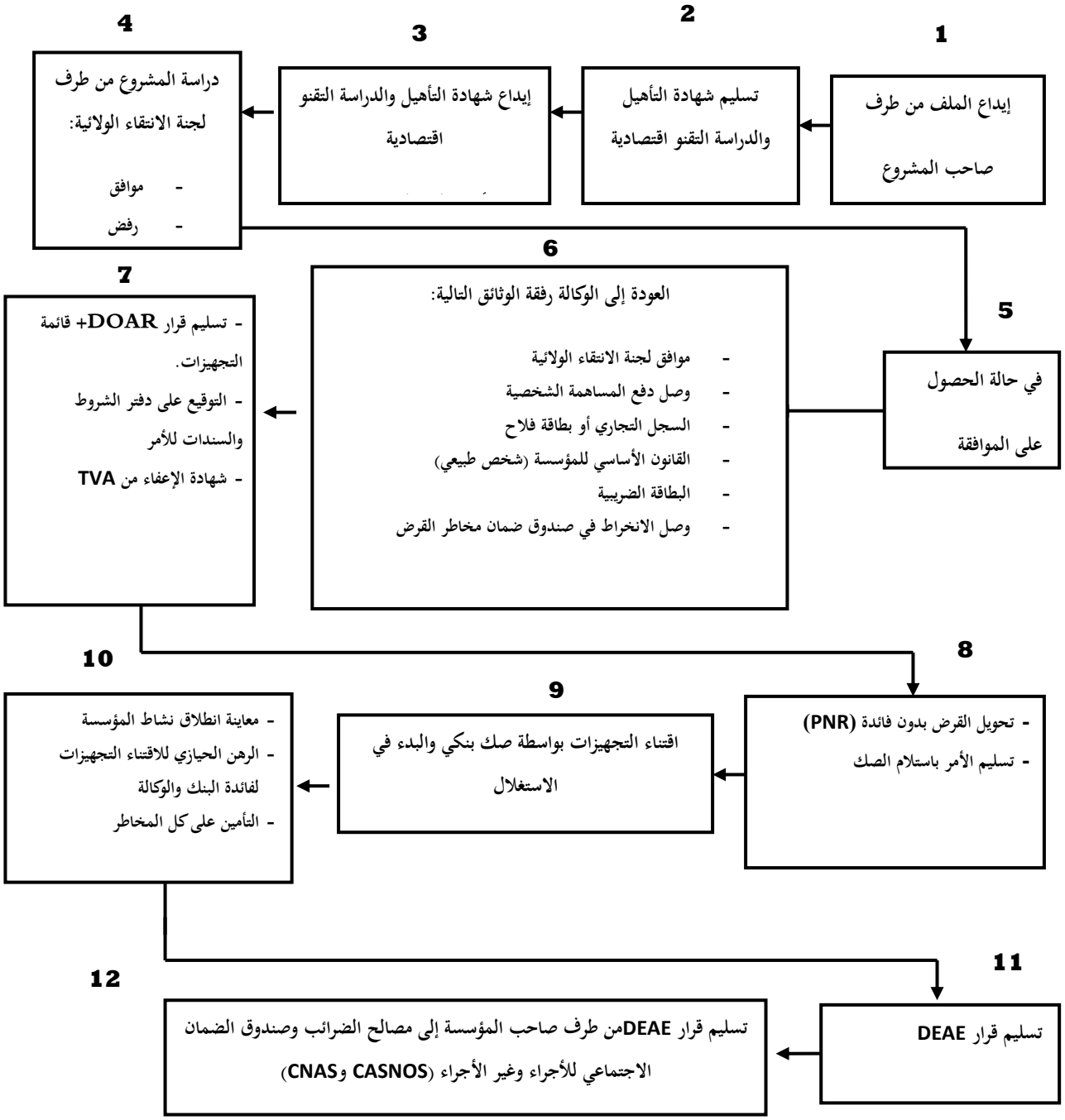

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

فمن أجل إنشاء مؤسسة مصغرة يجب أن يمر صاحب الفكرة بعدة مراحل أساسية والتي تلازمه فيها الوكالة حتى يتمكن من التجسيد الفعلي لمشروعه.

1- مرحلة الاستقبال:

قبل إيداع الملف من طرف صاحب الفكرة، وعند التحاقه بالوكالة يمر بمرحلة أولية تتمثل في مرحلة ما قبل الاستقبال، وهي عبارة عن اجتماع يضم فريق من المستثمرين المحتملين، والذين يتراوح عددهم بين ستة (6) إلى خمسة عشر فردا (15) والمكلف بالدراسات، وفي هذه المرحلة تعطى معلومات عامة حول جهاز الوكالة ومختلف الإعانات الممنوحة، لتترك فيما بعد كامل الحرية لحاملي الأفكار للتحدث عن أفكار مشاريعهم وتنتهي هذه المرحلة بانتقال المقاول إلى مرحلة المقابلة الشخصية، ويتم فيها التحدث مطولا بينه وبين احد المكلفين بالدراسات عن فكرة المشروع، وعن كيفية تشكيل الملف.

وفي المرحلة الأخيرة يتم إيداع الملف من طرف الشاب المقاول والذي يضم بدوره الملفين:

أ. **الملف الإداري:** ويتكون مما يلي:

- طلب خطي للحصول على الامتيازات يوجه إلى المدير العام الوكالة، ويكون ممضي من طرف الشركاء (نسختين)، ويوضح نوع التمويل ثنائي أم ثلاثي أم ذاتي.
- شهادة ميلاد.
- صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية.
- وثائق تثبت المؤهلات المهنية لصاحب أو أصحاب المشروع (شهادات علمية، شهادات عمل ...).
- شهادة الإقامة لصاحب أو أصحاب المشروع.
- تعهد بخلق مناصب شغل دائمة بما في ذلك صاحب المشروع.
- اعتماد أو رخصة أو تصريح بممارسة النشاط عندما يتعلق هذا الأخير بالمهن الحرة.

- إثبات الشاب العاطل عن العمل من خلال:

- شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي للأجراء CNAS.
- شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS.

كما يقوم المستثمر بتحضير ملف آخر وهو الملف المالي.

ب. الملف المالي: ويشمل هو الأخر ما يلي:

✓ **الفاتورة الشكلية للعتاد معفية من الرسوم:** يتصل الشاب المستثمر بأحد الموردين، الذي قد تساعده الوكالة على الاتصال بهم من خلال توجيهه إلى مجموعة من الموردين المختصين في بيع التجهيزات المعنية بالنشاط وذلك على سبيل النصح، كما يمكنه التعرف عليهم أيضا من خلال توجهه إلى غرفة التجارة والصناعة، والتي لها دور أساسي في المساعدة على بناء علاقات مع الشركاء الوطنيين والأجانب مما يمكن من تزويد المستثمرين أصحاب المشاريع بمختلف المعلومات الضرورية من خلال بعض المجلات والوثائق الدورية التي تصدرها هذه الهيئة، إضافة إلى تنظيمها لبعض الصالونات والمعارض التي تسمح بالاتصال المباشر مع الموردين ومختلف الأطراف.

يحصل المستثمر على فاتورة شكلية من المورد بالمبلغ الإجمالي للتجهيزات المراد اقتناؤها، وتكون تلك الفاتورة أولية أو شكلية يمكن أن تتغير فيما بعد من ناحية التجهيزات في حد ذاتها أو المورد أو المبلغ الإجمالي لها، فالهدف منها هو المساعدة فقط على حساب القيمة المبدئية للاستثمار وإعداد الهيكل المالي وجدول حسابات النتائج من طرف الوكالة.

✓ **فاتورة شكلية للتأمينات متعددة الأخطار:** تمنح من طرف أحد شركات التأمين، يقوم المستثمر بالتأمين على التجهيزات المراد اقتنائها والتي حددت قيمتها الإجمالية في

الفواتير الشكلية السابقة، وبالتالي ستكون فاتورة التأمين هذه شكلية، وتمنح دون مقابل ليتم التأمين فعليا عن التجهيزات فيما بعد أي بعد اقتنائها.

وتقدم كل هذه الوثائق رفقة الملف الإداري للوكالة، ليتم دراسته من قبل المكلفين بالدراسات وتنتهي هذه الدراسة بإعداد الدراسة التقنو اقتصادية والتي تضم اعداد جدول حسابات النتائج إضافة إلى الميزانيات التقديرية على مدى ثلاث سنوات، وذلك اعتمادا على برنامج الذي يسمح بحسابها، هذا إضافة إلى تقديم دراسة تشمل كل متغيرات السوق والمحيط (الزبائن، الموردين وسياسة الاتصال، الترويج، المنافسين....) وعادة لا تتجاوز مهلة الدراسة عشرين (20) يوما، تنتهي بمنح المقاول شهادة التأهيل كما تبلغ تكلفة هذه الدراسة 1700 دج (1500 دج منها تمثل حقوق الدراسة التقنو– الاقتصادية، و200 دج مقابل استلام شهادة التأهيل).

نشير أيضا إلى انه في حالة ما إذا رفض تمويل المشروع من اللجنة المختصة لا يمكن استرداد قيمة هذا المبلغ، أما في حالة قبوله فتضاف هذه القيمة إلى مبلغ القرض دون فائدة الذي تمنحه الوكالة. وهذا الشكل يمثل مراحل المرافقة للمشاريع المصغرة ويكمن فيما يلي:

شكل رقم (03-03): مراحل المرافقة المقاولاتية للإنشاء مؤسسة مصغرة.[1]

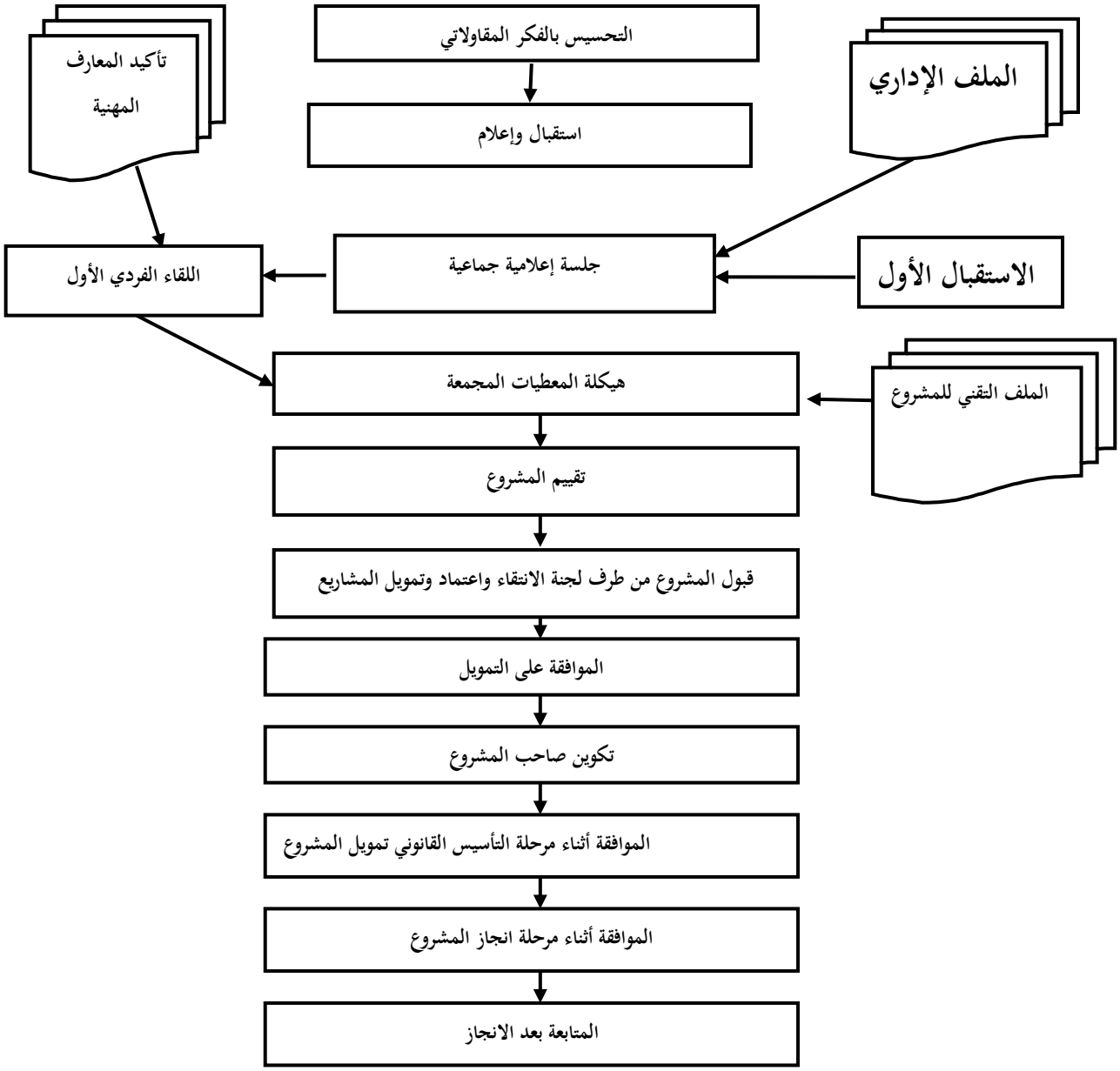

المصدر: شنوشة محمد ورحال فاطمة" دور المقاولاتية في دعم انشاء المؤسسات المصغرة دراسة حالة الوكالة لدعم تشغيل الشباب ansej فرع المدية

[1] شنوشة محمد، رحال فاطمة" دور المقاولاتية في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة دراسة حالة الوكالة لدعم تشغيل الشباب ansej فرع المدية مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال المجلد 03، العدد01، (2014)، ص 14

الفرع الثاني: دور المرافقة المقاولاتية بعد الانطلاق في تنفيذ المشروع

إن المرحلة الفاصلة بين التحضير للمشروع والبداية في تنفيذه هي مرحلة انطلاق النشاط والدخول في مرحلة الاستغلال والتي يتم من خلالها بداية الإنتاج وتسويق البضاعة أو الخدمات، ويعد هذا اختصاص الوكالة عن طريق أسلوب المرافقة الذي يعتبر ضروري جدا لأي مشروع مقاولاتي وذلك عن طريق التشجيع والمراقبة، المتابعة والتقييم وضمان مخاطر فشل المشروع.

1- **الهيكل المالي:** توجد ثلاثة صيغ للاستثمار وهما صيغة التمويل الثنائي والذي يساهم فيها الشاب والوكالة فقط في التركيبة المالية للمشروع، والتمويل الثلاثي الذي يساهم فيه الشباب، الوكالة والبنك والتمويل الذاتي الذي يساهم فيه صاحب المشروع فقط.[1]

1-1 **الهيكل المالي للتمويل الثنائي:** إن التركيبة المالية لصيغة التمويل الثنائي الجديدة لا تختلف عن التراكيب المالية القديمة كثيرا حيث يتكون من المساهمة المالية لصاحب المشروع والتي تتماشي مع مستوى الاستثمار وقروض بدون فوائد من قبل الوكالة وتتغير بحسب مستوى الاستثمار أيضا، إلا أن الاختلاف يكمن في مستويات التمويل وقيمة الاستثمار في كل مستوي وهذا ما سوف نلاحظه من الجدول الاتي:

الجدول رقم (03-01): يوضح الهيكل المالي لصيغة التمويل الثنائي

المستوى	قيمة الاستثمار	قرض بدون فوائد(الوكالة)	المساهمة الشخصية
01	حتى 10.000.000 دج	%50	%50

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

[1]- الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في 16 مارس 2011، مادتين 3 و4، العدد 14 م18.

-**الامتيازات الجبائية:** تستفيد المؤسسة المصغرة والناشئة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- مرحلة إنجاز المشروع:

– تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– الاعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على المكتسبات العقارية.

– الاعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة والناشئة.

ب- مرحلة استغلال المشروع:

-الاعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات (لمدة ثلاث (03) سنوات، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب)

-الاعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال (لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط، أو (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).

– تمديد فترة الاعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الاقل لمدة غير محددة.

عند نهاية فترة الاعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبالي بـ:

- ✓ 70% خلال السنة الأولى من الاخضاع الضريبي.
- ✓ 50% خلال السنة الثانية من الاخضاع الضريبي.
- ✓ 25% خلال السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي

2-2 الهيكل المالي للتمويل الثلاثي: يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنوك والوكالة، ويتكون من:

– المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.

– قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

-قرض بنكي بدون الفوائد بنسبة 100% (الفوائد تتكفل بها الخزينة العمومية)، ويتم ضمانه من طرف الوكالة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع.

وهذا النوع من التمويل يحمل:

الجدول رقم (03–02) الهيكل المالي لتمويل الثلاثي

قيمة الاستثمار	الفئة	المنطقة	قرض بدون فوائد (الوكالة)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
	البطالين و الطلبة	كافة المناطق	%05	%25	%70
		مناطق الجنوب	%10	%20	%70
		مناطق الهضاب و المناطق الخاصة	%12	%18	%70
		بقية المناطق	%15	%15	%70

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

- **تخفيض نسب الفوائد البنكية:** تخفض نسبة فائدة القرض البنكي بـ 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 00%).

❖ **الاعانات المالية:** تمنح للشباب أصحاب المشاريع، ثلاثة قروض اضافة:

- قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة = 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.

- قرض بدون فائدة الكراء يصل إلى 500.000 دج.

- قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 100.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء، محامون ....) لإنشاء مكاتب جماعية.

❖ **الامتيازات الجبائية:** تستفيد المؤسسة من نفس الامتيازات التمويل الثنائي.

2-3 الهيكل المالي للتمويل الذاتي: يتم التمويل الذاتي بمرافقة الوكالة للمستثمر ويتكون من:

- المرافقة والتكوين.
- المساهمة تكون شخصية اما نقدا او عينيا.

الجدول رقم (03-03) الهيكل المالي لتمويل الذاتي

المستوى	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية نقدا او عينيا
01	حتى 10.000.000 دج	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

اذ يستفيد صاحب المشروع بنفس الامتيازات التي تكون بالنسبة للتمويل الثنائي او التمويل الثلاثي.

ومن اجل الحصول على القرض بدون فائدة من الوكالة يتجه المستثمر إلى الوكالة نفسها رفقة شهادة التأهيل والدراسة تقنو–اقتصادية ووثائق أخرى لينتظر فيما بعد الحصول على الموافقة على المشروع أو رفضه (الإعانات الجبائية والشبه الجبائية): بعد الحصول على موافقة لجنة الانتقاء على منح القرض، يأخذ المستثمر تلك الموافقة إلى الوكالة رفقة الوثائق التالية:

- الموافقة البنكية.
- وصل دفع التمويل (المساهمة) الشخصية الذي يمثل مساهمة المستثمر.
- السجل التجاري أو اعتماد أو بطاقة الفلاح (حسب النشاط)، والذي تبلغ حقوق طابعه 4000 دج.
- القانون الأساسي للمؤسسة المصغرة عندما يتعلق الأمر بالشخص المعنوي.
- الوضعية أو البطاقة الضريبية.
- وصل الانخراط في صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القرض.

صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القرض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع تم إنشاؤه بغرض ضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أو المستفيد من استثمار التوسع، ويشكل الصندوق ضمان إضافي للبنوك والمؤسسات المالية في المرتبة الأول، ولصالح الوكالة في المرتبة الثانية والتأمين ضد كل المخاطر لكافة تجهيزات المؤسسة المصغرة المأخوذ باسم البنك أو المؤسسة المالية في المرتبة الأولي، وباسم الوكالة في المرتبة الثانية.

ويقوم الصندوق على مبدأ التضامن فيما بين المقترضين (المؤسسة المصغرة) والمقرضين (البنوك والمؤسسات لمالية)، حيث يكون الاشتراك في الصندوق أمر إجباري لكافة البنوك والمؤسسات المالية المشاركة في تمويل المؤسسات المصغرة من جهة، ومن المؤسسات المصغرة في حد ذاته من جهة أخرى ويتم اشتراك المؤسسة المصغرة في الصندوق بعد ان يتم الحصول على الموافقة لجنة الانتقاء الولائية، وقبل تسليم قرار الإعانات من طرف مصالح الوكالة، ويحدد مبلغ الاشتراك على أساس مبلغ القرض البنكي ومدته ويقدر معدل الاشتراك لكل اجل دفع 0,35% من الأصول الباقية المستحقة لتسديد الدين.

ويدفع مبلغ الاشتراك في شكل دفعة واحدة وكاملة للصندوق، الذي تتواجد مصالحه على مستوى كافة فروع الوكالة، يتدخل الصندوق بعد إعلان المؤسسة المصغرة عن عدم قدرتها على تسديد القرض البنكي حيث يتم تحويل الدين المستحق للصندوق الذي يقوم بدوره بالتحقق من عدم قدرة المؤسسة المصغرة على التسديد، ثم يقوم بتعويض البنك أو المؤسسة المالية في حدود 70% من الأصول والفوائد الباقية المستحقة التسديد، وانطلاقا من هنا يشرع البنك أو المؤسسة المالية في عملية استرجاع القرض من المؤسسة المصغرة التي تحول عائداتها إلى الصندوق.

وبعد ذلك ينتقل هذا الملف إلى المدير العام للوكالة بالجزائر العاصمة، ليستلم مقاول بعدها الموافقة على منح الامتيازات الخاصة بمرحلة التجسيد، كما يتم توقيع على دفتر الشروط، وأيضا على السندات لصالح الوكالة بمبلغ القرض بدون الفائدة البنكية، وتشمل هذه الامتيازات ما يلي:

- منح شهادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للاقتناء التجهيزات على مستوى مصلحة الوكالة.
- تطبيق المعدل المخفض 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من كافة رسوم نقل الملكية على الاكتساب العقاري التي تتم في إطار إنشاء النشاط.
- الإعفاء من حقوق تسجيل عقود تأسيس المؤسسة المصغرة.
- تمنح الوكالة أيضا إعانة ب 10% من قيمة الاستثمار ذو الطابع التكنولوجي.
- كما أتت تعديلات 2003 بامتيازات أخرى تتمثل في:
- إعفاء السيارات السياحية التي تمثل موضوع النشاط الرئيسي للمؤسسة المصغرة من جميع الرسوم سالفة الذكر مثلها مثل بقية التجهيزات الأخرى.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المفروضة على الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار (مثل خدمة تثبيت التجهيزات).
- كما يتم في هذه المرحلة أيضا تحويل القرض بدون فائدة (PNR)، وتسليم الأمر باستلام الصك فيقوم المقاول بذلك بسحب الشيكات البنكية لفائدة الموردين من اجل اقتناء التجهيزات والاستفادة من الامتيازات فالمرور بعدها إلى مرحلة الاستغلال، والشكل الموالي يوضح لنا دور المرافقة بعد تنفيذ المشروع من طرف الشاب صاحب المشروع:

شكل رقم (03-04): جهاز المراقبة لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

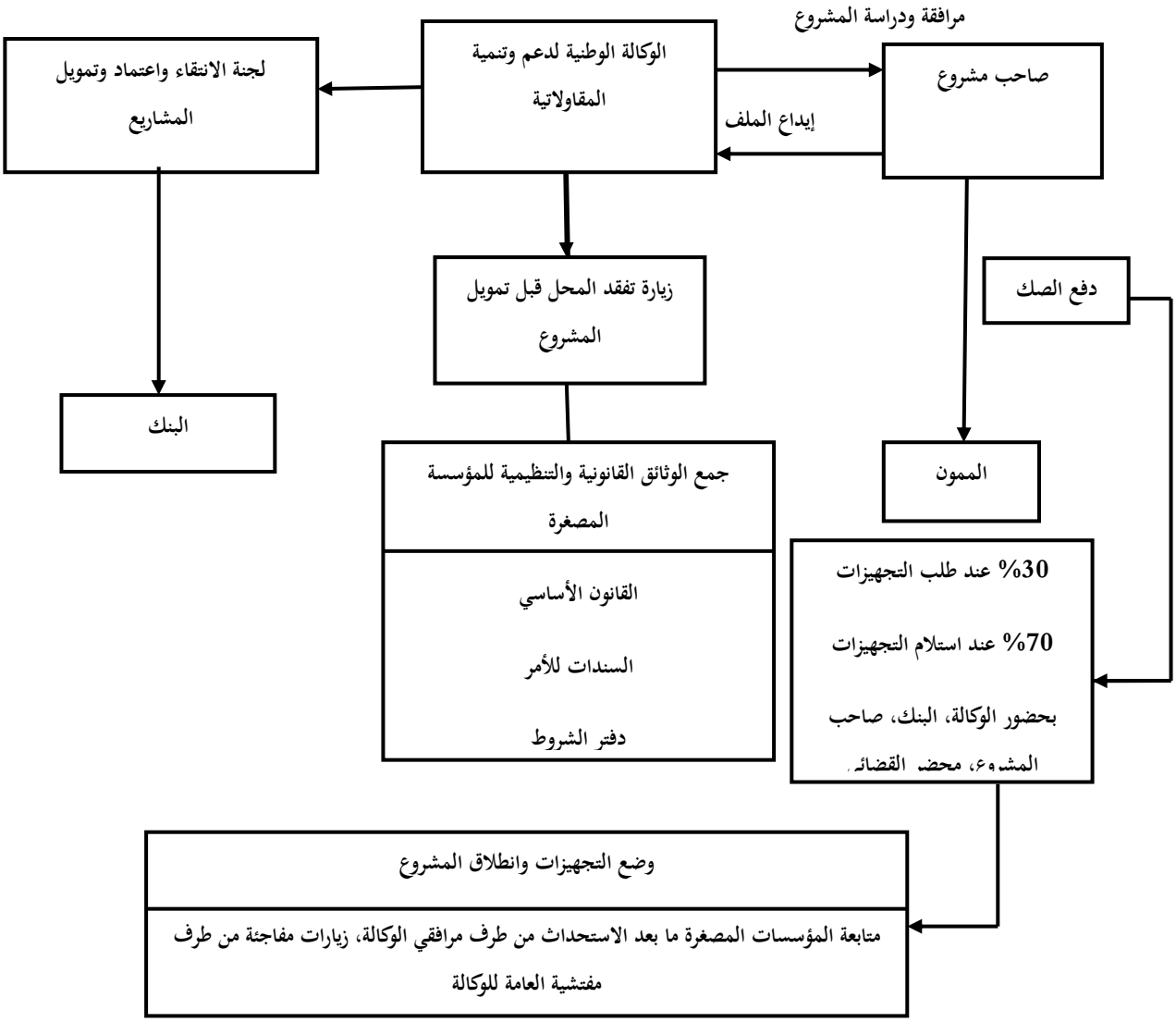

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

1- مرحلة الاستغلال:

تبدأ هذه المرحلة من خلال رجوع المقاول إلى الوكالة وتسليم الفواتير النهائية، ومستندات التجهيزات المقتناة من طرف المؤسسة المصغرة لفائدة البنك والوكالة والتأمين الفعلي عن كل المخاطر، ويستلم بذلك المقاول كل الامتيازات الخاصة بمرحلة الاستغلال بعد إجراء محضر المعاينة من طرف أعوان الوكالة، وتشمل هذه الامتيازات ما يلي:

- الإعفاء الكي من الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني على مدى خمس (5) سنوات بالنسبة للمستثمر الذي يتعهد بخلق خمسة (5) مناصب عمل.

- الاستفادة من المعدل المخفض ل 7% للاشتراكات أصحاب العمل فيما يتعلق بالمرتبات المودعة للأجراء المؤسسة المصغرة.

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافة البنايات.

ثم تنطلق المؤسسة في مباشرة نشاطها، مع قيام الوكالة بالمتابعة المستمرة لها، لمعرفة وضعية المؤسسة المصغرة، وما إذا كانت هناك مشاكل أو صعوبات تواجهها.

2- مرحلة التوسع:

يتمثل استثمار التوسع في الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة التي تتم بدعم من طرف جهاز الوكالة، بعد مرحلة استيفاء مرحلة استغلال استثمار الإنشاء، وأضيفت هذه المرحلة حسب تعديلات 10 سبتمبر 2003، أما مراحل استثمار التوسع ودراسة الملف، فهي لا تختلف كثيرا عن مراحل إنشاء المؤسسة، إلا فيما يخص مكونات الملف الإداري، والذي يشمل:

- طلب خطي للاستفادة من الامتيازات.
- فاتورة شكلية للعتاد المعني معفية من الرسوم.
- فاتورة شكلية للتأمين عن المخاطر.
- شهادة تسديد70% من القرض البنكي في حالة كون المستثمر استفاد من تمويل ثلاثي في مرحلة الإنشاء.
- شهادة تسديد70% من القرض البنكي في حالة تمويل استثمار الإنشاء في حالة تمويل ثنائي.

- شهادة إثبات الوجود تقدم من طرف مصالح الضرائب (تبين الثلاث سنوات من الاستغلال بالنسبة للمناطق العادية، وستة سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة) من اجل إثبات أنهم مسجلين في النظام الجزافي.

- أصول وخصوم وجدول حسابات النتائج الخاصة بثلاثة ميزانيات الأخيرة بالنسبة للمناطق العادية، وستة ميزانيات بالنسبة للمناطق الخاصة مصادق عليها من طرف مصالح الضرائب.

ويستفيد صاحب المؤسسة في مرحلة التوسع من الإعانات الجبائية والشبة الجبائية التالية:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للاقتناء التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

- تطبيق المعدل الخفض ل 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

الفرع الثالث: مراحل المرافقة عند الانشاء

يستفيد اصحاب المؤسسات من المساعدة التقنية للوكالة واستشارتها ومرافقتها ومتابعتها وكل هذا دون مقابل تتمحور عملية المرافقة حول:

1- الاستقبال والتوجيه: وهذا من خلال ما يلي:

- الاتصال الأول بفرع او ملحقة الوكالة من اجل الاعلام والتوجيه.

- جلسة اعلام جماعية تسمح لحامل المشروع بتكوين فكرة واضحة عن جهاز الوكالة وتقييم اللقاء الفردي الأول.

يسمح اللقاء الفردي الأول بـ:

- اقامة علاقة بين حامل المشروع ومرافقته.

- تكوين فكرة واضحة عن النشاط المرتقب.

- اثبات المؤهلات والمكتسبات المهنية.
- مشاركة صاحب المشروع في دراسة السوق.

2- المساهمة في جمع المعلومات من اجل:

- هيكلة المعطيات المجمعة حول السوق المحتمل.
- تحديد اختيار التجهيزات الموافقة للمشروع.
- تحديد الاختيارات القانونية والموارد البشرية والمالية الضرورية لإنجاز المشروع.
- يتم تقييم المشروع على اساس مخطط عمل او الدراسة التقنية الاقتصادية.
- يتم تقييمه تقنيا والموافقة عليه من طرف لجنة انتقاء وتمويل المشاريع.
- بعد قبول المشروع والموافقة على تمويله يستفيد صاحب المشروع اجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات قبل التمويل.
- الانشاء القانوني وتمويل المشروع، ينبغي على حامل المشروع اختيار الصيغة القانونية للمؤسسة المصغرة والناشئة استكمال الملف من اجل التمويل.
- تقدم الوكالة كل دعمها للحصول على قرض مصرفي.
- النشاط يتح القيام بزيارات بصفة منتظمة من طرف المرافق لإعطاء النصائح والرفع من حظوظ نجاح وتطوير المؤسسة المصغرة.

الفرع الرابع: استثمار التوسيع

يتعلق استثمار التوسيع بالمؤسسات المصغرة والناشئة والمنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والتي تطمح إلى توسيع قدراتها الإنتاجية في النشاط نفسه أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي.

1- **شروط التأهيل:** يجب أن يتوفر في المؤسسة المصغرة والناشئة الشروط الآتية:

- جمع ثلاث (03) سنوات من النشاط في المناطق العادية أو (06) سنوات في المناطق الخاصة.

- تسديد كامل للقرض المصرفي في حالة تغيير المصرف أو صيغة التمويل من ثلاثي إلى ثنائي.
- تسديد نسبة 70% من القرض دون فائدة في حالة التمويل الثنائي.
- تسديد مستحقات القرض دون فائدة بانتظام.
- تقديم الحصيلة الجبائية (مجموع الميزانيات الجمالية) لمعرفة التطور الايجابي للمؤسسة.

2- **التركيبة المالية:** يوجد نوعان من التمويل في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتين بالنسبة لاستثمار التوسيع، كما هو الحال في استثمار الإنشاء.

2-1 الإعانات المالية والامتيازات الجبائية للتوسيع: تمنح الإعانات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة نفسها في استثمار الإنشاء ماعدا القروض دون فائدة الإضافية (قرض الإيجار، قرض الورشات المتنقلة، وقرض المكاتب الجماعية).

2-2 مراحل المرافقة عند التوسيع: يمكن ايجازها في الشكل التالي:[1]

[1] شنوشة محمد، رحال فاطمة" دور المقاولاتية في دعم انشاء المؤسسات المصغرة دراسة حالة الوكالة لدعم تشغيل الشباب ansej فرع المدية ص 15

الشكل رقم(03-05): مراحل المرافقة عند التوسيع

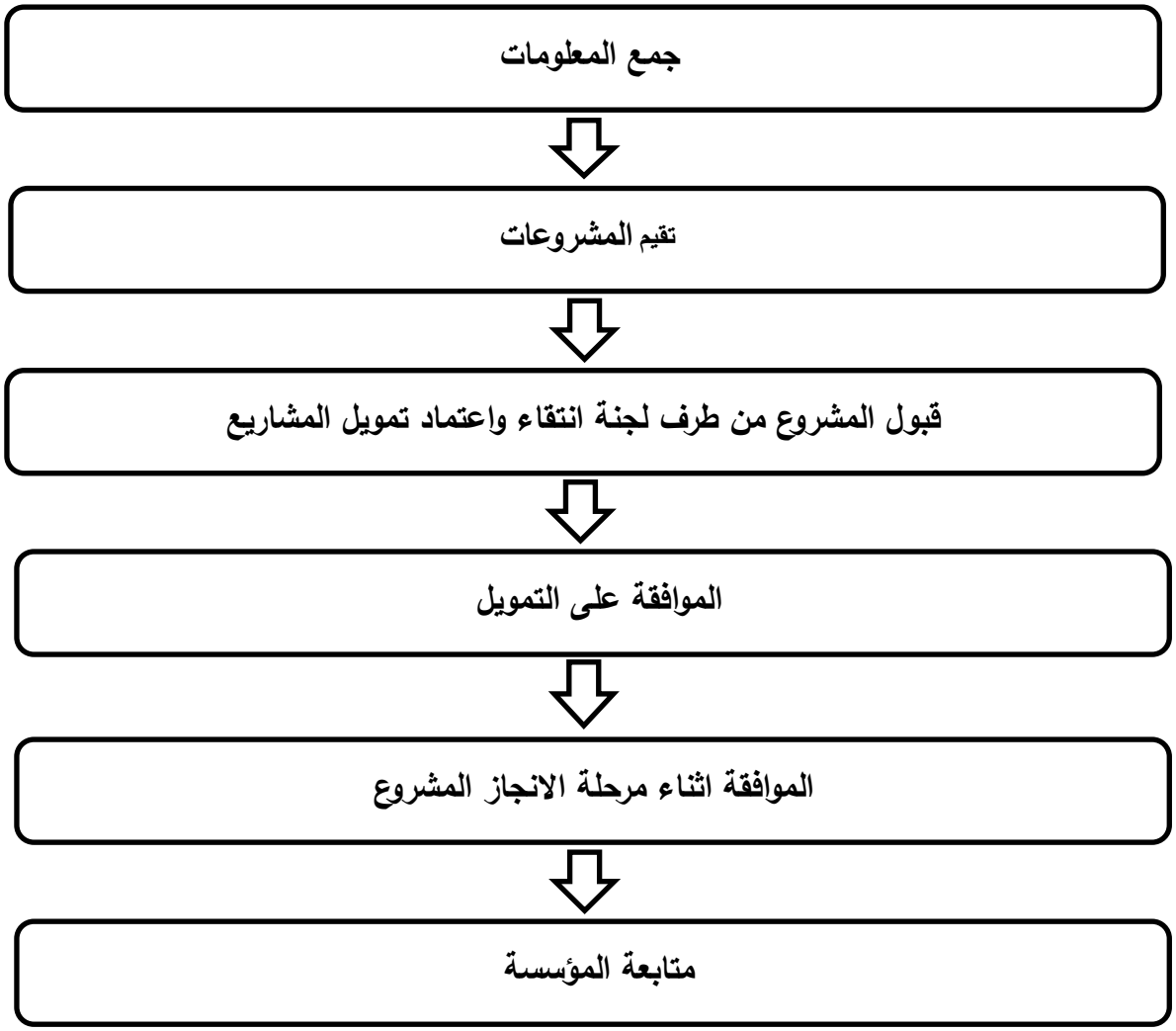

المصدر: شنوشة محمد، ورحال فاطمة" دور المقاولاتية في دعم انشاء المؤسسات المصغرة – دراسة حالة الوكالة لدعم تشغيل الشباب ansej فرع المدية –

المبحث الثاني:

تقييم نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

سنتطرق في هذا المبحث الى دراسة حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تيسمسيلت للفترة 2015 الى 2022 وذلك من خلال ثلاثة مطالب، المطلب الاول تعداد المشاريع المودعة والممولة حسب السنوات والجنس أما المطلب الثاني ستناول تعداد المشاريع الممولة حسب المؤهل العلمي والصيغة والمنطقة من خلال عدد المشاريع المستفادة من حيث صيغ التمويل والفئة مستفيدة والجهة وفي مطلب الاخير سنتناول واقع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتوزيعها على قطاع النشاط.

المطلب الأول: المشاريع المودعة والممولة حسب السنوات والجنس

سنحاول في هذا المطلب ابراز الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إطار معالجة الملفات المودعة لديها حسب الشروط الموضوعة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والملفات المعالجة او الممولة من قبل الوكالة فندرس من خلال هذا المطلب عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة تيسمسيلت حسب الجنس الطالب للمشروع.

الفرع الأول: المشاريع المودعة خلال فترة 2015 الى 2023

سنقدم من خلال هذا الفرع حصيلة للمشاريع المودعة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2023، ثم نحاول تحليل هاته المعلومات.

جدول رقم (03–04): يبين المشاريع المودعة خلال فترة 2015 الى 2023

السنوات	مشاريع المودعة
2015	749
2016	551
2017	328
2018	398
2019	268
2020	470
2021	1680
2022	1524
2023	1712
المجموع	**7680**

المصدر: [1]من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

بالنظر إلى الجدول اعلاء نلاحظ ان ايداع الملفات في سنة 2015 بـ 749 مودع وهذا راجع لتغيير شروط الايداع كثوابت التأهيل المهني بشهادة من مراكز التكوين المهني اضافة إلى التوجه العام بتشجيع تحصيل الديون على انشاء المؤسسات الجديدة، واستمرت بالانخفاض من سنة 2016 وهذا بسبب تجميد بعض المشاريع الى غاية سنة 2020، شهدت سنة 2021 توافد واقبال كبير بنسبة للملفات المودعة ارتفاعا وصل إلى 1680 ملف كأعلى نسبة منذ سنة 2015 وهذا الارتفاع يرجع إلى توجه مجموعة كبيرة

[1]– إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت.

من البطالين والجامعيين ونتيجة فتح بعض النشاطات المجمدة، وفي سنة 2022 نلاحظ انخفاض جديد في نسبة الملفات المودعة التي وصلت إلى 1524 وهذا بسبب تغيير بعض شروط الاستفادة ومن ثم ارتفع عدد الملفات المودعة إلى 1712 وهي أعلى حصة مسجلة لدى الوكالة منذ سنة 2015.

ويمكن ترجمة الأرقام الموجودة في الجدول أعلاه إلى الأعمدة البيانية التالية:

شكل رقم (03-06): المشاريع المودعة خلال فترة 2015 الى 2023

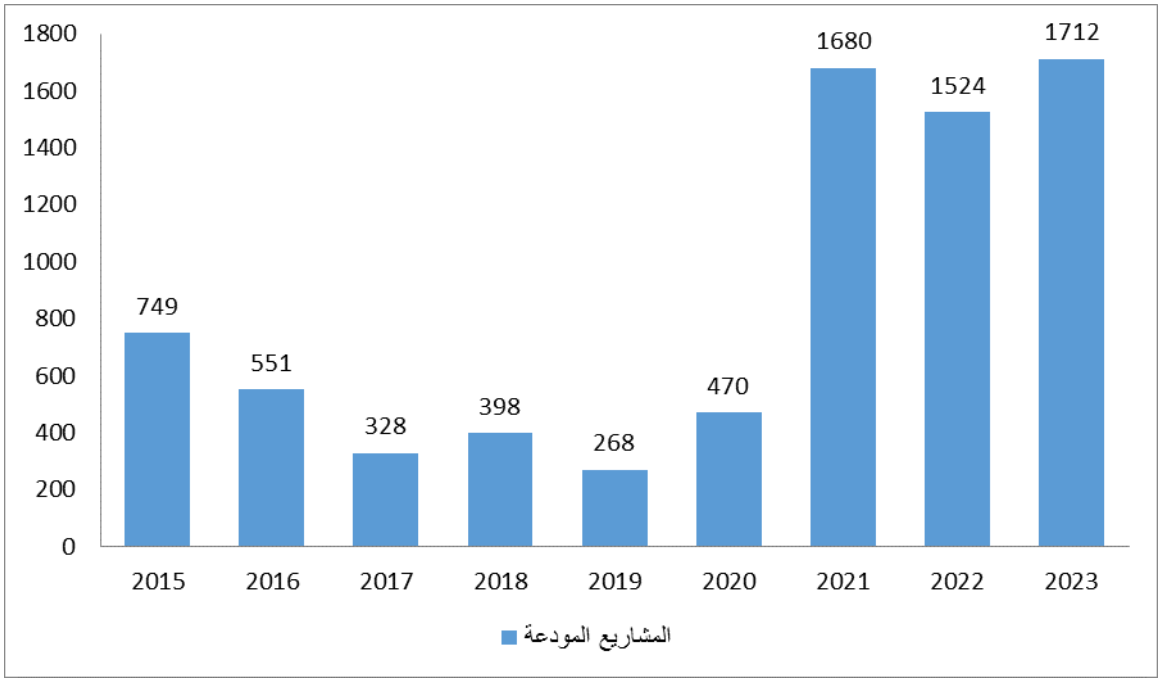

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

الفرع الثاني: المشاريع الممولة خلال فترة 2015 الى 2023

يقصد بالتمويل استفادة المؤسسة المصغرة من القرض من اجل الانطلاق في المشروع، والجدول التالي يوضح عدد التمويلات حسب السنوات.

جدول رقم (03–05): يبين المشاريع الممولة خلال فترة 2015 الى 2023

السنوات	مشاريع ممولة
2015	341
2016	194
2017	153
2018	89
2019	161
2020	67
2021	117
2022	173
2023	257
المجموع	1522

المصدر:[1] من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

من خلال الجدول نلاحظ ان المؤسسات التي تم تمويلها بلغ اقصها في سنة 2015 وب 341 ملف هذا راجع الى التسهيلات التي بادرت بها الدولة من اجل تطوير المشاريع المصغرة، و جذب واستقطاب الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة من حيث أشكال التمويل المعدلة، وتقديم القروض بدون فوائد من طرف الوكالة وكذا الإعانات المالية الممنوحة للشباب، واستمر انخفاض في الملفات الممولة منذ 2016 الى غاية سنة 2023 التي يلاحظ فيها زيادة في المشاريع الممولة وهذا راجع إلى الإجراءات الجديدة المتخذة من طرف الدولة وفق التدابير الجديدة التي تم اقرارها خلال هذه سنة. وهذا ما يمكن توضيحه في الشكل التالي:

[1]– احصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت.

شكل رقم (03–07): المشاريع الممولة خلال فترة 2015 إلى 2023

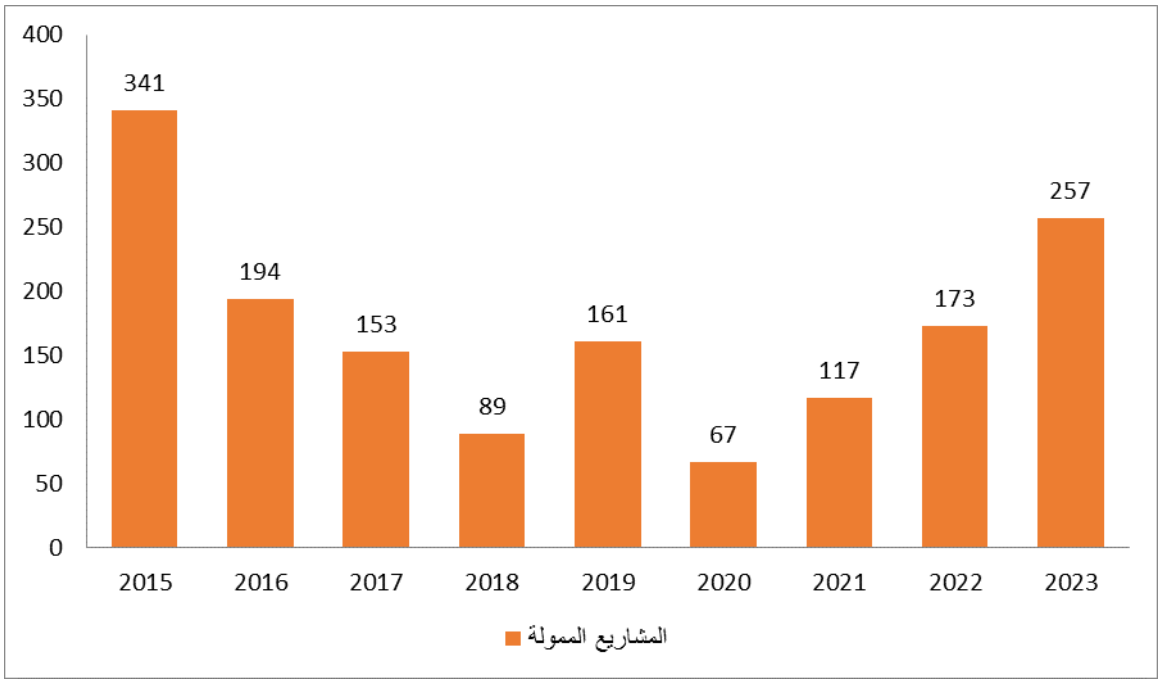

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

الفرع الثالث: الملفات المعالجة خلال فترة 2015 الى 2023

يتم من خلال مقارنة النسبة الإجمالية بين الملفات المودعة والملفات الممولة من قبل الوكالة حيث بلغت نسبة الملفات المودعة لدى الوكالة 83% وفي حين بلغت الملفات الممولة نسبة 17 % وهي نسبة منخفضة مما يتوجب على الوكالة القيام بإجراءات تسهيلية لاستقطاب الشباب الباحثين عن فرصة للاستثمار.

والشكل التالي يوضح نسبة المشاريع المودعة والممولة:

شكل رقم (03-08): الملفات المعالجة خلال فترة 2015 الى 2023

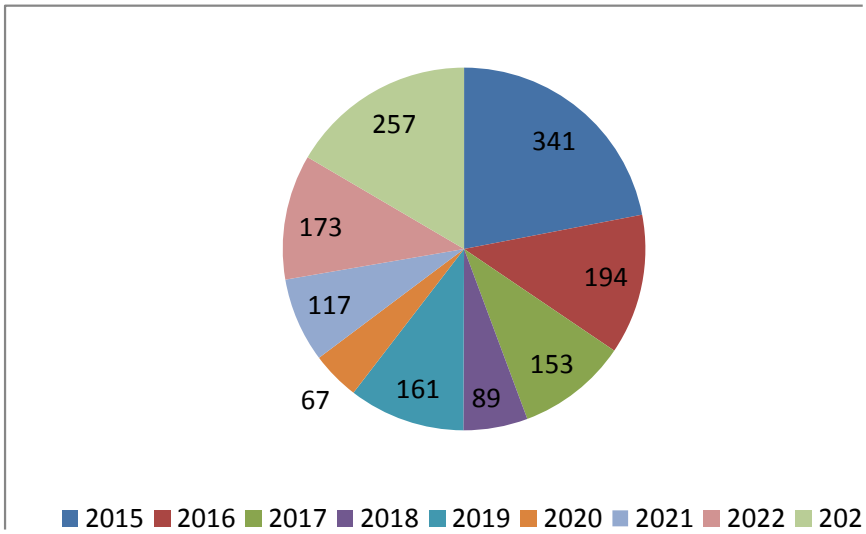

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

الفرع الرابع: المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع الاعمال خلال فترة 2015 الى 2023

قامت الوكالة بدعم وتمويل 1518 مشروعا خلال الفترة من 2015 الى غاية 2023 وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدول التالي:

جدول رقم (03–06): توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع الاعمال خلال فترة 2015 الى 2023

قطاع النشاطات	المشاريع الممولة	ذكور	اناث	نسبة الذكور	نسبة اناث
فلاحة و صيد بحري	604	587	17	% 97.19	2.81%
الخدمات	287	256	31	89.20%	10.80%
المهن الحرة	579	472	107	81.52%	18.48%
الصناعة	11	8	3	72.73%	27.27%
الطاقة	0	0	0	0.00%	0.00%
البناء و الاشغال العمومية	71	59	12	83.10%	16.90%
المجموع	1552	1382	170	89.05%	10.95%

المصدر[1]: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

نلاحظ من الجدول السابق أن عدد الملفات الممولة بالنسبة للذكور أكبر من الاناث، حيث تبلغ نسبة الذكور 89.05 % وبإجمالي 1382 ملف من مجموع المشاريع الممولة في مقابل بلغت نسبة الاناث 10.95 % ب 170 ملف ممول. ونلاحظ أن أكبر عدد من المشاريع الممولة للعنصر النسوي نجد في المرتبة الاولى قطاع المهن الحرة ب 107 مشروع ويليه قطاع الخدمات ب 31 مشروع فهذان القطاعان يمثلان 138 مشروع بنسبة 81.18 % من مجموع المشاريع نسوية، اما بالنسبة للقطاعات الأخرى فهي لا تتعدى 32 مشروع مجتمعا بنسبة 18.82 %، أما نسبة تمويل المشاريع في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب قطاع الجنس خلال فترة 2015 الى 2023 فهي مبينة في الشكل التالي:

[1] – احصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت.

شكل رقم (03-09)

نسبة تمويل الذكور والإناث حسب القطاعات خلال فترة 2015 الى 2023

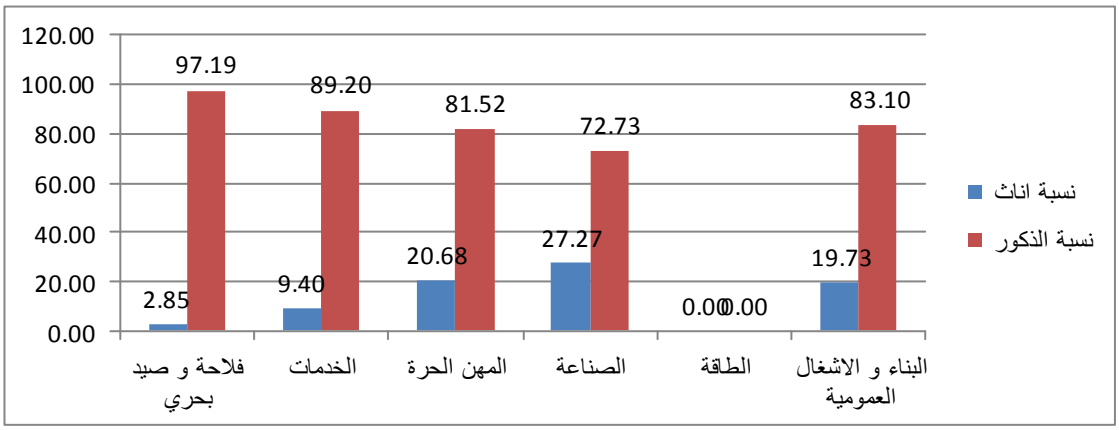

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

المطلب الثاني: المشاريع الممولة حسب المؤهل العلمي والصيغة والمنطقة

من خلال هذا المطلب سنقوم بدراسة تعداد المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت وذلك حسب المستوى التعليمي لأصحاب المشاريع وحسب صيغة التمويل المعتمدة من قبل الوكالة وفي الاخير التركيز على الجهة التمويل عبر كامل اقليم أفرع تيسمسيلت.

الفرع الأول: عدد المشاريع الممولة حسب مستوى التعليمي

يمكن توضيح توزيع عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 الى سنة 2023 حسب المستوى التعليمي لأصحاب المشاريع في الجدول التالي:

جدول رقم (03-07):

عدد المشاريع الممولة حسب مستوى التعليمي خلال فترة 2015 الى 2023

مستوى التعليمي	المشاريع الممولة	النسب المئوية
غير مؤهل	0	0
مستوى تدريب مهني	1079	%69.52
تكوين جامعي	473	%30.48
مجموع	1552	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

في السنوات الأخيرة توجهت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لتمويل أصحاب الشهادات والتكوين الجامعي والتدريب المهني والعزوف عن تمويل الأشخاص غير المؤهلين لذلك، ويمكن توضيح توزيع عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على الدعم من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت حسب المستوى التعليمي في الشكل التالي:

شكل رقم (03-10):

عدد المشاريع الممولة حسب مستوى التعليمي خلال فترة 2015 الى 2023

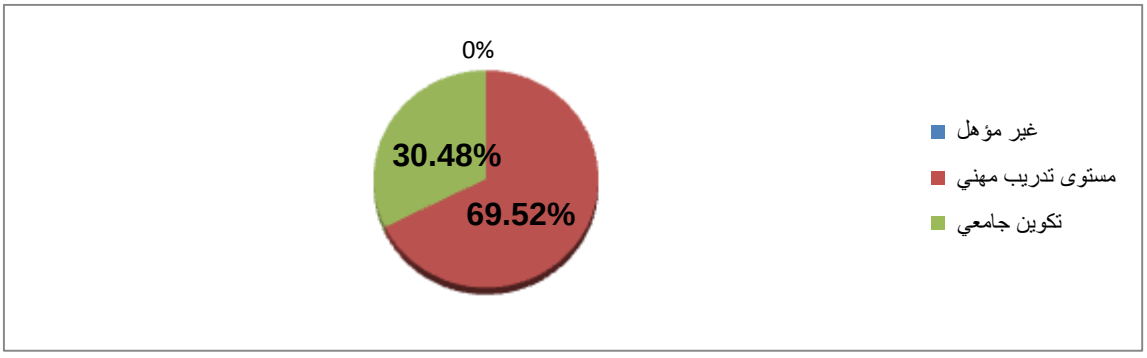

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

نلاحظ من خلال الدائرة أن النسبة الاكبر كانت من نصيب المؤهل مستوى تدريب مهني بنسبة 69.52 % ويليها المؤهل الجامعي بنسبة 30.48 % في حين كانت النسبة معدومة بالنسبة لأصحاب المستوى التعليمي الغير المؤهل وهذا بسبب شرط المؤهل الحصول على التمويل من قبل الوكالة.

الفرع الثاني: عدد المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل

لقد حققت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تطورات عديدة في مختلف القطاعات وهذا حسب النتائج الإحصائية المتوفرة لدينا من حيث صيغ التمويل الثلاثي والذاتي للمشاريع الممولة، وكذلك مساهمتها الفعالة في توفير مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03-08):

عدد المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل خلال فترة 2015 الى 2023

نوع تمويل	مشاريع الممولة	النسب المئوية
تمويل ذاتي	19	%1.22
تمويل ثنائي	04	%0.26
تمويل ثلاثي	1529	%98.52
المجموع	1552	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

إن التعديلات التي قامت بها الوكالة من سنة إلى أخرى فيما يخص أشكال التمويل وكذا الامتيازات والقروض الممنوحة من طرف البنوك والتي تلعب دور مهماً في إنشاء المشروعات مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، فهو يقدم نسبة مساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية، حيث يتجلى ذلك من خلال صيغة التمويل الثلاثي التي

قدرت بـ 1529 مشروع استثماري، وهي نسبة كبيرة مقارنة مع ما تقدمه الوكالة في صيغة التمويل الذاتي والمقدر بـ 19 مشروع من مجموع المشاريع الممولة، اما التمويل الثنائي فهي مقدرة ب 04 تمويلات

شكل رقم (03-11):

عدد المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل خلال فترة 2015 الى 2023

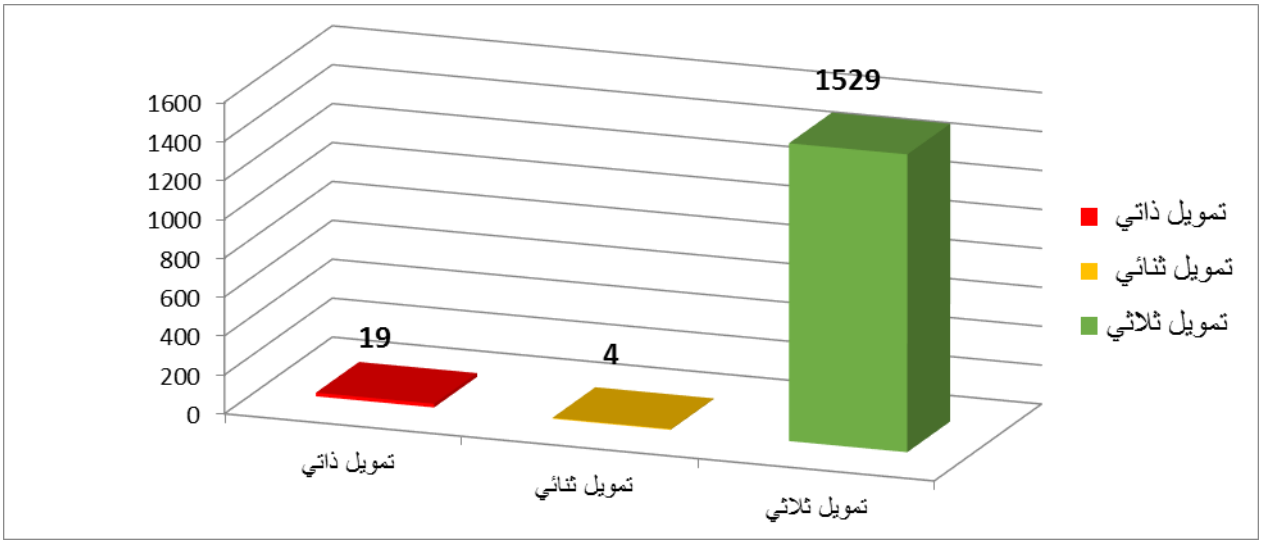

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

نلاحظ من خلال الرسم البياني الذي يبين لنا حجم التمويل بصيغه الثلاث، أن التوجه الأكبر كان لصيغة التمويل الثلاثي بقيمة 1529 مشروع أي ما يعادل نسبة 98.51% من مجمل التمويل، في حين أن الاعتماد على التمويل الذاتي جاءت في المرتبة الثانية بحصة ضئيلة جدا قدرت ب 19 مشروع وبنسبة 1.22% ، أما في المرتبة الأخيرة يأتي التوجه للتمويل الثنائي بـ 4 مشاريع فقط وبنسبة تكاد منعدمة قدرت بـ: 0.26%

الفرع الثالث: عدد المشاريع الممولة حسب المنطقة

يمكن توضيح توزيع عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 الى سنة 2023 حسب المنطقة لأصحاب المشاريع في الجدول التالي:

جدول رقم (03-09):

عدد المشاريع الممولة حسب المنطقة خلال فترة 2015 الى 2023

المنطقة	مشاريع الممولة	النسب المئوية
تيسمسيلت	456	29,38%
ثنية الأحد	342	22,04%
برج بونعامة	336	21,65%
لرجام	305	19,65%
الأزهرية	113	7,28%
مجموع	**1552**	**100%**

المصدر[1]: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

ما يمكن ملاحظته أن العدد الإجمالي للمشاريع الحاصلة على دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بدائرة تيسمسيلت هو 456 مؤسسة، خلال الفترة الممتدة من2015 الى غاية 2023، وهي الحصة الأكبر من بين إجمالي المشاريع الممولة في الولاية في حين تأتي في المرتبة الثانية دائرة الثنية ب 342 مشروع وبعدها كل من دائرتي برج بونعامة ولرجام بـ 336 و305 مشروع على التوالي وفي الاخير تأتي دائرة

[1] – إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت.

الازهرية بـ 113 مشروع من اجمالي المشاريع الممولة، مع التنويه أن هذه المشاريع لا تخص مركز الدوائر فقط بل تخص الدوائر والبلديات التابعة لها، ويمكن توضيح هذا أكثر من خلال الدائرة النسبية التالية:

شكل رقم (03-12):

عدد المشاريع الممولة حسب المنطقة خلال فترة 2015 الى 2023

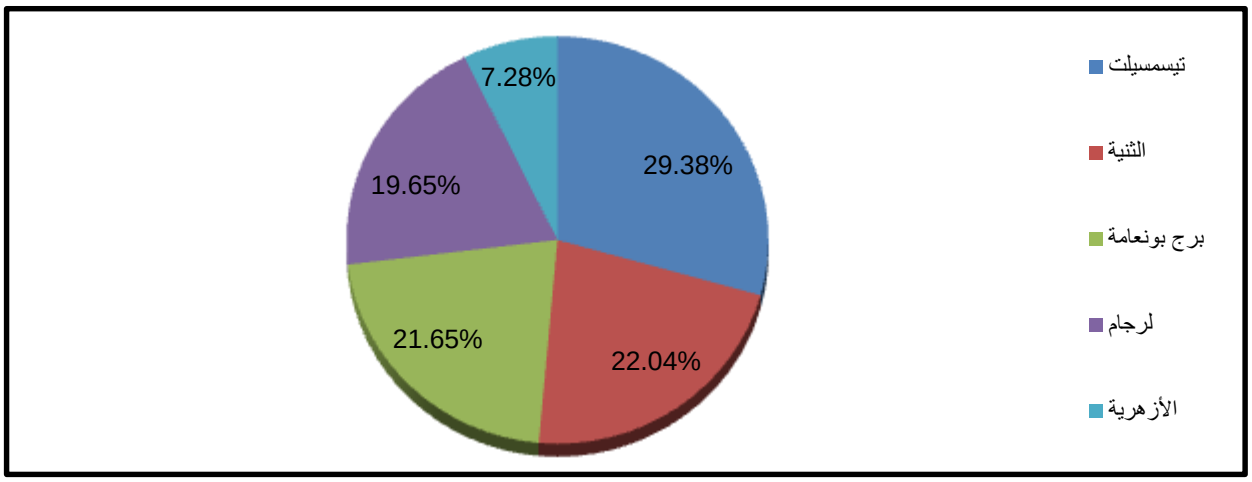

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

نلاحظ من خلال الدائرة النسبية أن النسبة الأكبر كانت من نصيب دائرة تيسمسيلت بنسبة 29.38 % وتليها دائرة ثنية الأحد بنسبة 22.04 % ثم تليها دائرة برج بونعامة بنسبة 21.65 % ودائرة لرجام بنسبة 19.65 % في حين جاءت دائرة الأزهرية في المرتبة بنسبة 7.28 %، حيث أنه لا يوجد تفسير وصفي لتباين هذه النسب حسب التقسيم الإداري لأن المشاريع الممولة لا تأخذ معيار التقسيم الإداري كمقياس للتمويل.

المطلب الثالث: واقع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتوزيعها على قطاع النشاط

عكفت الدولة على تمويل العديد من المشاريع في إطار دعم وتنمية المقاولاتية خلال فترة 2015 الى 2022 قامت الوكالة بتمويل 1552 مشروع وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (03-10): القطاعات الممولة من قبل وكالة خلال فترة 2015 الى 2023

قطاع النشاطات	المشاريع الممولة	النسبة	عدد الوظائف	قيمة الاستثمار
فلاحة و صيد بحري	604	38,92	833	121 517 500 000,00
الخدمات	287	18.49	486	49 358 160 000,00
المهن الحرة	579	37.31	612	95 992 820 000,00
الصناعة	11	0.71	39	3 016 904 000,00
الطاقة	0	0,00	0	-
البناء و الأشغال العمومية	71	4.57	407	409 078 920,00
المجموع	**1552**	**100**	**2377**	**270 294 462 920,00**

المصدر[1]: من اعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

من خلال الجدول نلاحظ:

- تم تمويل 11 مشروع في قطاع الصناعة وذلك يعتبر بأنه عدد قليل، مقارنة مع المشاريع الاخرى.
- قطاع الفلاحة والصيد البحري أخذ حصة الأسد من ناحية التمويل، اذ نرى بان التمويل الثلاثي في هذا القطاع تواصل الى غاية سنة 2022 لان غالبية طالبي المشاريع من هذا القطاع. حيث بلغ التمويل في هذا القطاع 604 مشروع بين مستثمرة فلاحية وتربية المائيات.
- تواصل التمويل في قطاع الأشغال العمومية والبناء إلى غاية سنة 2022 على اعتبار انه قطاع ذو مردودية عالية خصوصا وأن السلطات المحلية دفعت بالتنمية

[1]– إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت.

المحلية إلى الأمام بإنجاز العديد من المرافق حيث تم تمويل 71 مشروع في إطار التمويل الثلاثي.

- بلغ قطاع الخدمات نسبة كبيرة مقارنة مع القطاعات الأخرى، اذ نرى بان التمويل الثلاثي لقطاع الخدمات بلغ 287 مشروع، حيث كانت جل هذه التمويلات خاصة بالنقل ونقل البضائع وبدءا من سنة 2017 قامت الوكالة بتجميد هذه المشاريع.
- قطاع المهن الحرة هو الآخر مثله مثل قطاع الفلاحة والصيد البحري أخذ حصة لا بأس بها من مجمل المشاريع الممولة، إذ استحوذ على 579 مشروع ممول.
- في حين ان قطاع الطاقة لم يشهد أي تمويل خلال الفترة 2015 الى غاية 2022، كون هذا القطاع يتطلب امكانات كبيرة وكفاءات للاستغلال فيه.
- كما استطاعت الوكالة أيضاً أن تحقق قفزة نوعية في عدد مناصب العمل المستحدثة، حيث بلغ عدد مناصب العمل المستحدثة في إطار الوكالة حوالي 2377 منصب عمل، كان نصيب الأكبر منها لقطاع الفلاحة والصيد البحري فقد قدرت ب 833 منصب عمل مستحدث أما الباقي وزع على بقية القطاعات.

شكل رقم (03–13): القطاعات الممولة من قبل وكالة خلال فترة 2015 الى 2023

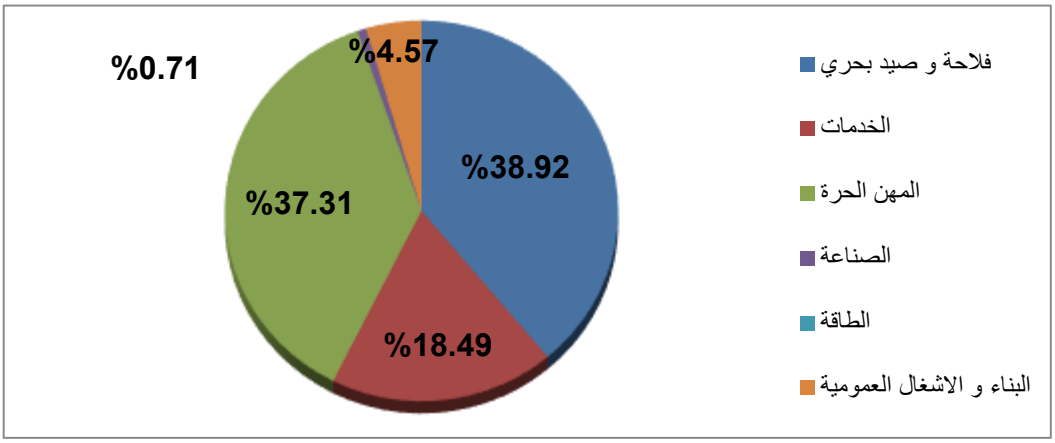

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت

نلاحظ من خلال الشكل التالي ان هناك تنوع في النشاطات الممولة من قبل الوكالة لدعم وتنمية المقاولاتية حيث احتل قطاع الفلاحة والصيد البحري المرتبة الأولى بنسبة 38.92 % وهذا ربما راجع لطبيعة المنطقة كونها فلاحية وتشجع ممارسة النشاط الفلاحي لما تحوزه من خصائص، كما احتل قطاع المهن الحرة المرتبة الثانية بنسبة 37.31 % ويرجع هذا ربما لإقبال الشباب على مثل هكذا مشاريع لأنه تكلفتها متدنية مقارنة بالمشاريع الأخرى، و يليها في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات بنسبة 23 % ، ثم في المرتبة الرابعة قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 4.57% وتعد هذه النسبة ضئيلة مقارنة بالمشاريع الممولة الأخرى فمن المعتاد من يستثمر في هذا المجال من كان له تجربة سابقة فيه، و احتل قطاع الصناعة المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة تكاد تنعدم قدرت بـ: 0.71 % وهذا راجع لكون الاستثمار في مجال الصناعة يتطلب التخصص والكفاءة والمعدات اللازمة، في حين أنه لا توجد أي مشاريع ممولة في قطاع الطاقة كون هذا القطاع يتطلب إمكانات كبيرة وتراخيص وإجراءات تجعل هذا القطاع متخوف منه.

خلاصة الفصل

إن الإصلاحات التي قادتها الجزائر منذ الثمانيات والتي أدت إلى تغيير تدريجي للسياسة الاقتصادية والاعتماد على قوى السوق قد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والإعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة مما أدى إلى بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب المؤسسات العمومية الثقيلة ومن هنا تظهر أهمية المشاريع في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية والسياسية، لما حققته من نجاح كبير بمساهمتها في مختلف المجالات وتحقيق معدلات نمو عالية، بالإضافة إلى دورها الإيجابي في إنشاء أسواق عمل وأسواق سلع وخدمات باعتبارها توفر مناصب شغل للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر التي في الحقيقة تستدعي للوقوف والاهتمام بها، وبهذا قدمت الحكومة الجزائرية مجهودات كبيرة في سبل دعم الهيئات والصناديق والوكالات التي تساهم في إنشاء هذا نوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخاتمة

تلعب المرافقة المقاولاتية دورًا محوريًا في دعم وتطوير المشاريع الريادية، خاصة المؤسسات الصغيرة والناشئة. وتتجلى أهمية هذه المرافقة في تقديم مجموعة واسعة من الخدمات الضرورية التي يحتاجها المقاول في مختلف مراحل تأسيس وتطوير مشروعه وتتخذ أشكالاً متعددة ومتنوعة، حيث تشمل الدعم المقدم من الدولة والهيئات المحلية، بالإضافة إلى الخبرات الاستشارية المتخصصة التي يقدمها خبراء في مجال ريادة الأعمال.

ومع تزايد الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شهدنا تطورًا ملحوظًا في آليات وأساليب المرافقة المقاولاتية، من أبرز هذه الآليات الحديثة نجد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية التي تقدم نموذجًا متكاملاً للمرافقة يشمل الدعم المالي والفني والإداري، حيث يكمن الهدف الرئيسي لهذه المرافقة في تمكين المقاول من تجسيد فكرته على أرض الواقع، ومساعدته على تخطي التحديات الأولية لبدء النشاط، مما يعزز فرص استمرارية المشروع ونموه على المدى الطويل.

وتعتبر هيئات الدعم والمرافقة أداة استراتيجية فعالة في تعزيز بيئة ريادة الأعمال. فهي لا تقتصر على توفير الدعم المالي فحسب، بل تمتد لتشمل المرافقة الشاملة التي تغطي مختلف جوانب المشروع. هذه الخدمات تساهم بشكل كبير في تذليل العقبات التي تواجه المقاولين خلال المراحل الحرجة لإطلاق مشاريعهم، والتي غالبًا ما تكون الأكثر تحديًا في مسيرة المشروع. من خلال هذا الدعم المتكامل، تلعب هذه الهيئات دورًا محوريًا في تنمية الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل.

في هذا السياق تم تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع روح المقاولاتية. تناولت الدراسة بالتفصيل البرامج والاستراتيجيات المتنوعة التي تبنتها الدولة الجزائرية لتحفيز هذا القطاع الحيوي، مدركة أهميته في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. تم استعراض أهم الهياكل والمؤسسات المكلفة بدعم وتشجيع المشاريع المقاولاتية مع التركيز بشكل خاص على دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من خلال دراسة ميدانية معمقة.

هذا النهج الشامل في دعم ومرافقة المقاولين يساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المحلية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فمن خلال تمكين المقاولين وتوفير البيئة الداعمة لهم تساهم هذه الآليات في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز الابتكار وتنويع النسيج الاقتصادي، مما ينعكس إيجابًا على المجتمع ككل.

- **نتائج الدراسة:**

✓ تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مؤسسة حكومية جزائرية رائدة تأسست عام 1996 لتعزيز ريادة الأعمال بين الشباب. حيث تقدم الوكالة دعمًا شاملاً للمشاريع الصغيرة، بما في ذلك التمويل والتدريب والاستشارات، مستهدفة الأفراد من سن 18 إلى 55 عامًا. ومن ضمن مهامها تطوير الأنظمة البيئية لريادة الأعمال، تسهيل الوصول للتمويل، ورقمنة عمليات إنشاء المؤسسات المصغرة. كما تلعب ANADE دورًا محوريًا في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، مع التركيز على التنمية المتوازنة والتعاون الدولي، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في دعم الابتكار وتنويع الاقتصاد الجزائري.

✓

✓ تتميز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بهيكل تنظيمي متكامل يضمن فعالية أدائها، يتألف هذا الهيكل من ثلاثة أجهزة رئيسية هي المجلس التوجيهي الذي

يضع السياسات العامة ويصادق على البرامج والميزانيات، والمدير العام الذي يدير العمليات اليومية ويمثل الوكالة قانونياً، ولجنة المراقبة التي تضمن الشفافية والمساءلة. وتعمل هذه الأجهزة معاً لتحقيق أهداف الوكالة في دعم ريادة الأعمال، مع الاعتماد على موارد متنوعة تشمل مخصصات حكومية وعائدات استثمارية. حيث يمكنها هذا التنظيم المحكم من تقديم دعم شامل للشباب المقاولين، محققةً التوازن بين الكفاءة التشغيلية والرقابة المالية.

✓ تلعب الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) فرع تيسمسيلت دورًا محوريًا في تعزيز ريادة الأعمال من خلال تقديم دعم شامل للمشاريع الصغيرة والناشئة. كما تتميز الوكالة بنظام تمويل متنوع يشمل التمويل الثنائي والثلاثي والذاتي، مع توفير قروض بدون فوائد ومساهمات شخصية متفاوتة حسب نوع التمويل وقيمة الاستثمار. وبالإضافة إلى الدعم المالي تقدم الوكالة امتيازات جبائية هامة تشمل الإعفاءات الضريبية والجمركية خلال مراحل إنجاز المشروع واستغلاله. كما تتميز ANADE كذلك بنهج شامل للمرافقة يغطي مراحل ما قبل إنشاء المشروع وأثناءه وبعده، بما في ذلك الاستقبال والتوجيه، والمساعدة في إعداد دراسات الجدوى، والتكوين في مجال تسيير المؤسسات، والمتابعة المستمرة بعد انطلاق النشاط.

✓ تولي الوكالة اهتمامًا خاصًا لاستثمارات التوسيع، مما يسمح للمؤسسات القائمة بتطوير قدراتها الإنتاجية ضمن شروط محددة. هذا النهج المتكامل يهدف إلى ضمان استدامة المشاريع ونموها على المدى الطويل، مما يعزز مساهمة المؤسسات الصغيرة والناشئة في التنمية الاقتصادية الوطنية وخلق فرص العمل.

✓ يبرز تحليل أداء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ولاية تيسمسيلت خلال الفترة 2015-2023 تذبذباً في عدد المشاريع المودعة والممولة، مع ارتفاع

ملحوظ في الإيداعات عام 2021 (1680 مشروعاً) و2023 (1712 مشروعاً). ومع ذلك ظلت نسبة التمويل منخفضة نسبياً، حيث بلغت 17% فقط من إجمالي المشاريع المودعة. كما يكشف التحليل عن تفاوت كبير بين الجنسين في الاستفادة من دعم الوكالة، إذ شكلت مشاريع الذكور 89.05% من إجمالي المشاريع الممولة، مقابل 10.95% للإناث. وتركزت مشاريع الإناث بشكل رئيسي في قطاعي المهن الحرة والخدمات، مما يشير إلى الحاجة لمزيد من الجهود لتعزيز المساواة بين الجنسين وتنويع القطاعات المستهدفة في برامج دعم المقاولاتية.

✓ يبرز توزيع المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ولاية تيسمسيلت خلال الفترة 2015–2023 وفق معايير المستوى التعليمي للمستفيدين، صيغة التمويل، والتوزيع الجغرافي، تفضيلاً واضحاً لتمويل أصحاب التدريب المهني (69.52%) والتكوين الجامعي (30.48%)، مع غياب تام للتمويل للأشخاص غير المؤهلين. كما يبرز التمويل الثلاثي كصيغة المهيمنة بنسبة 98.52% من إجمالي المشاريع الممولة. أما جغرافياً فقد استحوذت دائرة تيسمسيلت مقر الولاية على النصيب الأكبر من المشاريع الممولة بنسبة 29.38%، تليها دوائر ثنية الأحد وبرج بونعامة ولرجام، مع تسجيل أدنى نسبة في دائرة الأزهرية. هذه البيانات تعكس توجهات الوكالة في دعم الكفاءات المؤهلة وتفضيل نموذج التمويل الثلاثي، مع وجود تفاوت في التوزيع الجغرافي للمشاريع الممولة عبر مناطق الولاية.

✓ يبرز توزيع المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ولاية تيسمسيلت خلال الفترة 2015–2023 حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة. هيمنة قطاع الفلاحة بنسبة 38.92% من المشاريع الممولة، يليه قطاع المهن الحرة بنسبة 37.31%، ثم قطاع الخدمات بنسبة 18.49%. في المقابل، سجل قطاع الصناعة نسبة ضئيلة (0.71%)، بينما لم يشهد قطاع الطاقة أي تمويل. حيث

استحدثت هذه المشاريع مجتمعة 2377 منصب عمل، مع تركز أغلبها في قطاع الفلاحة. ويعكس هذا التوزيع طبيعة المنطقة الفلاحية وتوجهات الشباب نحو المشاريع ذات التكلفة المنخفضة نسبياً، مع وجود تحديات في جذب الاستثمارات للقطاعات الصناعية والطاقوية التي تتطلب موارد وخبرات متخصصة.

✓ تلعب الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت دور فعال في تدعيم برامج الشباب ومشاريعهم ومرافقتها، لا سيما في ظل الظروف التي تعيشها الولاية، والتهميش لفئاتها الشبانية. حيث عاينا مجموعة كبيرة من المشاريع المدعمة والممولة من طرف الوكالة، ناهيك عن اقحام العنصر النسوي في المجتمع، وتحقيق الاستقلالية المالية للشباب الطموح بمساعدتهم على تكوين مشاريعهم الخاصة وخلق فرص عمل خارج القطاع العمومي.

- **التوصيات والاقتراحات:**

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، نقدم مجموعة من التوصيات والاقتراحات الهادفة إلى تعزيز دور المقاولاتية.

– من الضروري تعزيز التنسيق بين الهيئات الداعمة للمقاولاتية، وذلك من خلال إنشاء منصة موحدة تسمح بتكامل الخدمات وتجنب الازدواجية، كما يجب تطوير نظام معلومات مشترك يسهل تبادل البيانات والخبرات بين مختلف الأجهزة الداعمة، مما سيؤدي إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمقاولين.

– تكثيف برامج التوعية والتحسيس، مع التركيز بشكل خاص على الفضاءات العلمية مثل الجامعات ومراكز التكوين المهني. ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة عدد الأيام الإعلامية والتحسيسية، وتطوير برامج إعلامية متخصصة عبر وسائل الإعلام

المختلفة لنشر ثقافة المقاولاتية في المجتمع. هذا الجهد التوعوي سيساهم في خلق جيل جديد من المقاولين المؤهلين والواعين بتحديات وفرص عالم الأعمال.

– تحفيز المشاريع ذات القيمة المضافة العالية، وذلك من خلال وضع نظام حوافز إضافي للمشاريع في قطاعات استراتيجية مثل الفلاحة والصناعة، كما يمكن تخصيص صندوق خاص لدعم المشاريع المبتكرة والتي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، مما سيساهم في تعزيز القدرة التنافسية، وبالتالي الرقي بالاقتصاد.

– تعزيز دور حاضنات الأعمال من خلال إنشاء شراكات استراتيجية بينها وبين وكالات دعم وتمويل المقاولاتية. كما يمكن توفير حوافز ضريبية للشركات الكبرى التي تدعم حاضنات الأعمال أو تشارك في برامج احتضان المشاريع الناشئة، مما سيخلق بيئة أعمال أكثر ديناميكية وتكاملاً.

– تطوير آليات المتابعة والتقييم من خلال إنشاء نظام متكامل لمتابعة وتقييم المشاريع الممولة على المدى الطويل. كما يجب تطوير مؤشرات أداء دقيقة لقياس نجاح المشاريع المقاولاتية وتأثيرها على الاقتصاد المحلي، مما سيسمح بتحسين مستمر للبرامج والسياسات الداعمة للمقاولاتية.

– تعزيز الثقة بين المرافق والمقاول من خلال تنظيم دورات تدريبية للمرافقين لتحسين مهاراتهم في التواصل والإرشاد، وإنشاء آلية لتقييم أداء المرافقين من قبل المقاولين لضمان جودة الخدمات المقدمة. كما نوصي بتطوير برامج التكوين المقاولاتي من خلال إدراج مقررات المقاولاتية في المناهج الدراسية الجامعية لمختلف التخصصات، وتنظيم دورات تكوينية متخصصة في مجالات الإدارة المالية، التسويق الرقمي، وإدارة المخاطر للمقاولين الجدد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. عمر علاء الدين الزيداني، ريادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية، القاهرة، مصر، 2008.

2. سعاد نائف البرنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

3. أحمد سمير، المقاولاتية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018

4. جوزيف ألويس شومبيتر، نظرية التطور الاقتصادي: بحث في الأرباح والرأسمال والائتمان والفائدة ودورة الأعمال. ترجمة ريدفرس أوبي. كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد. طبعة سنة 1983.

5. أحمد الشميمري، ووفاء المبيريك، ريادة الأعمال، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2014

6. سعد علي العنزي وإحسان دهش جلاب، "إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال". دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

7. محمد عبد الحميد الفقي، "المقاولاتية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2018

8. محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2020

ب. المقالات العلمية:

1. إيمان حيولة، وردة موساوي، مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للموارد البشرية، المجلد 5، العدد 02، 2020، ص ص 18-31.

2. حملات بن عاشور، عيبود قادة، الإطار المفاهيمي والتنظيمي للمقاولاتية في ظل التوجهات الجديدة، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 11، العدد 1، 2022، ص 205-216.

3. حفصي بونبعو ياسين واقع وآفاق تطوير المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 02، 2023.

4. قواسمي رشيدة، التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث، مجلد 04/العدد 02، 2020، ص 158-173.

5. هاجر بوزيان رحماني، دور المقاولاتية في التنمية المحلية، مجلة الدراسات والأبحاث، مجلد 02، العدد 05، 2020.

6. محمد لمين دباغين، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف، المجلد 08، العدد 02، 2022.

7. أحمد بن قطاف، مجلة الباحث الاقتصادي، دور المقاولاتية في تشجيع الروح المقاولاتية، برج بوعريريج، المجلد 08/العدد 01، 2021.

8. علي السلمي، "ريادة الأعمال وأثرها على الاقتصاد الوطني". مجلة الإدارة العامة، المجلد 56، العدد 3، 2016، ص. 425-450.

9. ديفيد بروس أودريتش وماكس كيلباخ، "رأس المال الريادي والأداء الاقتصادي، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 38، العدد 8، 2004، الصفحات 949-959 .

10. مايكل يوجين بورتر، الميزة التنافسية للأمم". مجلة هارفارد بيزنس ريفيو، المجلد 68، العدد 2، 1990، الصفحات 73-93.

11. سمير علام، المقاولاتية كآلية لمكافحة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 4، 2016، ص 95-98.

12. محمد زيدان، المقاولاتية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 4، العدد 2، ص 115-130.

13. سامي الخزندار، أثر المقاولاتية على السياسة الخارجية للدول النامية، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 58، 2018، ص 80-95.

14. نادية بونوة وعبد الحق بوقفة، دور المقاولاتية في تعزيز السيادة الاقتصادية للدول، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 1، 2019، ص 210-225.

15. عبد الرحمن تومي، المقاولاتية كآلية لتحقيق الأمن الاقتصادي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 11، 2017، ص 155-170.

16.هشام مرسي، التوجه المقاولاتي وأثره على استقلالية القرار السياسي، المجلة المصرية للعلوم السياسية، المجلد 25، العدد 2، 2021، ص 45-60.

17. بلقاسم سلاطنية، "البطالة في الجزائر: دراسة سوسيولوجية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد 8، 2012، ص. 45-62.

18. محمد براق وعلي العيادي، "سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل نقدي"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 18، 2016، ص. 97-110.

19. شنوشة محمد، رحال فاطمة" دور المقاولاتية في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة دراسة حالة الوكالة لدعم تشغيل الشباب ansej فرع المدية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال المجلد 03، العدد01، (2014).

20. عبد الحق بوعتروس، "الحماية الاجتماعية في الجزائر: الواقع والتحديات"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 2، العدد 15، 2019، ص. 31-50.

21. عبد الرزاق خليل، "آليات دعم المقاولاتية في الجزائر: دراسة تحليلية"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان، المجلد 9، العدد 1، 2020، ص. 120-138.

22. فتيحة حبشي وسعاد جنان، "دور التكوين المقاولاتي في نجاح المشاريع المصغرة: دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلد 10، العدد 2، 2019، ص. 233-248.

23. كمال بوصافي، "فعالية برامج دعم المقاولاتية في الجزائر: دراسة مقارنة"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، المجلد 12، العدد 1، 2021، ص. 89-108.

24. محمد براق، "سياسات التنمية الاجتماعية في الجزائر: التحديات والآفاق"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة باتنة 1، المجلد 7، العدد 2، 2019، ص. 45-62.

25. عبد المجيد تيماوي، "التمويل المصغر كآلية للحد من الفقر: دراسة مقارنة بين تجربتي بنك غرامين والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلد 10، العدد 1، 2019، ص. 18-35.

26. نصيرة سماعيلي، "آليات التمويل المصغر ودورها في تمكين المرأة: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 11، العدد 2، 2020، ص. 78-95.

27. فتيحة حبشي، "دور التكوين في نجاح المشاريع المصغرة: دراسة حالة ولاية البليدة"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قسنطينة 2، المجلد 6، العدد 1، 2020، ص. 112-129.

28. زهرة بن يخلف، "التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"، مجلة دراسات المرأة، جامعة الجزائر 2، المجلد 9، العدد 2، 2021، ص. 56-74.

29. سعاد بوزيان، "أثر القروض المصغرة على تحسين مستوى معيشة المرأة الريفية: دراسة ميدانية بولاية تيزي وزو"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، المجلد 17، العدد 3، 2020، ص. 201-220.

30. رشيد يوسفي، "تحديات تسويق منتجات المشاريع المصغرة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للتسويق، جامعة الشلف، المجلد 9، العدد 2، 2018، ص. 78-93.

31. ليندة عماري، "تقييم برامج التكوين المقدمة للمستفيدين من القروض المصغرة: دراسة حالة ولاية بومرداس"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلد 10، العدد 2، 2019، ص. 145-166.

32. عبد الرزاق فوزي، "إشكالية تمويل المشاريع المبتكرة في الجزائر: بين محدودية القروض المصغرة وغياب رأس المال المخاطر"، مجلة الإبداع، جامعة البليدة 1، المجلد 12، العدد 1، 2022، ص. 33-52.

33. أحمد بوراس وخديجة لعجال، "نحو مقاربة تكاملية لدعم المقاولاتية في الجزائر: دراسة تحليلية لدور مختلف الهيئات"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص. 189-210.

34. كمال آيت زيان، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: بين ضرورات التنويع وتحديات الواقع"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة ورقلة، المجلد 12، العدد 2، 2022، ص 45-68.

35. عبد القادر بلعربي، "تطور الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر: دراسة نقدية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجلفة، المجلد 7، العدد 1، 2021، ص. 33-52.

36. محمد زغداري، "قانون الاستثمار الجديد في الجزائر: قراءة في الأهداف والآليات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد 10، العدد 2، 2023، ص 78-99.

37.كمال بلخيري، "الشباك الوحيد اللامركزي: آلية لتبسيط الإجراءات الإدارية للاستثمار في الجزائر"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، المجلد 12، العدد 1، 2023، ص. 145-166.

38.فاطمة بن علي ومراد شريف، "دور الجامعات في تطوير المهارات الريادية: نموذج مقترح للتعاون مع صندوق ضمان القروض". مجلة التعليم العالي والتنمية، المجلد 8، العدد 2، 2024، ص 45-62.

39.رابح خوني، "هيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة قطاعية"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد 9، العدد 1، 2022، ص. 112-133.

40.زينب طالب، "معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة تلمسان، المجلد 12، العدد 2، 2023، ص. 45-66.

41.يوسف بن ناصر، "شروط وإجراءات الاستفادة من ضمان الصندوق الوطني لضمان القروض"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة يحيى فارس المدية، المجلد 7، العدد 2، 2020، ص. 212-232.

42.سميرة لعمارة، "دور الصندوق الوطني لضمان القروض في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص. 167-186.

43.كمال رزيق، "آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الواقع والآفاق"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 12، العدد 1، 2021، ص. 18-37.

44.نبيل بوالطين، "القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قراءة نقدية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص. 145-166.

45. عبد الرزاق فوزي، "الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة القانون والأعمال، جامعة الحسن الأول سطات، المغرب، العدد 42، 2019، ص. 78-95.

46. الطاهر لطرش، "تطور سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 13، العدد 1، 2020، ص. 37-56.

47. محمد حمداني، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة باتنة 1، المجلد 8، العدد 2، 2020، ص. 67-88.

48. رشيد يوسفي، "تقييم أداء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار: نظرة نقدية"، مجلة الحوكمة والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، المجلد 5، العدد 2، 2024، ص. 112-133.

49. ليلى عمراني، "معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر: دراسة تحليلية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة الأغواط، المجلد 7، العدد 1، 2024، ص. 67-88، ص73.

50. سليم قلال، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: الواقع والتحديات"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المدية، المجلد 13، العدد 2، 2023، ص. 89-110.

51. نادية بورويس، "أثر الإصلاحات القانونية على بيئة الأعمال في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والأعمال، جامعة الجزائر 3، المجلد 8، العدد 1، 2024، ص. 22-41.

52. ساندر وينيكرز وروي ثوريك، ربط ريادة الأعمال بالنمو الاقتصادي، اقتصاديات الأعمال الصغيرة، المجلد 13، العدد 1، 1999، الصفحات 27-55.

53. عبد الرحمن مهدي، "نظام الحوافز الضريبية للاستثمار في الجزائر: دراسة مقارنة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 17، العدد 2، 2024، ص. 55-76.

ج. أطروحات الدكتوراه:

1. قوجيل محمد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2016.

2. محمد بوزيان، "تقييم أداء المشاريع المصغرة الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: دراسة حالة ولاية وهران"، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2، 2019.

3. عبد الرحمن بن عنتر، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2011.

4. لمياء حسان وعمار يوسف، "آليات التمويل الحديثة للمؤسسات الناشئة: دراسة إمكانية تطبيقها في الجزائر". أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة 2، 2023.

د. رسائل الماجستير:

1. دباح نادية، دراسة واقع المقاولاتية، مذكرة تخرج ماجستير إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، 2011.

2. سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جانفي 2008.

هـ. مذكرات الماستر:

1. فرحات أفنان، التوجه المقاولاتي بين خرجي الجامعات وخرجي المعاهد، مذكرة ماستر أكاديمي علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.

و. المداخلات:

1. بوشنافة أحمد وآخرون، متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي:17-18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ص 3.

2. نادية بورويس، "التنسيق بين هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر: الواقع والمأمول"، الملتقى الوطني حول المقاولاتية: واقع وآفاق، جامعة الجلفة، 23-24 نوفمبر 2020.

3. سمير العربي ورضا خالد، "نحو نظام ضمان مرن للمشاريع التكنولوجية في الجزائر"، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الوطني للابتكار، الجزائر العاصمة، 5-6 سبتمبر 2023.

4. عمر قاضي، علي سماي" بعث جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كآلية لدعم المقاولاتية في الجزائر " مداخلة رقم 03 سنة 2021.

ز. المحاضرات:

1. زيتوني هوارية، محاضرات في مقياس المقاولاتية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2021-2022.

2. قرفي عبد العزيز " محاضرات في مقياس المقاولاتية" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة.

ح. القوانين والتنظيمات:

1. قانون المالية لسنة 2020، المادة 69، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 81، 30 ديسمبر 2019

2. قانون المالية لسنة 2021، المادة 59، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، 31 ديسمبر 2020.

3. القانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2022 المتعلق بالاستثمار، العدد 88، 28 ديسمبر 2022.

4. المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 مايو 1994، العدد 34، 1 يونيو 1994.

5. المرسوم الرئاسي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، العدد 74، 13 نوفمبر 2002.

6. المرسوم التنفيذي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003، العدد 84، 31 ديسمبر 2003.

7. المرسوم التنفيذي رقم 23-101 المؤرخ في 4 مارس 2023، العدد 15، 8 مارس 2023.

8. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004، العدد 6، 25 يناير 2004.

9. المرسوم التنفيذي هي 96-296 المؤرخ في 09/08/ 1996 مادة 27 ومادة 28 ص 16.

10. المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في 16 مارس 2011، مادتين 3 و4، العدد 14، 2011.

11. المرسوم التنفيذي هي 20-329 المؤرخ في 11/22/ 2020 الذي يضمن بقاء الوكالة وتكملة قانونها الأساسي وتغيير اسمها.

12. المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 6 سبتمبر 2008، ج ر ج ج، العدد 54 2008.

ط. التقارير:

1. التقرير الوطني حول التنمية الاجتماعية، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الجزائر، 2021.

2. التقرير السنوي 2022، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجزائر، 2023.

3. التقرير السنوي حول التشغيل والبطالة، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر، 2022.

4. تقرير التنمية البشرية في الجزائر: تحديات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020.

5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2022.

6. تقرير عن التنمية في العالم: البيانات من أجل حياة أفضل، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2021، ص 156–160.

7. تقرير التنمية البشرية: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر– أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2020.

8. تقرير العمالة العالمي والتوقعات الاجتماعية، منظمة العمل الدولية، جنيف، 2019.

9. التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2022.

10.تقرير حالة ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية"، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت. الرياض، 2021.

11.تقرير المقاولاتية والتنمية المستدامة، منظمة العمل الدولية، جنيف، 2019.

12.تقرير البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال، مقارنة تنظيم أنشطة الأعمال في 190 اقتصادًا، واشنطن العاصمة، 2020.

ي. الإحصائيات:

1. إحصائيات المشاريع المصغرة حسب القطاعات، المركز الوطني للسجل التجاري، الجزائر، 2022.

2. إحصائيات المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار أجهزة الدعم، المركز الوطني للسجل التجاري، الجزائر، 2021.

3. إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع تيسمسيلت.

ك. الدلائل والمدونات:

1. دليل إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 2021.

2. دليل المقاول الشاب، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر، 2018.

3. دليل الإجراءات للحصول على الدعم، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2019.

4. دليل المستفيد من القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2021.

ل. المواقع الالكترونية:

الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على الموقع الالكتروني:

www.cnac.dz

الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz

الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار: www.anpi.dz

الموقع الرسمي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

www.fgar.dz

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A. BOOKS

HERNNDEZ(EM), Lèntrepeneurlt : approche theorique, editions t' Harmattan, paris, 2001. P16.

Muhammad Yunus, "Creating a World Without Poverty: Social Business and the Future of Capitalism", PublicAffairs, New York, 2007

B. REVUS

Sophie Boutillier et André Tiran, théories de l'entrepreneur, in Dictionnaire économique de l'entrepreneur, Classiques Garnier March 2017 sur le sit web :

https://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=INNO_050_0211&download=1
Anisi le site web:
https://www.projectguru.in/the-economic-theories-of-entrepreneurship/#:~:text=Classical%20theories%20of%20entrepreneurship%20majorly,marketplace%20(Tiryaki%2C%202013.(
Elhem Ben Fatma, Ben Mohamed Ezzeddine, Behavioral Entrepreneurship Theory: A Survey and Future Directions, Academy of Entrepreneurship Journal, Vol: 25 Issue: 4, 2019.

Dieter Bogenhold, Jean Bonnet, Marcus Dejardin, and Domingo Garcia Pe´rez de Lema, Contemporary Entrepreneurship, Published in: BÖGENHOLD, D., BONNET, J., DEJARDIN, M. and GARCIA PÉREZ DE LEMA, D., eds (2016), Contemporary Entrepreneurship: Multidisciplinary Perspectives on Innovation and Growth, Heidelberg: Springer, pp. 3-15.

ملخص:

تلعب الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية دورًا محوريًا في تعزيز بيئة ريادة الأعمال في الجزائر، وذلك من خلال توفير الدعم المالي والفني للمشاريع المقاولاتية. وفي دراسة حالة وكالة ولاية تيسمسيلت، يتجلى هذا الدور بوضوح في تمويل المشاريع الناشئة وتقديم التسهيلات اللازمة لضمان نجاحها واستمراريتها. حيث تقوم الوكالة بتقييم جدوى المشاريع المقدمة، وتوفير التمويل اللازم، والمساعدة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، ومتابعة ومراقبة تنفيذ هاته المشاريع، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات الفنية والإدارية للمقاولين. كما تسهم الوكالة في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي المحلي من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات. وبذلك تعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية عاملاً أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني، مما يسهم في تحقيق رؤية الجزائر الاقتصادية على المدى الطويل.

Abstract:

The National Agency for Support and Development of Entrepreneurship plays a pivotal role in fostering the entrepreneurial ecosystem in Algeria by providing financial and technical support to entrepreneurial projects. In a case study of the Tissemsilt Wilaya agency, this role is clearly manifested in financing start-up projects and offering necessary facilitations to ensure their success and sustainability. The agency evaluates the feasibility of proposed projects, provides the required funding, assists in preparing economic feasibility studies, monitors and oversees the implementation of these projects, and offers technical and administrative consultations to entrepreneurs. Furthermore, the agency contributes to creating new job opportunities and stimulating local economic growth by supporting small and medium enterprises across various sectors. Consequently, the National Agency for Support and Development of Entrepreneurship is considered a fundamental factor in achieving sustainable development and diversifying the national economy, thus contributing to the realization of Algeria's long-term economic vision.